

سلسلة رسائل الغرباء
(2)

صفة الغرباء

(الفرقة الناجية - الطائفة المنصورة - صفات آخر)

تأليف
فضيلة الشيخ
سَلْمَانُ بن فَهْدِ العَوْدَةِ
المشرف العام على موقع الإسلام اليوم

بداية الرسالة الثانية

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره،
ونتوبُ إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن
سيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِه اللهُ فلا مضلَّ له، ومن
يُضِلِّه اللهُ فلا هادي له، وأشهد أن لا إلهَ إلا اللهُ وحده
لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله
صلى الله عليه وسلم.

**(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ
نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ
خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)⁽¹⁾.**

أما بعد:

فهذه هي الرسالة الثانية في سلسلة "رسائل
الغرباء"، والتي صدرت منها الرسالة الأولى قبل
عام تقريبًا، وكانت بعنوان: "الغرباء
الأو

لون: أسباب غربتهم، مظاهرها، كيفية مواجهتها،
أسلوب جديد في دراسة السيرة النبوية".

ولقد لقيت -بحمد الله تعالى- لدى القراء الكرام قبولاً حسناً، وأعيدت طباعتها في جمهورية مصر العربية خلال أشهر، وسوف تطبع الطبعة الثالثة قريباً إن شاء الله تعالى.

وهذه هي الرسالة الثانية، وهي بعنوان: "صفة الغرباء: الفرقة الناجية، الطائفة المنصورة، صفات أخرى".

وفي **الفصل الأول** منها دراسة حديثة وافية لحديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة؛ كلها في النار إلا واحدة، مع عرض خصائص الفرقة الناجية، وبيان من هي؟ والحديث عن الفرق الهالكة، وهل هي كافرة؟ وما معنى حصرها في ثنتين وسبعين فرقة؟ ثم بيان غربة الفرقة الناجية.

أما **الفصل الثاني**؛ فهو دراسة حديثة وافية لحديث الطائفة المنصورة؛ لمعرفة ثبوته وتواتره، ثم عرض لخصائص هذه الطائفة ومهماتها، وزمانها ومكانها، وبيان من هي؟

وفي **الفصل الثالث** -وهو الفصل الأخير- دراسة مدى الترابط بين هذه الألقاب الثلاثة:

- أ- الفرقة الناجية.
- ب- الطائفة المنصورة.
- ج- الغرباء.

حيث يتّضح جليّاً أنّ دوائر النّجاة في الدنيا
والآخرة ثلاث دوائر، بعضها أضيق من بعض:

- فأوسعها دائرة (الإسلام)، الذي هو ضمانته
دخول الجنة؛ فإن الله تعالى
_____ ر
م الجنة على الكافرين،
فالجذ
ة لا يدخلها إلا نفس مسلمة، فمن كان مسلماً؛
فهو من أهل الجنة؛ مرتكباً ما ارتكب من
المعاصي،
_____ م
يعا
_____ ا
ب مع من البعد،
ولكن
_____ ه
ي
بُ بقدر بدعته ومعصيته ما شاء الله، ثم يصير إلى
الجنة؛ إلا أن يتجاوز الله عنه.

- ثم **الدائرة الثانية**: دائرة (الفرقة **الناجية**)، السالمة من البدع والانحرافات، وهي أضيق من الأولى، ولهذه الفرقة من الخيرية والاستقامة والفوز في الدارين ما ليس لعموم المسلمين؛ لسلامتها مما ابتلي به عامتهم من الوقوع في أسر الشبهة أو الشهوة.

- وأضيق منها **الدائرة الثالثة**، وهي دائرة (الملائفة المنصورة)، وهي جزء من الفرقة الناجية، تميزت عن سائرهما بالقيام بالأمر، وتحمُّ

لأعباء الجهاد وتبعاته، والتصدي للأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وبناء الحياة الإسلامية على ضوء الكتاب والسنة، ومقارعة الظالمين، والفاسقين، والمنافقين، والكافرين.

وهذا المقام أشرف المقامات، وأعلاها، وأسمأها، وأهله هم خاصة المؤمنين، وخالصة المتقين، وخيرة أتباع سيد المرسلين، جعلنا الله منهم أجمعين.

أما بالنسبة للمنهج الذي سلكته في هذه الرسالة من حيث التخرّيج ودراسة الأسانيد وتراجم الرواة؛ فهو المنهج الذي سلكته في الرسالة الأولى سواء بسواء؛ غير أنني أودُّ الإشارة إلى بعض الأمور اليسيرة:

1- اعتمدتُ في إعداد هذه الرسالة على طائفة غير قليلة من المخطوطات، فضلاً عن الكتب المطبوعة، وهي كثيرة، ولم أتمكّن من وضع فهرس للمصادر والمراجع -على أهميّته-، ولا من الإشارة للمخطوطات التي اعتمدتُ عليها.

لكن يُعرَف كون الكتاب مخطوطاً؛ إما بالتصريح بكونه مخطوطاً -وهذا قليل-، حيث أقول: "في مخطوطة كذا"، أو: "في كتاب كذا المخطوط".

وإما بالإحالة إلى الموضع باللوحة:

فمثلاً: "المطالب العالية" (ل 202 - النسخة
المسندة): إشارة إلى اللوحة، ومعناه أن نسخة
"المطالب العالية" التي سيقى فيها الأسانيد
مخطوطة.

ومثله: "السنن الواردة في الفتن" لأبي
عمرو الداني (ل 24 / ب): معناه أن الحديث
في اللوحة الرابعة والعشرين، وفي الوجه الثاني
منها، وهو يعنى أن الكتاب مخطوط.

وهكذا في "سنن النسائي الكبرى"، أو "مسند
البزار"، أو "رسالة التنبئة فيمن يبعثه الله على
رأس المئة" للسيوطي، أو "مرقاة الصعود" له، أو
غيرها...

2- فيما يتعلق بتراجم الرجال - سواء رجال
الإسناد أو غيرهم - قد يجد القارئ في هذه
الرسالة أسماء اكتفيتُ بذكر مجمل حالها؛ دون
تفصيل، ودون إحالة، فهذا يعنى أن الرجل سبق
ذكر ترجمة له، وبيان حاله، مع ذكر المصادر.

فمثلاً: "عبد الله بن صالح، كاتب الليث،
صدوق، كثير الغلط"؛ فهذا يعنى أنه سبق ذكر
تفصيل أكثر مشفوع بمصادر الترجمة.

وفي ختام هذه المقدمة أرجو ألا يغيب عن ذهن القارئ الكريم أن الحديث عن الطائفة المنصورة -في هذه الرسالة- مرتبط بالحديث عن الجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإقامة الحياة الإسلامية، وهي من موضوعات الرسالة الثالثة القادمة بإذن الله تعالى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المؤلف

سلمان بن فهد

العودة

القصيم - بريدة

ص ب (2782)

تاريخ

6/10/1410 هـ

التمهيد

إن هذه الأمة التي غادرها النبي صلى الله عليه وسلم قوية، عزيزة، موحدة على كلمة الله، قائمة بأمر الله، قد نفذت إليها عوامل الضعف والتردي كما نفذت إلى الأمم المؤمنة السابقة، وأثرت فيها أسباب التفرق، والاختلاف، والتنازع، حتى أصبحت أهواء شتى، وآراء متباينة، وفرقا يكفر بعضها بعضا، ويلعن بعضها بعضا، ويقتل بعضها بعضا -إلا من عصم الله، وقليل ما هم- كما حدث هذا كله للأمم السابقة.

وإزاء هذا الأمر الواقع -لا محالة- نجد النصوص -قرآنا وسنة- عُيِّتْ ببيان جانبيين متقابلين:

الجانب الأول:

أن هذا الأمر سيحدث
- ولا بد
- حيث ستفترق الأمة، وتختلف، وتتقاتل،
والنصوص الحديثية - خاصة - لا تُحصى كثرة في
هذا الباب، فمنها ما يشير إلى عموم الاختلاف
والتفرق الواقع في الأمة، ومنها ما يشير إلى
أسبابه، ومنها ما يشير إلى تفاصيل
محددة فيه، ومنها ما يشير إلى نتائجه.

والنص - هنا - يتحدث عن أمر غيبي قَدْرِي،
وعن قضاء سابق مقرر محتوم، لا مرد له من
الله.

وهذا الإخبار عن الوقائع، والأحداث،
والتحوُّلات، التي سَتُبْتَلَى بها الأمة، يحقُّ فوائدها
وحكمًا عديدة:

أ- منها أنه دليل واضح على صدق نبوة محمد
صلى الله عليه وسلم، وأنه يتلقى عن الله الذي
يَعْلَمُ الغيب، ولا يظهر على غيبه أحدًا؛ إلا من
ارتضى من رسول.

فهو تقويةٌ ودعمٌ لإيمان الذين نُقلت إليهم هذه الأخبار، حيث يجدون الوقائع المطابقة لها، فيقولون: **(هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ)**⁽²⁾، وتقويةٌ ودعمٌ وتجديدٌ لإيمان ناقليها، الذين سمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم، حيث يتحـال يقينهم إلى (عين اليقين) حين يشاهدون عياناً بعض ما أخبرهم به الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام.

ب- ومنها أنه أدقُّ في تحديد سبل النجاة من هذه الفتن والنوازل؛ فإن الإنسان مهما بالغت في تحذيره من خطر يهدده -دون أن تحدّد له هذا الخطر، أو تبين له كيفية الوقوع فيه-؛ قد لا يتصور الطريقة التي سيحدث بها، ولا يستبين طبيعة المشكلة التي سيواجهها، وقد يقع في المحذور وهو لا يحسبه ما كان يُحذّر منه.

فتفصيل الوقائع والأحداث وتحديدتها يسهل للكافة -من العلماء، ومن غيرهم من سائر الناس- التعرف عليها حين وقوعها، وتطبيق النصوص عليها، وتجنبها.

وبيان الواقعة -تفصيلاً-

يت

ب عليه بيان العلاج تفصيلاً، مع أن هذا التفصيل
يؤد

د في روع المواجه للفتنة أو الواقعة: أن الذي
وصف العلاج هذا الوصف هو المحيط بتفصيل
الواقعة هذه الإحاطة، فيزداد إيمانه بأن لا مخرج
منها إلا بما ذكرته
الذ

صوص، ويندفع عنه إلقاء الشيطان الذي يوهمه
بأن في الواقعة جوانب
خفي

ة، قد لا تكون هي المقصودة في تلك النصوص.

ج- ومنها أن هذه الأخبار -مجملةً ومفصلةً-
تحمل في مضمونها تحذيراً شديداً من الوقوع
في تلك الفتن المهلكة.

د- وهي سبب لتوبة
المتلِّبِ

سِين بالفتنة حين يرون من الآيات والعلامات ما
يبيِّن لهم فساد ما هم عليه، وذمِّه، وإنكاره،
فيفيق الخائض في الفتنة،
وتتفتَّ

ح عيناها على أنوار نص نبوي، يحدوه إلى الإقلاع
عما هو عليه، ومراجعة السَّمْتِ المستقيم.

هـ- والإخبار عن هذه الأمور هو جزءٌ من
مهمِّ

ة البلاغ التي
كلا

ف بها النبي صلى الله عليه وسلم لعموم
الأمّة، حيث إن من هذا العموم مَنْ سيكون
معرِّ

ضًا للفتنة، محتاجًا إلى بيان شافيٍ بشأنها.

الجانب الثاني:

هو التحذير الصريح المباشر من الفتن،
وأَسبابها، ودواعيها، سواء جاء هذا التحذير
مستقلاً، أو ج_____

مَدُّ

صلاً بأخبار الفتن ووقائعها، وإذا كان التحذير
يُفهم فهمًا في النصوص
المتعلِّ

قبة بالجانب الأول، فهو -هنا-

نص
صريح واضح يحذر مما أخبر أنه سيقع، وهذا
مجالٌ للالتباس عند بعضهم؛ يعجبون من التحذير
من أمرٍ وقعَ معه
مَحْتِ

م! ودفعه

-بالكلِّ

ية- محال!

والفرق بين هذه النصوص الناهية عن
الاختلاف، وتلك النصوص المخبرة بوقوعه _ هو
الفرق بين الشرع والقدر؛ فالشرع خطاب
للمكلفين بفعل ما أمر الله، وترك ما نهى، ولا
يبطل الشرع أن يكون الله أخبر عن كفر أكثر
الناس، وردَّهم للحق، وتكذيبهم بالرسول.

كما لا يسوِّغ للكفار كفرهم أن يحتجُّوا
بالأخبار الواردة في وقوع الكفر في الأرض -
قدرًا-، مع أن النص لم يحدِّد أشخاصًا بأعيانهم؛
بل حدَّد مواقع ومواقف، والناس هم الذين
يختارون لأنفسهم ما شاؤوا.

فقد ذكرت النصوص سبيل النجاة وسبيل
الهلاك، ووصفت الناجين والهالكين، وميّزت
هؤلاء عن أولئك؛ كما ذكرت الإيمان ووسائله،
والكفر وذرائعه، وأمرت بالإيمان، ونهت عن
الكفر.

ومن هذه النصوص الأحاديث الواردة في
افتراق الأمة واختلافها -وهي موضوع الفصل
الأول-، والأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة
-وهي موضوع الفصل الثاني-، والأحاديث الواردة
في الغريباء
وقد

تهم -وهي جزء من موضوع الفصل الثالث-.

وفى جميع هذه الأحاديث نصُّ صريح على
تناقص الخيرية في هذه الأمة، وتكاثر الشر،
والفتن، والأهواء المضلَّة، حتى يغدو الأخيار،
الملتزمون بمنهج النبوة، الممسكون بالكتاب
والسنة، المجانبون ما عليه العامة من الانحراف،
وترك الأمر والنهي والجهاد _ غرباء بين أهلهم
وقومهم، وفي أوطانهم، لا غربة الجسد، ولكن
غربة الروح، وغربة المنهج، وغربة السلوك، وقد
تجتمع فيهم الغربتان، حتى يصدق عليهم قول
القائل:

إِنِّي عَرِيبٌ عَرِيبُ الرُّوحِ مُنْفَرِدٌ
إِنِّي عَرِيبٌ عَرِيبُ الدَّارِ
والتَّسَبُّبِ

كَمْ دَا أَجِنَّةً إِلَى أَهْلِي إِلَى بَلَدِي
إِلَى صِحَابِي وَعَهْدِ الْجِدِ
والتَّلَعُّبِ

إِلَى الْمَنَازِلِ مِنْ دِينٍ وَمِنْ خُلُقٍ
إِلَى الْمَنَاهِلِ مِنْ عِلْمٍ وَمِنْ
أَدَبِ

إِلَى الْمَسَاجِدِ قَدْ هَامَ الْفُؤَادُ بِهَا

إلى الأذَانِ كلِّحْنِ الخُلْدِ فِي

صَبَبِ

وبهذا تتضح علاقة الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، بالغرباء.

فالفرقة الناجية غريبةٌ بين سائر فرق الأمة الثنتين والسبعين، وهي أشدُّ غربةً بين سائر ملل الأرض الكافرة، فأفرادها -إدًا- غرباء، وهي بمجموعها غريبة.

والطائفة المنصورة غريبة بين سائر أفراد الأمة،
مَّم

من لا يجتمعون على الحق، ولا ينصرونه، ولا يجاهدون في سبيله، حتى ولو كانوا من الفرقة الناجية، فكيف بغيرهم؟ فكيف بسائر الأمم؟ فغربتها أشدُّ وأقسى من غربة الفرقة الناجية.

ولكن لفظ الغربة يشملهم جميعًا؛ كما يشمل غيرهم من المسلمين الغرباء بين الكفار.

وبهذا يتبين أن وصف النجاة وما يتبعه هو وصف لبعض الغرباء.

وكذلك وصف النصر وما يتبعه هو وصف
لبعضهم؛ إضافة إلى الأوصاف الأخرى الواردة
في حديث الغربة ذاته.

الفصل الأول
الفرقة الناجية

الفصل الأول الفرقة الناجية

وقد ورد الحديث الذي يبشر بها عن جمع من الصحابة، وهم: أبو هريرة، ومعاوية، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعوف بن مالك، وأنس بن مالك، وأبو أمامة، وابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وسعد بن أبي

وفا
عاص، وأبو
الرداء، ووائلة بن الأسقع، وعمرو بن عوف المزني، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم جميعاً.

وفي معظم الأحاديث ذُكرت الفرقة الناجية بعد ذكر الاختلاف، وفي بعضها ذُكر الاختلاف دون إشارة للفرقة الناجية.

وسأسوق هذه الأحاديث كلها مساقًا واحدًا؛
حتى يتبين بوضوح ثبوت الخبر في اختلاف
الأم

ثبوتًا لا
شك
فيه، إذ إن بعض هذه الأحاديث يشهد لبعضها
الآخر.

ويكفي في ثبوت وجود الفرقة الناجية أن
تكون معظم هذه الروايات ذكرتها.

ويؤكده تأكيدًا لا يقبل الشك، ما سيأتي -بعد-
من ذكر الطائفة
المنصورة⁽³⁾.

وهذه أحاديث الفرقة الناجية:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم: "افتقرت
اليهود على إحدى -أو ثنتين- وسبعين
فرقة،
وتفر

فت النَّصاري على إحدى -أو ثنتين-
وسبعين فرقة، وتفترق أمم تي على ثلاث
وسبعين فرقة"⁽⁴⁾.

وعن أبي عامر عبد الله بن لُحَيِّ قال: حَجَجْنَا
مع معاوية بن أبي سفيان، فلما قدمنا
مَدِّ

صَلَاةً؛ قَامَ حِينَ

صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ أَهْلَ الْكُتَابِ افْتَرَقُوا
فِي دِينِهِمْ عَلَى ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ
مَلَا

عَلَى
وَإِنَّ

هَذِهِ الْأُمَّةُ سَتُفْتَرَقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ
مَلَا

عَلَى - يَعْنِي: الْأَهْلَاءَ -
كَلَّا

فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ، وَإِنَّهُ
سَيُخْرِجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامَ تَجَارِي بِهِمْ تِلْكَ
الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَّجَرِي الْكَلْبُ⁽⁵⁾ بِصَدْرِهِ؛ لَا
يَبْقَى مِنْهُ عَرْقٌ وَلَا مَفْصَلٌ إِلَّا دَخَلَهُ". وَاللَّهُ
- يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ - لئن لم تقوموا بما جاء به
نَبِي

كُم صلى الله عليه وسلم؛ لَعَّيْرُكُمْ مِنَ النَّاسِ
أَحْرَى أَنْ لَا يَقُومَ بِهِ⁽⁶⁾.

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه قال:
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
**"افترقتُ اليهود على إحدى وسبعين
فرقةً، فواحدةٌ في الجنة وسبعون في
النار، وافتרכתُ النَّصارى على ثنتين
وسبعين فرقةً، فأحدى وسبعون في
النار، وواحدة في الجنة، والذي نفس
محمد بيده؛ لتفترقن أمَّتي على ثلاث
وسبعين فرقةً، واحدةٌ في الجنة، وثلثان
وسبعون في النار".** قيل: يا رسول الله! مَنْ
هُم؟ قال: **"الجماعة"**⁽⁷⁾.

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم: **"ستفترقُ أمَّتي
على بضع وسبعين فرقةً: أعظمُها فتنةً
على أمَّتي قومٌ يقيسون الأمورَ برأيهم؛
يُحرِّمون الحلال، ويحلُّون الحرام"**⁽⁸⁾.

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله
صلى الله عليه وسلم: "كيف أنت -يا عوف-
إذا افتُرقت هذه الأمة على ثلاث وسبعين
فرقة: واحدة في الجنة، وسائرهن في
النار؟". قلت: ومتى ذلك يا رسول الله؟ قال:
"إذا كُتِّبَت

الشُّرط، ومَلِكَتِ الإِمَاءُ، وَقَعَدَتِ الحِمْلَانُ على
المنابر،
واذ

خُذَ القُرآنَ مزامير، وزُخِرَتِ المساجد،
ورُفِعَتِ المنابر... "الحديث⁽⁹⁾.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لِيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَعْلِ بِالنَعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهَ عَلَانِيَةً؛ لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثَنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً؛ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ؛ إِلَّا مَلَّةً وَاحِدَةً". قالوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: "مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي"⁽¹⁰⁾.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنْ أُمَّ

تِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كَلَّا

هِيَ فِي النَّارِ؛ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ"⁽¹¹⁾.

وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: "افتقرت
بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة - أو قال:
اثنتين وسبعين فرقة - ، وتزيد هذه
الأم

فرقة واحدة؛ كلها في النار؛ إلا السواد
الأعظم"، فقال له رجل: يا أبا أمامة! من رأيك أو
سمعتَه من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟
قال:

إِذَا لَجَرِيءٌ؛ بل سمعته من رسول الله صلى
الله عليه وسلم غير مرة، ولا مرتين، ولا ثلاث⁽¹²⁾.
وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه
قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
**"افتقرت بنو إسرائيل على إحدى
وسبعين ملةً، ولن تذهب الليالي والأيام
حتى تفترق أمتي على مثلها"**⁽¹³⁾.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال:
قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: "... يا
ابن مسعود! هل علمت
أن

بني إسرائيل افترقوا على اثنتين
وسبعين فرقةً لم ينح منها إلا ثلاثُ فرق:
فرقةٌ أقامت في الملوك والجبابرة،
فدعت إلى دين عيسى، فأخذتُ، فقتلت
بالمناشـير،
وحر

قت بالنيران، فصبرت حتى لحقت بالله،
ثم قامت طائفةٌ أخرى لم تكن لهم قوة،
ولم تطلق القيام بالقسط، فلحقت
بالجبال،
فتعب

دت
وتره

بت، وهم الذين ذكرهم الله فقال:
(ورهباني
ةً ابتدعوها ما كتبناها عليهم
إلا

ابتغاء رضوان الله... وكثيرٌ منهم

فاسـقون⁽¹⁴⁾، وفرقةٌ منهم آمنـت، فهـم
الـذين آمنـوا
وصـدقـوا
قونـي، وهـم الـذين رعـواها
قـر
رعـايتـها، وكثـيرٌ منـهم فاسـقون، وهـم
الـذين لم يؤمنـوا بي، ولم
يصـدقـوا
قونـي، ولم يرعـواها حق رعـايتـها، وهـم
الـذين
فسـد
قـهـم الله⁽¹⁵⁾.

وعن أبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة بن
الأسقع وأنس بن مالك رضي الله عنهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال: " ... ذروا المرء؛
فإن بني إسرائيل افترقوا على إحدى
وسبعين فرقة،
والله

صاري على ثنتين وسبعين فرقة؛
كل

هم فـي
الضـم

لالة إلا السواد الأعظم"، قالوا: يا رسول
الله! ومن السواد الأعظم؟ قال: " من كان
على ما أنا عليه وأصحابي، من لم يمار
في دين الله، ومن لم
يكف

ر أحدًا من أهل التوحيد بذنب غفر له" (16).

وعن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد عن أبيه عن جده؛ قال: كنا قعودًا حول رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده، فـ_____ قال:

لَتَسَنَّيَنَّ مَن قَبْلَكُمْ حَذْوً
الذَّ

ع_____ بالذَّ

ع_____،
ولتأخُذُن
مثل أخذهم، إن شبرًا فشبر، وإن ذراعًا
فذراع، وإن باعًا فباع، حتى لو دخلوا جُحر
ضَب

دَخَلْتُمْ فِيهِ، أَلَا إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ
عَلَى مُوسَى عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛
كُلُّهَا ضَالَّةٌ؛ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً؛ الْإِسْلَامَ
وَجَمَاعَتُهُمْ، وَإِنهَا افْتَرَقَتْ عَلَى عِيسَى
بَنِ مَرْيَمَ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهَا
ضَالَّةٌ؛ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً؛ الْإِسْلَامَ
وَجَمَاعَتُهُمْ، ثُمَّ

هم يكونون⁽¹⁷⁾ على اثنتين وسبعين
فرقة؛ كلها ضالة؛ إلا فرقة واحدة:
الإسلام وجماعتهم"⁽¹⁸⁾.

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه
دعا رأس الجالوت⁽¹⁹⁾ وأسقف
الذي

صصاري⁽²⁰⁾، فقال:

يا سدايكم عن أمر - وأنا أعلم به منكم! - فلا
تكتماني، يا رأس الجالوت! أنشدتُك الله الذي
أنزل التوراة على موسى، وأطعمكم
المن
والسلوى، وضرب لكم في البحر طريقًا، وأخرج
لكم من الحجر اثنتي عشرة عينًا، لكل سبب من
بني إسرائيل عين؛ إلا ما أخبرتني: على كم
افترقت بنو إسرائيل بعد موسى؟ فقال له: ولا
فرقة واحدة! فقال لله
علي
- ثلاث مرار -: كذبت، والله الذي لا إله إلا هو؛ لقد
افترقت على إحدى وسبعين فرقة؛ كلها في النار
إلا فرقة.

وأما أنت -يا نصرانيُّ-؛ فإن الله يقول:
(مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا
يَعْمَلُونَ) ⁽²²⁾، فهي التي تنجو.

وأما نحن؛ فيقول:
(وَمِمَّا

نَخَلَقْنَا لَكُمْ
أُمَّةً

يَهْتَدُونَ
بِالْحَقِّ

وَبِهِ يَعْدِلُونَ) ⁽²³⁾، وهي التي تنجو من هذه
الأمّة ⁽²⁴⁾.

وعن عبد الله بن قيس رضي الله عنه قال:
اجتمع عند عليٍّ رضي الله عنه جاثليقو ⁽²⁵⁾
النصارى ورأس الجالوت.

فقال الرأس: تُجادلون عليّ كم افتقرت
اليهود؟ قال: على إحدى وسبعين فرقة.

فقال علي رضي الله عنه: لتفترقن هذه
الأمّة على مثل ذلك، وأضلُّها فرقةً وشُرُّها:
الدّاعية إلينا -أهل البيت-، آية ذلك أنهم يشتمون
أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ⁽²⁶⁾.

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال:
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
"تفرّ"

قَتَ الْيَهُودَ عَلَى وَاحِدَةٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛
كَلَهَا فِي النَّارِ،
وَتَفَرَّ

قَتَ النَّصَارَى عَلَى ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛
كَلَهَا فِي النَّارِ، وَإِنَّ
أُمَّ

تِي سِتُّ فِرْقَةٍ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛
كَلَهَا فِي النَّارِ؛ إِلَّا وَاحِدَةً"، فقال عمر بن
الخطاب رضي الله عنه: يا رسول الله! أخبرنا
مَنْ هُمْ؟ قال: "السَّوَادُ الْأَعْظَمُ" (27).

هذه هي الأحاديث التي أمكن الوقوف عليها
في خبر الاختلاف والفرقة الناجية، وهي خمسة
عشر حديثاً.

وهذه الأحاديث عن هذا الجمع من الصحابة
تَجْعَلُ مِنَ الْمُتَيَقِّنِينَ -عند مَنْ أَطَّلَعَ عَلَيْهَا وَعَلَى
طَرَفِهَا- صِدُورَ هَذَا الْخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفيه بيانٌ حتميةٌ افتراق الأمة، واختلافها هذا
الاختلاف الواسع العريض؛ كما افترقت واختلفت
الأمم الكتابية قبلها؛ بل أشدُّ من ذلك. وهذا
تخويفٌ وتحذيرٌ لها من ذلك.

وأن هذه الفرق كلها مذمومة متوعّدة بالنار؛
إلا فرقة واحدة، وهي الفرقة الناجية الغربية بين
هذه الأهواء المختلفة. وهذا تبشِيرٌ وتبصيرٌ.
وفيه بيان أن الحق لا يزال الله يقبض له مَنْ
يحمّله، ويصبر عليه.
وفيه حثٌّ للمسلم على معرفة سبيل
الناجين، وسلوكها.

كم عدد الفرق في هذه الأمة؟

وحول عدد هذه الفرق يلحظ المتأمل
للأحاديث السابقة ما يلي:

- 1- بعضها أطلقت (البضع) دون تحديد عدد،
وذلك في حديث عوف بن مالك من طريق نعيم
بن حمّاد، وهو حديث منكر، ولو صح لفظ
(البضع)؛ لأمكن حمّله على العدد المحدّد في
الأحاديث الأخرى، ومثله لفظ (تَيْف) في رواية
ابن بطة في "الشرح والإبانة".
- 2- وبعضها حدّدت العدد بـ(إحدى وسبعين)؛
كما في حديث سعد، وهو ضعيف، وحديث أبي
موسى، وهو كذلك.

3- وبعضها حدّدت العدد بـ(ثنتين وسبعين)؛
كما في بعض طرق الحديث عن أنس⁽²⁸⁾،
وحديث عمرو بن عوف، وهو ضعيف جدًّا.

4- ومعظمها حدّدت العدد بـ(ثلاث وسبعين)؛
كما في حديث أبي هريرة، ومعاوية، وعوف بن
مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وبعض
الطرق عن أنس⁽²⁹⁾، وعلي بن أبي طالب،
وجابر.

وهذه الروايات المحدّدة بثلاث وسبعين
أرجح: من حيث الصحة، ومن حيث الكثرة.
أما رواية (إحدى وسبعين)؛ فتردُّ بضعف
الحديث، مع مخالفة روايات أخرى أصح منها
وأكثر، فهي مردودة حتى لو فرضت صحّتها،
فكيف وهي ضعيفة؟!

وأما رواية (الثنتين والسبعين)؛ فهي -وإن
كانت أمثل من سابقتها- إلا أنه يُقال فيها ما يقال
فيها، وعلى التسليم بصحّتها أو حسنها يمكن أن
يُقال: إنه اقتصر في هذا العدد على الفرق
الهالكة، والناجية هي مكملة الثلاث والسبعين.

وإن أشكل على هذا بعض الروايات التي

فص
كَلت، فَذَكَرَتْ هَلَاكَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فَرَقَةً، وَنَجَاةَ
فَرَقَةً وَاحِدَةً⁽³⁰⁾، وَهِيَ رَوَايَاتٌ ضَعِيفَةٌ لَا تَقَاوِمُ
تَلْكَ.

والخلاصة: أن ترجيح رواية (ثلاث وسبعين
فرقة) أمر ظاهرٌ غيرٌ مُشْكَل.

ما هي الفرق الهالكة؟

أما تحديد هذه الفرق؛ فقد اشتغل العلماء
بذلك منذ القديم، ومن أقدم مَنْ
تكلّم

مَ فِي ذَلِكَ يَوْسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ⁽³¹⁾، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْمُبَارَكِ⁽³²⁾، حَيْثُ قَالَا: "أَصُولُ الْبَدْعِ أَرْبَعَةٌ:
الرَّوَاغُ، وَالْخُجْرُ، وَالْخُجْرُ، وَالْقَدْرِيُّ
ةً، وَالْمَرْجُئَةُ"⁽³³⁾.

ف قيل لابن المبارك: والجهمية؟

فأجاب بأن أولئك ليسوا من أمة محمد صلى
الله عليه وسلم⁽³⁴⁾.

وعد بعضهم أصولهم ستّةً، فأضاف إليها
الجهمية والجبرية⁽³⁵⁾.

وأضاف إليها آخرون: المعتزلة، والمشبهة،
والتَّجارية⁽³⁶⁾.

وبناء على هذه الأصول اشتغل
عامًّا

المصنِّف
فين في الفرق بتعداد الثلاث والسبعين، وتفريعها
على الأصول التي يراها؛ كما فعل الإمام المَلْطِي
في كتاب "التنبيه والرد على أهل الأهواء
والبدع"⁽³⁷⁾، والشهرستاني في "الملل
والنحل"⁽³⁸⁾، والبغدادي في "الفرق بين
الفرق"⁽³⁹⁾، وابن الجوزي في "تلبيس إبليس"⁽⁴⁰⁾،
والسكسكي الحنبلي في كتاب "البرهان"⁽⁴¹⁾،
وغيرهم.

**وَيُنَجَّه على هذه الطريقة عدة
اعتراضات:**

الأول: أن أصلها لا

ينفد

ون

التكلا

ف في عد الفرق من أجل موافقة العدد الوارد، وقد يجعلون من الفرقة الواحدة فرقاً عديدة، بحسب اختلافها في بعض الجزئيات، مع أن

الأصل

العام

لهذه الفرق واحدة وإن اختلفت فيما بينها في بعض التفصيلات، وقد يقتصرون في تعداد بعض الفرق على بعض فئاتها ولا يطردون منهم فيها، ولو توسع بعضهم في

عد

فئات فرقة واحدة -كالصوفية، أو الإسماعيلية-؛ لأريت على السبعين⁽⁴²⁾.

وإنَّ ممَّا تستبعده العقول، وتخالفه السنن الجارية: أن تكون الأمة ست فرق، وكل فرقة اثنتا عشرة طائفة، كما تستبعد أن تكون الأمة أربع فرق، وكل فرقة ثمان عشرة طائفة... وهلم جرا.

ولم يكلفنا الله سبحانه أن نبحت في تحديد هذه الفرق الضالة بأعدادها وأعيانها، اللهم إلا أن يكون ذلك ميسورًا واضحًا، لا تكلف فيه، ولا اضطراب، فيكون تعدادها -حينئذ- إظهارًا لآية بيّنة لا لبس فيها، ودليلاً على صدق ما أخبر صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث دلالة تدفع شك المتشككين في نبوته.

الثاني: أن الرسول صلى الله عليه وسلم

ل

يح

د ف

زمني

ة لظهور هذه الفرق، وقد يكون من الجائز أن

تظ

الفرق تظهر في تاريخ المسلمين إلى أن يرث

الله الأرض ومن عليها، ولا يعلم ما في غيب الله

إلا هو سبحانه.

وها نحن نجد عددًا كبيرًا من الفرق يظهر بين المسلمين بعدما انتهى بعض العلماء من تعداد الفرق، وأوصلها إلى ثنتين وسبعين، ومن تلك الفرق: القاديانية، والبهائية، والقومية، وغيرها⁽⁴³⁾.

ولا يُعارض ذلك أن تكون هذه الملل الحادثة مللاً كافرة؛ لأن كثيرًا ممن عدوا الفرق القديمة وأوصلوها إلى ثلاث وسبعين عدوا فرقًا يصدق عليها ما يصدقُ على هذه الفرق الجديدة؛ كسائر الطوائف الباطنية: من السبئية، والقرامطة، والتناسخية⁽⁴⁴⁾، وغيرها.

وسياتي مزيد بسط لهذه المسألة بعد قليل.

الثالث: أن المتأمل في حديث الافتراق يلحظ الفارق العظيم بين فقه الصحابة رضي الله عنهم وبين فقه من بعدهم.

فالصحابة حين سمعوا هذا الخبر المؤلم عن

تفرق الأمة واختلافها؛ بادروا بالسؤال عن الفرقة
الناجية وخصائصها، وكان السائل عن ذلك عمر
بن الخطاب؛ كما في حديث جابر أو غيره،
فكانت عنايتهم بمعرفة الفرقة الناجية، وصفاتها؛

للتشبه بها، ومُباعِدة ما عداها؛ لأن معرفة الناجية
تعني أن ما سواها هالكة.

أما مَنْ بعدهم - وخاصة مِمَّنْ صَنَّفَ في
الفرق من المتأخرين -؛ فكثيرٌ منهم شُغِلُوا
بالفرق الهالكة الضالَّة؛ يُعَدِّدُونها، ويدوِّنون
مقالاتها، أكثر مما شُغِلُوا بتعيين الفرقة الناجية،
وبيان خصائصها، والتمسُّكُ بها.

وليس يجوز للمسلمين أن يجهلوا سُبل
المجرمين، وقد أمرهم الله باستبانتها، وكان
حُذيفة يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن
الشر؛ مخافة أن يدركه⁽⁴⁵⁾، لكن هذا إنما شرع
لأنه وسيلة للحذر من تلك المسالك، والرد على
أصحابها، وسبب للزوم الجادة المستقيمة، فلا
يصلح أن يطغى على الأصل الذي هو معرفة
الكتاب، والسنة، ومنهج الأنبياء والمرسلين
والتابعين لهم بإحسان، وليس من المقبول أن
نشتغل بالوسيلة عن الغاية.

وأهم ما ينبغي معرفته عن طرائق أهل الضلالة: العلم بالأصول التي ينطلقون منها، والمناهج التي يسلكونها، ومعرفة أسباب زيغها وانحرافها، والرد عليها، وبيان فسادها، أما التعمُّق في أقاويلها، وتفصيلاتها، والفروق الدقيقة بينها؛ فلم يكلفنا الله به، ولقد جرَّ على المسلمين أضرارًا عديدة؛ منها: أنه اضطرَّهم إلى القول في فرعيات مسائل، وفي جزئيات لم يأت بها نصُّ، ولم يتكلَّم فيها الرسول صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه، ولو أنهم أتوا على أصول تلك المذاهب والفرق، وردَّوها، وأبطلوها؛ لكان ذلك إبطالاً لسائر أقاويلهم، إذ إن سقوط الأصل يستلزم سقوط الفرع.

وهذا هو المنهج الذي عليه كثير من

المتد

مين
مم

بن عاصروا البدع وعاشوا زمن قوتها ونشاطها؛ كالإمام أحمد⁽⁴⁶⁾، والآجري⁽⁴⁷⁾، واللالكائي⁽⁴⁸⁾، وابن بطة⁽⁴⁹⁾، وغيرهم.

هل هذه الفرق كافرة:

وهذا سؤال يطول حوله الجدل ما بين مكفّر يرى أن حكم الرسول صلى الله عليه وسلم عليهم بالهلاك يعني أنها كافرة مخلّدة في النار، وقد يحتجُّ بما ورد في شأن الخوارج؛ مما يدلُّ بظاهره على عموم تكفيرهم وخروجهم من الدين. وما بين مضلّل لهم ومفسّق دون أن يصل به الأمر إلى تكفيرهم وإخراجهم من الملة والحكم بخلودهم في النار⁽⁵⁰⁾.

والحق أن الحديث لا دلالة فيه على التكفير؛ لأن الوعيد بالنار لا يقتضي الخلود فيها، وقد توعدَّ النبي صلى الله عليه وسلم بالنار على كثير من المذنوب والمعاصي التي لا يختلف أهل الحقِّ على عدم التكفير بمجردھا؛ كإيقاع العبد من موالیه، وإتيان المرأة في دُبُرھا، وقتال المسلم، والرغبة عن الآباء وترك الانتساب إليهم... وغيرها كثير.

كَمَا أَنَّ
عَدُوَّهُمْ
لَهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ يَعْنِي أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ - فِي الْجُمْلَةِ -
حَيْثُ
سَمَّوْهُ
لَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمُسْلِمَ بَاقٍ عَلَى
إِسْلَامِهِ، لَا يُخْرَجُ مِنْهُ إِلَّا بَيِّقِينَ.

ولهذا كان القول الصحيح أن جملة أهل
الفرق من المسلمين؛ كما قال شيخ الإسلام ابن
تيمية⁽⁵¹⁾ رحمه الله: "... وكذلك سائر الثنتين
وسبعين فرقة، مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُنَافِقًا؛ فَهُوَ كَافِرٌ
فِي الْبَاطِنِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُنَافِقًا؛ بَلْ كَانَ مُؤْمِنًا
بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي الْبَاطِنِ؛ لَمْ يَكُنْ كَافِرًا فِي
الْبَاطِنِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي التَّوْبِيلِ؛ كَانَتْ مَا كَانَ
خَطْؤُهُ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِهِمْ شَعْبَةٌ مِنْ شَعْبِ
الَّذِينَ

فَسَاقٍ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ
الَّذِينَ
فَسَاقٍ الَّذِي يَكُونُ صَاحِبَهُ فِي
الَّذِينَ
رَكَ الْأَسْفَلَ مِنَ النَّارِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الثَّانِيَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ يَكْفُرُ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمَلَةِ؛ فَقَدْ خَالَفَ
الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانَ اللَّهِ
عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ؛ بَلْ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِ
الْأَرْبَعَةِ، فَلَيْسَ فِيهِمْ مَن
كُفَّ

رَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّانِيَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّمَا
يَكْفُرُ
بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِبَعْضِ الْمَقَالَاتِ" (52) ا.هـ.

والقول بأن جملة أهل الفرق من المسلمين
هو الذي تؤيده النصوص؛ كما أنه هو الذي
يطمئنُّ إليه عقل المؤمن وقلبه، فالمسلم
مجبولٌ على حبِّ الخير للناس، والحرص على
نجاتهم، وليس من اليسير عليه أن يسارع في
نيزهم بالكفر، والحكم عليهم بالخلود المؤبد في
نار السعير؛ إلا حين يكون الأمر واضحًا لا شك
فيه.

أما ما يقع فيه بعض الغلاة والمتشددين من تكفير الناس بأدنى سبب، مع زعمهم بأنهم لا يكفرون أحدًا، ولكن الشرع هو الذي كفرهم؛ فهو انحراف خطير سببته الظروف النفسية، والعوامل الاجتماعية لطائفة من أصحاب الشخصيات الحادة المتعنتة.

ومع عدم القول بتكفير جملة أصحاب الفرق؛ فإن من أقوالهم ما يكون كفرًا؛ كإلحادهم في أسماء الله وصفاته، وإنكارهم لبعض ما يقطع أهل العلم بثبوتة وتواتره، ووقوعهم في ألوان من الشرك، وليس يلزم من كون الفعل كفرًا أن يكون فاعله كافرًا؛ بل كثيرًا ما يمتنع إطلاق الكفر على من فعله؛ لعدم تحقق الشرط، أو عدم انتفاء الموانع.

وقد تجتمع بعض الفرق على الكفر الصريح
الواضح الذي لا شك فيه؛ كاجتماع الأحزاب
القوميَّة والوطنية على أساس الرابطة القوميَّة،
وإنكارها للأخوة الإيمانية، ومنحها حق التشريع
والسلطة للبشر من دون الله، وإهانتها للإسلام
وأهله، وكاجتماع بعض أصحاب الطرق الصوفية
على زعمهم
_____الم
عين لأنفسهم رتبة أعلى من رتبة النبوة؛ بل
_____والم
_____عين حلول الإلهية فيهم، والناسخين للتكاليف عن
أتباعهم ومريديهم، والزاعمين الأخذ عن الله بلا
واسطة.

وهذه الراية وتلك تجمع المنافقين نفاقاً
اعتقاديّاً،
مم

ن
يحد
ون الله ورسوله، وممن لا يستحي من التصريح
بالردة والخروج عن الدين -وعامة القادة
المتبوعين منهم كذلك-؛ كما تجمع الرعاع
والدهماء ممن يلتفون حولها رغبة أو رهبة -خاصةً
حين تملك القوة والسلطان، أو تكون على علاقة
بمن يملك القوة والسلطان- ممن لا يعون من
الأمر شيئاً، ولا يفهمون من أصول الفرق التي
ينتسبون إليها شيئاً، وليس لديهم استعداد -أصلاً-
لسماع شيء من تلك الأصول، أو مناقشتها، أو
قبولها، فهم مشغولون بهمومهم اليومية عن
ذلك، ولكنهم -في الجملة-
مص

ون، مقيمون للشعائر الظاهرة.

ومثل هـ _____ هذه

التجمُّ

معات هي تجمعات كفرية من حيث المبدأ الذي
تقوم عليه، والراية التي تقف تحتها، والقيادات
الواعية _____ التي

تسي _____

رها، لكن لا يلزم من ذلك كفر
كاؤ _____

ة أفرادها؛ بل ربما وُجدت أغلبية مسلمة مغفلة

تحت زعام _____

أقليّ

ة علمانية كافرة داخل حزب أو حركة أو طائفة

أو نحلة أو بلد، ولو سبّرت أحوال كثير من هؤلاء

الأتبع _____

المغفّ

لمين؛ لوجدت حرجًا عظيمًا في وصفهم جميعًا

بالكفر، ولوجدت لهم تأويلات -إن كان لا يمكن

أن تنطلي على العالم أو طالب العلم أو العاقل

الحصيف، فمن الممكن أن يغتر بها أمثالهم من

غوغاء الناس الذين لا

يتبص _____

يرون في أمورهم، إضافة إلى رقة دينهم، وضعف يقينهم، وإيثارهم العاجل على الآجل، والتكفير لابد أن يكون بأمر واضح غير ملتبس.

ومن الأمثلة على ذلك: الاتجاهات القوميّة في العالم الإسلامي؛ فإنك إذا استبعدت غير المسلمين أصلاً من دعاة القوميّة، واستبعدت من علم نفاقهم الاعتقادي علماً أكيداً من أفكار ومبادئ أعلنوها وصرحوا بها؛ وجدت بعض من يحملون أفكاراً قوميّة، ويرددون بعض المصطلحات الشائعة في تلك الأوساط، ويحسبون - عند عامّة الناس - من أصحاب الاتجاهات القوميّة؛ وجدتهم ملتزمين بالشعائر، غير قائلين بقول لا يحتمل تأويلاً غير الكفر.

ومن العدل الذي أمرنا الله به العدل حتى مع الأعداء، ومع الفاسقين، والظالمين، فلا يمنع وقوع هؤلاء في الفسق والظلم والهوى أن يحسبوا ضمن الثنتين والسبعين فرقة، وألا يُخرجوا من الإسلام إلا بيقين.

قال ابن بطَّال⁽⁵³⁾ - فيما نقله الحافظ ابن حجر -: "... وإذا وقع الشكُّ في ذلك؛ لم يُقطع عليهم بالخروج من الإسلام؛ لأن من تَبَّت له عقد الإسلام بيقين؛ لم يخرج منه إلا بيقين"⁽⁵⁴⁾.
فالخلاصة أن الكلام في إسلام هذه الفرق أو كفرها يتحدد في جانبين.

الجانب الأول: على المستوى الفردي:

ففي الفرق كلها منافقون نفاقًا اعتقاديًّا؛ بل وحتى ضمن الفرقة الناجية يوجد مثل هؤلاء؛ بل كان المنافقون موجودين ضمن المجتمع الذي بناه محمد صلى الله عليه وسلم، ولكنهم في الفرق الهالكة أكثر، وهم فيها أمكن، وقد يكونون رؤوسًا ومدبرين؛ بل لعل كثيرًا منهم من منشئي هذه الفرق ومؤسسيها.

أما جمهور أفراد تلك الفرق؛ فالأصل أنهم مسلمون ما داموا ينطقون بالشهادتين، ويقيمون الشعائر، حتى وإن قالوا ببعض الآراء والأقوال التي تستلزم الكفر، أو تتضمّن

نه، ما دام أن لهم تأويلاً في ذلك، ولو كان هذا التأويل ضعيفاً متهاكاً.

الجانب الثاني: على المستوى الاجتماعي:

وهو النظر إليهم باعتبارهم فرقةً من الفرق، أو طائفة من الطوائف.

فهذه الفرق الثنتان والسبعون هي -على العموم- فرق أهل القبلة، ولكن هذا لا يمنع من وجود فرقة أو أكثر تشتطُّ في الانحراف، حتى تخرج بهيئتها الاجتماعية إلى الكفر، وتبقى داخلية في الثنتين والسبعين؛ مدّعية أنها من ضمن المسلمين؛ بل ربما ادّعت أنها -وحدها- أمة المسلمين.

وبناء عليه؛ فإنه يمكن أن يقال: إن

الت
ج
انتي

_____ة⁽⁵⁵⁾ -مثلاً-، أو مَـ_____ن

يسم
ون أنفسهم بـ(الخرافيين)⁽⁵⁶⁾، أو غيرهم من
الطوائف الغالية في البدعة: هم من ضمن
الطوائف الثنتين والسبعين.

ويزيد الأمر وضوحًا أن نقوم بتفكيك هذه
الهيئة الاجتماعية، وتحليلها إلى عناصرها المكوّنة
لها.

فهي تتكون من:

- أ- عقائد ومناهج وأصول تلتزم بها.
- ب- ومن زعامات وقيادات تتمثل في الشيوخ
والزعماء والسادة.
- ج- ومن أتباع ومريدين.

أ- فالحكم على العقائد والمناهج بذاتها بما تستحقه أمر لا إشكال فيه؛ ضلالاً كانت أو كفرًا أو بدعة، فيقال: هذا العمل كفر... وهذه العقيدة ضلال... وهذا القول قول محدث مخترع، لا أصل له من الشريعة... أو يحكم عليه بأي حكم آخر مبني على المعرفة بحقيقة المذهب، والدراية بحكم الله ورسوله فيه.

ومثل ذلك أن يقال: إن مَنْ عمل هذا أو اعتقده أو قاله؛ فهو كافر، أو ضال، أو فاسق.

وإذا تمكن بعضهم؛ وجدت له من الجراءة والتصریح ما ينبئ عما وراء الأكمة، ويكشف عن نوع نفاق اعتقادي في قلب صاحبه، والأمثلة المعاصرة من زعماء القومية والرافضة وغيرها معروفة.

ج- أما الأتباع؛ فغالهم من الدهماء والرعاغ غير المستبصرين، أو من أصحاب المنافع والمطامع، وهم لا يملكون فهمًا ثاقبًا ولا بصيرًا نافذًا، ولذلك رضوا لأنفسهم أن يكونوا تبعًا لغيرهم، وهم -ولا شك- محاسبون مكلفون مؤخذون بتبعات أعمالهم، معدودون في زمرة أهل الزیغ والضلال:

(وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا) (57)

(وَإِذْ يَتَحَاوُونَ فِي النَّارِ قِيُقُولُ الضُّعَفَاءِ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُعْنُونَ عَلَّا نَصِيُبًا مِنَ النَّارِ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ) (58)

(إِذْ

رَبَّ
أَلَّا
ذِينَ
بَعُ
وَأَمَّنَ
ذِينَ
بَعُ
وَوَرَأُوا الْعَذَابَ
وَتَقَطَّ
عَتُّ بِهِمُ الْأَسْبَابُ وَقَالَ
أَلَّا
ذِينَ
بَعُ
أَنَّ
لَنَنْزِلَنَّ
رَبَّكَ

فَتَتَّبِعْ
أَمِنْهُمُ كَمَا
تَتَّبِعُوا
مَنْ
كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ
عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ
الَّذِينَ
(59) (الر)

فهذه حائلهم -إجمالاً- في الدنيا وفي الآخرة،
لكن الحكم على أعيانهم بأشخاصهم وأسمائهم
بالكفر -خاصة- أمر عسير، يتطلب قدرًا عظيمًا
من الروية والأناة والتثبت؛ لما يترتب عليه من
الآثار العظيمة في الدارين؛ من جِلِّ دم الكافر،
وماله، ونزع ولايته الخاصة والعامة، وبطلان
عقوده، وفي الآخرة من خلوده في النار،
وتحريم الجنة عليه، وتحريم الدعاء له
بالرحمة... إلى غير ذلك من الآثار والنتائج
الخطيرة التي تستوجب التثبت والتبين... ولأن
يخطئ الإنسان فيها بالعفو خير من أن يخطئ
بالعقوبة، والسلامة أن يوقَّع العبد للصواب،
والله تعالى أعلم.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فأهل البدع فيهم
المنافق الزنديق، فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في
الرافضة والجهمية؛
فإن
رؤساءهم كانوا منافقين زنادقة، وأول من ابتدع
الرفض كان منافقًا، وكذلك التجهم؛ فإن أصله
زندقة ونفاق...

ومن أهل البدع من يكون فيه إيمانٌ - باطنًا وظاهرًا -، لكن فيه جهلٌ وظلمٌ، حتى أخطأ ما أخطأه من السنة، فهذا ليس بكافر، ولا منافق.

تحديد الفرقة الناجية وأحوالها:

بعدما تبين أن أصل الإسلام ثابت لمعظم الفرق الثنتين والسبعين؛ بقي تحديد الفرقة الناجية من بينها، والتي تطابقت دعواها مع حقيقتها، وما هي الأحوال التي تمر بها؟

ثم الإشارة إلى بعض معاني غريبة هذه الفرقة في وسط هؤلاء المنحرفين الهالكين؛

سواء من

عُد

وأنها من كفاً

مرت

ين، وممن

عُد

وأنها داخلياً من فـ

مس

في الإسلام جملة.

وهناك شعورٌ يختلج في ذهن كثير من الناس حين يقرأون مثل هذا العنوان؛ يقولون: وماذا عسى أن يأتي الباحث بجديد في هذا الموضوع؛ إنه لا يعدو أن يرّد كلامًا سمعناه من قبل في ترجيح وتفضيل طائفة معيّنة وتضليل مَنْ عداها؟! عداها؟!

كـم

يتبر
م كثير من الناس من طرُق مثل هذه المسألة؛
قائلين:

إنّ

كل فرقة وطائفة

تد

عي لنفسها النجاة، وترمي غيرها بالكفر والفسوق
والعصيان!

فالشريعة -مثلاً-

يد

عون لأنفسهم أنهم أهل الحق،

ويض

لون أهل السنة.

والفرق المختلفة - داخل نطاق أهل السنة -
تَدَّعي كل منها لنفسها أنها على الحق، وما عداها
في ضلال.

وكلُّ يدعي وصلًا بليلى!

والحق أنه ليس من الضروري اللازم أن
يكون الحق كلامًا جديدًا يسمعه المرء لأول مرة؛
بَلْ قَدْ يَكُونُ سَمِعَ
الْحَقَّ
مَرَّةً
رَازًا،
وَلَكِنْ
نَفْسُهُ لَمْ تَقْبَلْهُ، وَلَمْ تَسْتَجِبْ لَهُ.

ويجب أن ندرك أن الفرقة الناجية إنما هي
واحدة فقط من بين ثلاث وسبعين فرقةً، وأن
هذه الفرقة تدعي لنفسها النجاة كما يدعي
أولئك، وليس من المنتظر أن ينزل ملك من
السماء يشهد لها بما معها من الحق؛ كما أنه
ليس من المنتظر أن تملك هذه الفرقة - على
الدوام - الأدلة الضرورية القطعية التي تفيد
العلم اليقيني بأنها هي الناجية.

وهي فرقة -من البشر- يكون فيها في بعض الأزمان الأئمة المشهورون الأفذاذ الذين يشرحون أصولها ومناهجها، ويقيمون الأدلة على صوابها، ويدافعون عنها، وَيَخْلُقُهُمْ فِي أَرْبَعِ أَزْمَانٍ أُخَرَ مَنْ لَا يَمْلِكُونَ الْقُدْرَةَ نَفْسَهَا الَّتِي كَانَ يَمْلِكُهَا أَوْلَئِكَ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَدَاءَ الْمَهْمَةِ الَّتِي أَدَوْهَا نَفْسَهَا، وَذَلِكَ فِي أَوْقَاتِ اسْتِحْكَامِ الْعُرْبَةِ وَاسْتِدَادِهَا.

وقد يوجد في مناوئها في ذلك الوقت -أو في غيره- أكابرٌ ينشرون مذهبهم بالجهد العلمي أو العملي، ويردُّون على مخالفهم، ويقارعونهم باللسان أو باللسان، أو بهما معًا.

كما أنه يوجد في هذه الفرقة -مهما بلغت من الفضل، والعلم، والدين- أخطاء، وزلات، وسقطات، وهفوات، ويوجد في داخلها نزاعات، واختلافات، ومشاحنات، ومشاجرات؛ سنة الله في عباده، **(وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا)** (60).

ويكفي أن ننظر إلى تاريخ هذه الفرقة؛ لِنُذْرِكَ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ طَبْعِيٌّ، فِطْرِيٌّ، لَا يَنْفَكُ عَنِ الْبَشَرِ (61).

إدًا؛ فتميز هذه الفرقة الناجية من بين الفرق الهالكة هو من نوع تمييز الإسلام عن سائر الأديان، ومعرفة أحقيته من بينها لا يتم إلا بجهد الإنسان وتفكيره ونظره.

ومــــن خــــلصــــت
نيد

ته في طلب الحق، وتجرد من الهوى والعصبيّة، واجتهد وسعه، ولم يألُ، وسلك في هذا الاجتهاد السبيل الصحيح والمشروع؛ فإنه يوفق إلى معرفة الحق وأثر

باعه، ولو حصل له نوع خطيأ - بسبب قصور فهمه، أو غفلته-؛ فهو إن شاء الله من الخطيأ المغفور.

الفرقة الناجية هي الجماعة، والسواد الأعظم، وما كان عليه الصحابة:

وحين ننظر في أحاديث الافتراق؛ نجد أنه قد ورد فيها وصف الفرقة الناجية بعدد من الصفات:

1- أنها الجماعة؛ كما في حديث معاوية،
وعوف بن مالك، وأنس.

2- ما أنا عليه وأصحابي؛ كما في حديث عبد
الله بن عمرو بن العاص، وإحدى طرق
حديث أنس.

3- أنها السواد الأعظم؛ كما في حديث جابر،
وحديث أبي أمامة.

فهذه الصفات الثلاث ثابتة مرفوعة إلى
النبي صلى الله عليه وسلم: أما (السواد
الأعظم) و(الجماعة)؛ فلصحة أحاديثها، وأما
صفة (مَنْ كان على ما أنا عليه وأصحابي)؛ فلأنها
وردت من طريقين ضعفتما قابل للانجبار؛ بل
حسن الترمذي إحدى الطريقين⁽⁶²⁾.

1- ووصفها عليٌّ رضي الله عنه بأنها
المستحقة لقوله تعالى: **(وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً
يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ)**⁽⁶³⁾ في حديث
أبي الصهباء عنه، وفيه ضعف، وفي رواية
يعقوب بن زيد المرسلة.

2- وورد وصف نقيضها -وهي الفرق الهالكة-
بتجاري الأهواء بهم كما يتجاري الكلاب بصاحبه، لا
يبقى منه عرقٌ ولا مفصلٌ إلا دخله؛ كما في حديث
معاوية، وهو يقتضي -بمفهوم المخالفة- سلامة
الفرقة الناجية من الهوى.

ويوضح هذه الدلالة أنه إذا كان أتباع الهوى
هو سبب هلاك مَنْ هلك، فعصيان الهوى وأتباع
الحق هو سبب نجاته من نجا.

ويوضحها -أيضًا- أن أبا أمامة رضي الله عنه
استشهد بحديث الافتراق حين جيئ بخمسين من
رؤوس الأزارقة، فُنصِبَتْ على درج مسجد
دمشق⁽⁶⁴⁾.

3- كما ورد وصف نقيضها بأن في قلوبهم زيغًا، وأنهم يتَّبَعُونَ ما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله؛ كما في حديث أبي أمامة أيضًا⁽⁶⁵⁾، وقد استشهد بآية آل عمران: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ)

(66)

وهذا يقتضي سلامة قلوب أهل الفرقة الناجية من الزيغ، وسلامتهم من أتباع المتشابه من الكتاب.

والجماعة تُطَلَّقُ على الاجتماع على الشيء، وتُطَلَّقُ -أيضًا- على القوم المجتمعين - كما يقال: الصحابة؛ لمن صحب النبي صلى الله عليه وسلم فهي اسمٌ ومصدرٌ.

وفي معنى الجماعة الواردة في هذا الحديث وغيره أقوال:

أ- فقليل: هم الصحابة⁽⁶⁷⁾. وهذا يوافق قوله في الحديث الآخر: "ما أنا عليه وأصحابي".

ب- وقيل: هم أهل العلم⁽⁶⁸⁾؛ كما قال الترمذي: "وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم والحديث".

قال: "وسمعتُ الجارود بن معاذ يقول: سمعتُ علي بن الحسن يقول: سألتُ عبد الله بن المبارك: مَنْ الجماعة؟ فقال: أبو بكر وعمر. قيل له: قد مات أبو بكر وعمر، قال: فلان وفلان. قيل له: قد مات فلان وفلان. فقال: ... أبو حمزة السكري جماعة".

قال أبو عيسى: "وأبو حمزة هو محمد بن ميمون، وكان شيخًا صالحًا، وإنما قال هذا في حياته عندنا"⁽⁶⁹⁾.

وهذا القول هو قول الإمام البخاري⁽⁷⁰⁾.

ج- وقيل: الجماعة هي ما وافق الحق⁽⁷¹⁾. فكأنها -حينئذ- ترجع إلى معنى مَنْ تحقَّق به، فهو الجماعة، حتى ولو كانوا أفرادًا قليلين.

د- وقيل: هم السواد الأعظم المجتمعون على إمام يحكم بالكتاب والسنة، وبجانهم الهوى والبدعة، وينصر الحق وأهله⁽⁷²⁾.

وهذه الأقوال تجتمع في حال من الأحوال؛
بحيث تصبح الجماعة المبايعة لإمام، متفقة
عليه، ملتزمة بالإسلام التزامًا صحيحًا؛ اعتقادًا،
وقولاً، وعملاً؛ كما كان حال الصحابة مع نبيهم
صلى الله عليه وسلم.

وهنا يجتمع معنى (الجماعة) مع معنى (ما أنا
عليه وأصحابي)، فقد كان هو وأصحابه صلى
الله عليه وسلم هم (الجماعة) بالمعنى
الشامل الكامل من الناحية النظرية، ومن
الناحية العملية.

وهم كانوا (السواد الأعظم) و(أهل العلم
والفقه والحديث)، وهم كانوا (الحق) القائم في
صورة بشرية تدبُّ على الأرض.

ولهذا لما سُئلت عائشة رضي الله عنها عن
خلق النبي صلى الله عليه وسلم؟ قالت: "كان
خلقه القرآن" (73).

ولهذا كله استحقُّوا رضوانَ الله، وثناءه عليهم، وتزكيتَه لهم، واستحقوا أن يكونوا (الأنموذج) الواقعي الذي تعرف -بالقياس عليه- الفرقة الناجية الموافقة له، والفرق الهالكة المخالفة له.

وقد حقق هذا الجيل في تلك الفترة صفتي (التكامل) و(الكمال)، فقد كان واقعهم متكامل الجوانب، مستجمع الشروط:

فهناك الإمام العادل، الحاكم بشريعة الله، المقيم لحدوده، المعلن للجهاد وهو رسول صلى الله عليه وسلم، ثم الخلفاء الراشدون. وكانت الرعية مجتمعة على هذا الإمام، غير مختلفة عليه.

وكانوا يمثلون سواد الأمة الإسلامية؛ من حيث إنهم الكثرة المجتمعة على الحق؛ بل لم يكن ثمة غيرهم من المسلمين من ينازعهم لبيعة إمام آخر - إلا ما حدث في أواخر عهد الخلفاء الراشدين-.

كما كانوا يمثلون السواد من جهة التزامهم بالمنهج الصحيح المتلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاعتقاد، والعمل، والحكم، والسلوك، ولم يكن ثمة من أهل البدع من يظهر بدعته، ويعلنها، ويجمع الناس عليها؛ إلا ما كان في أواخر عهد الخلفاء، ولم يتلخ أحد من الصحابة ببدعة.

وكانوا يمثلون (طائفة العلماء والفقهاء)، فهم أهل التعليم، والتوجيه، والقضايا، والفتيا.

وبذلك (تكاملت) فيهم الجوانب التي بتكاملها توجد الفرقة الناجية في أكمل صورها.

أما من حيث (الكمال)؛ فقد حققت هذه الفئة القدر الأكبر من الصفات الفردية والجماعية بقدر ما يطيق البشر.

وتنزهت -إلى أبعد حدٍّ ممكن- عن صفات الضعف البشري، وانعتقت من قيود الأرض والطين، وعبودية الأهواء والشهوات والمطامع.

فحققت -بهذا وهذا- أكمل صورة يمكن أن
يحققها البشر، واستطاعت أن تحفظ للإسلام
ق
ته ومكائنه؛ بل وأن تزيد من
توس
عه وانتشاره، فلم يكونوا غرباء في وقتهم؛ لأنهم
هم الأمة الحاكمة المسيطرة، ولم تكن الفرقة
الناجية غريبة؛ بل كانت السواد الأعظم -واقعا
ومنهجا- وكانت البدع ضعيفة، وأهلها مستخفون،
والصولة والجولة كسات
للس
عنة وأهلها⁽⁷⁴⁾.

وإذا كان الصحابة رضي الله عنهم

حَقَّ

قوا هذه الصورة العظيمة التي كان فيها الحق هو المهيمن الحاكم، وبه يدين المؤمنون جميعًا؛ فإن الأجيال التي جاءت وتجيء بعدهم، وتسعى إلى اقتفاء آثارهم، وملازمة طريق النجاة؛ قد تحقق صورة (شبيهة) بتلك الصورة المثالية، فيوجد السلطان والقرآن والاتباع في جماعة شريعة واحدة، يحكمها إمام شرعي، يحكم بالكتاب والسنة.

وقد تحقق (أجزاء) أو (جزءًا) من تلك الصورة -فحسب-:

أ- فقد يوجد سلطان مسلم منحرف، يحمل الناس على انحرافه، ويوجد بإزائه قومٌ من (أهل العلم والفقہ والدين)؛ ينادون هذا الانحراف، وينكرونه؛ كما حدث أيام الإمام أحمد مع المأمون⁽⁷⁵⁾.

ب- وقد توجد (جماعة العلماء والفقهاء)،
ولكن لا يوجد الإمام المسلم الحاكم بشرع الله،
كما يقع في أيام الاضطرابات والفتن، التي تخلو
الأرض فيها من حاكم مسلم، سواء التفَّ حول
العلماء سوادُ الناس وجمهورهم، أو باعدوهم
واتبعوا أمر دعاة الفتن والضلالة.

ج- وقد لا يوجد هذا ولا ذلك، فلا يوجد الإمام
المسلم -حتى ولو كان مبتدعًا أو عاصيًا-، ولا يوجد
العلماء والفقهاء المعروفون بالسنة والاتباع.
والحديث -حديث الافتراق والفرقة الناجية-
وغيرها يلزم المسلم أن
يحقِّق

ق- من الصورة المثالية الكاملة -صورة الجماعة،
والسواد الأعظم، وما كان عليه النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه- بقدر ما يستطيع، ويتعامل
مع واقعة الذي يعيشه بحسبه.

فإن وجد الجماعة والإمام؛ لزمهم، وإن وجد الإمام المخالف للسنة وما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه؛ لزم طاعته في طاعة الله، وخالفه في انحرافه وبدعته، وإن وجد جماعة أهل الفقه والعلم والحديث؛ لزمهم وأتبعهم، وإن لم يجد هذا ولا هذا؛ دعا إلى الحق، وإقامة الجماعة والسلطان، فإن لم يطق ذلك؛ اعتزل الفرق الضالة المنحرفة الهالكة، ولو أن يعض بأصل شجرة حتى يدركه الموت وهو على ذلك؛ كما في حديث حذيفة رضي الله عنه قال: كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني.

فقلتُ: يا رسول الله! إنا كنا في جاهلية وشرٍّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شرٍّ؟

قال: "نعم".

قلتُ: وهل بعد هذا الشر من خير؟

قال: "نعم، وفيه دَخَنٌ"⁽⁷⁶⁾.

قلتُ: وما دَخَنُهُ؟

قال: "قومٌ يهدون بغير هديي، تعرف

منهم وتُنكِر".

قلتُ: فهل بعد ذلك الخير من شر؟
قال: "نعم؛ دعاهُ إلى أبواب جهنم، مَنْ
أجابهم إليها قَدَفوه فيها".
قلتُ: يا رسول الله! صِفهم لنا.
قال: "هم من جلدتنا، ويتكلمون
بألسنتنا"

قلتُ: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟
قال: "تَلزم جماعة المسلمين
وإمامهم".

قلتُ: فإن لم يكن لهم جماعةٌ ولا إمامٌ؟
قال: "فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو
أن تعضَّ بأصل شجرة، حتى يدركك
الموت وأنت على ذلك"⁽⁷⁷⁾.

فالرسول صلى الله عليه وسلم يأمر
حذيفة رضي الله عنه بلزوم جماعة المسلمين،
ولزوم إمامهم، وهذا يشمل ما إذا كان العلماء
والفقهاء هم أهل الحكم والسلطان، وكذلك إذا
كان السلطان في غيرهم من المسلمين الذين
يحكمون بشرع الله.

وهو يدلُّ على أن المرء لو لم يجد إلا أحد
الأمرين من الجماعة أو الإمام؛ وجب عليه
لزومه، ولذلك قال حذيفة: "فإن لم يكن لهم
جماعة ولا إمام"؛ يعني: فُقِدَ الأمران معًا.

فهذه ثلاثة أحوال: أن توجد الجماعة والإمام،
أو توجد الجماعة فحسب، أو يوجد الإمام
فحسب، والحال الرابع ألا يوجد جماعة ولا إمام،
وهي الحال التي تشرع فيها العزلة⁽⁷⁸⁾.

إدًا؛ فالفرقة الناجية في أكمل صورها هي ما
كان عليه الصحابة، وهي الجماعة، وهي السواد
الأعظم، فإذا قَلَّ الخير في الأمة وضعف؛ تفرق
في طوائف عديدة منها؛ كالعلماء المتبعين
للسنة، والأمراء الملتزمين بشرع الله في
حكوماتهم، ولو كان فيهم هوى وبدعة.

ومن أجل تمييز الحق من الباطل، وبيان من
يستحق أن يوصف بأنه من الفرقة الناجية ممن
لا يستحق ذلك -في زماننا وفي كل زمان- لابد
من عرض بعض الخصائص التي تميز الفرقة
الناجية، ثم الحديث عن بعض المسميات
المرتبطة بها.

خصائص الفرقة الناجية:

حين يصف الرسول صلى الله عليه وسلم
الفرقة الناجية بأنهم: (من كان على ما كان عليه
وأصحابه)؛ فإنه بذلك يشدُّهم إلى (المثل
الأعلى)، الذي تحققت فيه، وبرزت من خلاله
خصائص الفرقة الناجية، وهي:

1- الاستجابة الكاملة للوحي، وعدم التقديم بين يديه:

إن العلم والفقہ الصحيح الكامل في العقائد
والشرائع والآداب وغيرها لا يكون إلا عن طريق
الوحي المنزل - قرآنًا وسنة-، وذلك بالعلم بالله،
وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، ومعرفة ما يجب له،
وم
يُنز
هُ عنه سبحانه، والعلم بالملائكة، والكتاب،
والنبي
ن، والعلم بالآخرة، والجنة، والنار، والعلم
بالشرائع المجمل
ة
والمفص
لة، والأحكام المتعلقة بالمكلفين، والعلم
بالمسلك الصحيح الذي ينبغي سلوكه في سائر
الأحوال: في الغضب والرضا، والقصد والغنى،
في الأمن والخوف، في الخير والشر، في الهدنة
والفتنة.

والالتزام الدليل الشرعي - بحيث لا يكون
للمسلم أمام الدليل أو النص

ترد
د، ولا شك، ولا اختيار - هو منهج الذين أنعم الله
عليهم بالإيمان الصحيح: **(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا
مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ
يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ)** (79).

فالمؤمن الحق لا يكون له مع
النص

ميل، ولا هوى؛ بل يسلم قياده للدليل، حتى
يصدق عليه أن هواه تبع لما جاء به النبي صلى
الله عليه وسلم (80).

وقد ذمَّ الله تعالى قومًا، وكفَّرهم، وأحبط
عملهم؛ لكرهتهم ما أنزل الله، وتبرمهم به،
فقال: **(وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأُضِلَّ
أَعْمَالُهُمْ. ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرَهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ
فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ)** (81).

ومن كان شأنه مع (النص) كذلك؛ التزامًا،
ووقوفًا عنده، وعدم تقديم بين يديه؛ فهو
مَمَّنٌ
من ينتفع بالوحي أعظم انتفاع، فيهدي به، ويهدي
إليه.

ولذلك ذكر الله -في كتابه- الكفار المذنبين
حقت عليهم كلمة العذاب من الجن والإنس،
وأن لهم قلوبًا لا يفقهون بها، وأعينًا لا يبصرون
بها، وآذانًا لا يسمعون بها، وقال في حقهم:
**(أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ
الْغَافِلُونَ)** (82).

إذ هم لا ينتفعون بالنصوص -وإن سمعوها-،
كما لا ينتفعون بالآيات الكونية المشهودة، ولا
يعقلون هذه ولا تلك.

وعقَّب على ذلك بذكر الملحدين في أسمائه
- سواء بتسمية الأصنام بأسمائه تعالى، أو
بتحريف أسمائه عن معانيها الحقيقية، أو
بتسميته بما لم يسمَّ به نفسه، أو بغير ذلك من
ألوان الإلحاد (83)-، وتوعَّدهم بقوله: **(سَيُجْزَوْنَ
مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)** (84).

وبين هؤلاء وأولئك وجه شبه؛ من حيث عدم انتفاعهم بالنصوص؛ لأن الهوى، والتحريف، والتأويل، والإلحاد، سبق إلى نفوسهم، ووقر في قلوبهم، فلم يصادف النص مكاناً فارغاً في القلب، ولم يستقر فيه.

وعقُّ

بِ عَلَى هَذِينَ الصَّنْفِينَ الْمَذْمُومِينَ بِذِكْرِ الصَّنْفِ الْمَحْمُودِ - وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا - وَهُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ:

(وَمَمَّ

نُ خَلَقْنَا

أُمَّ

ةً يَهُدُونَ

بِ الْحَقِّ

وَيَهِي يَغْدِلُونَ) (85).

فهم المهتدون بالوحي الإلهي، الهادون إليه، الحاكمون به بين الناس (86)؛ كما سبق في حديث علي رضي الله عنه للجاثليق.

وفي موضع آخر ذكر الكتاب المنزل، وأن منه آيات محكمات هن أم الكتاب، وأخر متشابهات، فأشار بهذا إلى أن المحكم هو (الأم) و(الأصل) الذي يجب رد المتشابه به إليه؛ لوضوح دلالة، وظهورها، وعدم الاختلاف في معناه؛ بخلاف المتشابه.

ويبين أن هذا مسلك الراسخين في العلم، وأن مسلك الذين في قلوبهم زيغ وهوى أنهم يتبعون المتشابه ليحملوه على أهوائهم؛ يبتغون بذلك تأويله، وصرفه عن معناه الحقيقي المقصود إلى معان من عند أنفسهم، فيفتنونهم بذلك، ويخادعون أنفسهم، فيتوهّمونه حقًا، ويفتنون غيرهم من الأتباع الذين لا يميزون بين الحق والباطل؛ لغفلتهم، وتعصّبهم لرؤسائهم، وحسن ظنهم بمشايخهم.

قَالَ تَعَالَى: (هُوَ

الَّذِي

أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ

هُنَّ

أُمَّمٌ

الْكِتَابِ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ

فَأَمَّا

الَّذِينَ

فِي قُلُوبِهِمْ زِينَةٌ

فَيَتَّبِعُونَ

مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ

تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ

وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ

أَمَّا

الَّذِينَ

عِنْدَ

رَبِّ

الَّذِينَ

وَمَمَّا

يَا
ك
رُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) (87).

عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية... قالت: قال: **"فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه؛ فأولئك الذين سمى الله؛ فاحذروهم"** (88).

ولما ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم الخوارج؛ قال في شأنهم - فيما يرويه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه-: **"يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَا يَجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ"** (89)؛ **يَنْظُرُ إِلَى نَصْلِهِ** (90) **فَلَا يَجِدُ فِيهِ شَيْءًا، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى رِصَافِهِ** (91) **فَلَا يَجِدُ فِيهِ شَيْءًا، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى نَضِيئِهِ** - وهو قدحه (92) - **فَلَا يَجِدُ فِيهِ شَيْءًا، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى قَدْحِهِ** (93) **فَلَا يَجِدُ فِيهِ شَيْءًا، قَدْ سَبَقَ الْفَرثَ وَالْدَّمَ** (94 و 95).

شبه صلى الله عليه وسلم خروج الخوارج من الدين بعد دخولهم فيه، وأنه لم يبق لهم منه شيءٌ بالسهم الذي يصيب الطير، فينفذ فيه بسرعة، ثم يخرج منه قبل أن يعلق فيه شيء يُذكر من الفرث والدم⁽⁹⁶⁾.

ووصفهم صلى الله عليه وسلم بقراءة القرآن، ومع ذلك فهو لا يجاوز تراقيهم، وقد فهم العلماء من ذلك أحد معنيين:

الأول: أن قلوبهم لا تفقهه ولا تدرك معانيه⁽⁹⁷⁾؛ لأنها أشربت (الهوى)، فصارت تحمل القرآن على معانٍ ليست صحيحة، وتستدل به لآرائها المنحرفة، وتأخذ بمتشابهه، وتترك محكمه.

فتتمسك -مثلاً- بقوله تعالى: **(بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)**⁽⁹⁸⁾.

وقوله: (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

فَإِن لَّـهُ نَارٌ

جَهَنَّمَ

مَخَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا) (99).

وقوله: (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ۝ لَا

يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ۝ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى)

(100)

وتغفل عن قوله: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ

يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)

(101)

وقوله: (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ

نُكَفِّرْ

رُبَّ عَنَّا مُمْسِكًا بِإِصْبَاحِهِ

بِئَاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا) (102).

وقوله: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

اِقْتَتَلُوا فَأْصَلِحُوا بَيْنَهُمَا...) (103).

فأثبت لهم الإيمان مع وقوعهم في الاقتتال.

... إلى غير ذلك من الآيات⁽¹⁰⁴⁾.

وإذ قد وقَرَ في قلوبهم من الصنف الأول من الآيات معنى يوافقُ الهوى الذي أشربوه؛ لم ينتفعوا بالصنف الثاني؛ بل حصروا همَّهم في أوجه تأويله ودفعه.

وهكذا شأن أصحاب البدع كافة.

المعنى الثاني: أن المراد بقوله: "لا يجاوز تراقيهم"؛ أي: لا يُثابون عليه، ولا يرتفع إلى الله؛ لأنه عملٌ غير صالح⁽¹⁰⁵⁾.

وكلا المعنيين صحيحٌ، والثاني فرغٌ عن الأول، ونتيجةٌ له.

وبناء على هذه المسألة الخطيرة وما يترتب
عليها، يتحدّد موقع الإنسان، وهل هو من الفرقة
الناجية؟ أم من الفرق الهالكة؟

ولقد كان الصحابة رضي الله عنهم أعظم
من غيرهم انتفاعًا بالدليل والوحي، وتسليمًا له؛
لأسباب عديدة؛ منها:

1- نزاهة قلوبهم، وخلوها من كل ميل أو
هوى غير ما جاءت به النصوص، واستعدادها
التام لقبول ما جاء عن الله ورسوله، والإذعان
والانقياد له انقيادًا مطلقًا؛ دون حرج، ولا تردد،
ولا إحام.

2- معاصرتهم لوقت التشريع ونزول الوحي،
ومصاحبتهم للرسول صلى الله عليه وسلم في
جميع أحواله: في الليل والنهار، والحضر والسفر،
والسلم والحرب؛ ولذلك كانوا أعلم الناس
بملايسات الأحوال التي نزلت النصوص فيها.

والعلم بملايسات الواقعة أو النص من أعظم
أسباب فقهه وفهمه وإدراك مغزاه.

3- وكانت النصوص -قرأنا

وسنة تأتي في كثير من الأحيان لأسباب تتعلق بهم
-بصورة

فردية، أو جماعية-، فتخاطبهم خطابًا مباشرًا،
وتؤثر فيهم أعظم التأثير؛ لأنها تعالج أحداثًا واقعية،
وتعقد

بعلينا في حينها، حيث تكون النفوس مشحونة
بأسباب التأثير، متهيئة لتلقي الأمر والاستجابة له.

4- وقد أعفاهم قربُ عهدهم بالنبي صلى
الله عليه وسلم من الجهد الذي احتاج إليه مَنْ
بعدهم في تمييز
الذِّ

صُوص وتصحيحها، لم يحتاجوا -في غالب
أحوالهم- إلى سلسلة الإسناد، ولا معرفة الرجال
والعلل وغيرها، ولم يختلط عليهم الصحيح
بغيره، ومن ثمَّ لم يقع عندهم التردد في ثبوت
النص الذي وقع عند كثير ممن جاء بعدهم
-خاصة من أصحاب النفوس المريضة، أو من
الجهلة الذين لم يدرسوا السنَّة ويفقهوها رواية
ودراية-، فكانوا إذا سمعوا أحدًا يقول: قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ابْتَدَرْتُهُ
أَبْصَارُهُمْ؛ كما يقول ابن عباس رضي الله
عنه (106).

وحتى حين كُتِرَ الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودَخَلَ فِيهِ الوَضْعُ؛ كان عند الباقين من الصحابة من الصحيح الثابت ما يُغنيهم، وكان بعضهم يأخذ عن بعض، حيث تتوفر الثقة، ولذلك قال ابن عباس في الأثر السابق: "فلما ركب الناس الصُعب والذلُول؛ لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف" (107).

وكذلك كانوا يأخذون عن ثقات التابعين؛ كما قال معاوية رضي الله عنه: "هذا مالك بن يخامر -وبه النسمة- يزعم أنه سمع معاذًا يقول: وهم بالشام" (108)، يعني: الطائفة المنصورة.

2- التأثير الوجداني العميق بالوحي والإيمان:

إن هذا العلم الصحيح الموثق بالدليل الثابت، كان (علمًا نافعًا)، وليس حقائق ذهنيّة مجردة يتعامل معها العقل فحسب؛ دون أن يكون لها علاقة بالقلب والجوارح.

وكذلك كان الأمر لدى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وكذلك يكون لدى (الفرقة الناجية) التي هي على ما كانوا عليه.

فقد أورثهم العلم بالله، وأسمائه، وصفاته،
وأفعاله: محبته، والتأله إليه، والشوق إلى لقائه
والتمتع بالنظر إلى وجهه الكريم في جنة عدن.
وأورثهم تعظيمه، والخوفَ منه، والحذرَ من
بأسه وعقابه وبطشه ونقمته.

وأورثهم رجاءَ ما عنده، والطمع في رضوان
وجنته، وحسن الظن
به.

فاكتملت لديهم -بذلك- آثارُ العلم بالله
والإيمان به، وهي: الحب، والخوف، والرجاء.
وأورثهم العلمُ بالجنة والنار: الرغبة في
النعيم الأبدي السرمدي، والخوفَ من مقاساة
العذاب الرهيب، فقلوبهم تتراوح بين نعيم
ترجوه وتخشى فوته، وعذاب تحذره وتخشى
وقوعه.

فتعلقت قلوبهم بالآخرة -فكرةً وخوفًا
ورجاء-، حتى كأنها ترى البعث والقيامة والميزان
والصراط والجنة والنار رأي عين، حتى إذا عالج
أحدهم أمرًا من أمور دُنياه التي لا بدَّ له منها؛
أنبتة نفسه، وعاتبه ضميره!

فمن حنظله بن الربيع الأسيدي رضي الله عنه، قال: لقيني أبو بكر، فقال: كيف أنت يا حنظلة؟ قال: قلتُ: نافقَ حنظلة! قال: سبحان الله! ما تقولُ؟ قال: قلتُ: نكون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكّرنا بالنار والجنة حتى كأننا رأينا عين، فإذا خَرَجْنَا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ عافسنا⁽¹⁰⁹⁾ الأزواج والأولاد والضعفات⁽¹¹⁰⁾، فنسينا كثيرًا! قال أبو بكر: فوالله إنا لتلقى مثل هذا. فانطلقتُ أنا وأبو بكر حتى دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ قلتُ: نافقَ حنظلةُ يا رسول الله! فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: "وما ذلك؟"، قلتُ: يا رسول الله! نكون عندك تذكّرنا بالنار والجنة، حتى كأننا رأينا عين، فإذا خرجنا من عندك؛ عافسنا الأزواج والأولاد والضعفات؛ نسينا كثيرًا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده؛ إن لو تدومون على ما تكونون عندي، وفي الذكر؛ لصافحتكم الملائكة على فُرُشِكُمْ، وفي طرقكم، ولكن -يا حنظلة!- ساعة وساعة"؛ ثلاث مرات⁽¹¹¹⁾.

فأشار صلى الله عليه وسلم إلى طلب الترقّي، والحرص على يقظة القلب، وحفظه من الغفلة المهلكة، كما أشار إلى أن الحال التي كان ينشدها حنظلة رضي الله عنه أقرب إلى شأن الملائكة منها إلى شأن البشر، وليس مطلوبًا من المسلم تحقيقها في نفسه -بصورة دائمة مستمرة-.

وأورثهم علمهم بالقدر، وأنه أمرٌ قد فُرع منه:

التوّدُّ

لعل على الله، وعدم

التوّدُّ

لعل على الأسباب، وعدم الفرح بما أوتوا، ولا الأسي

على ما مُنعوا، والإجمال في

الطّ

لب، إذ لن يفوت المرء ما قدر له، ولن يأتيه ما لم

يقدر، كما غرس في قلوبهم الشجاعة والإقدام،

حتى كان عليُّ رضي الله عنه يخوض الحرب

ويقول:

أَيُّ يَوْمِيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَقَرُّ

يَوْمَ لَا

يُقَدَّرُ
رَأَوْ يَوْمَ قُدِّرُ

يَوْمَ لَا يُقَدَّرُ لَا أَرْهَبُهُ

وَمِنَ الْمَقْدُورِ لَا يُنْجِي

الْحَدَّرُ⁽¹¹²⁾

وأورثهم علمهم بالموت وإيمانهم به:
العزوفَ عن الدنيا، والإقبال على الآخرة،
والدوام على العمل الصالح، إذ لا يدري المرء
متى يموت؟ والموت منه قريب.

وهذه المعاني الوجدانية هي المقصود
الأعظم من تحصيل العلم، وإذا فُقدت؛ فلا ينفع
مع فقدها علم؛ بل هو ضررٌ في العاجل والآجل.

ولذلك يقول أبو الدرداء رضي الله عنه: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فشخص ببصره إلى السماء، ثم قال: "هذا أوان يُختلس العلم من الناس حتى لا يقدرُوا منه على شيء"، فقال زياد بن لبيد الأنصاري: كيف يُختلس منا وقد قرأنا القرآن؟ فوالله لنقرأه ولنقرئه نساءنا وأبنائنا، فقال: "تكلتك أمك يا زياد! إن كنت لأعدك من فقهاء أهل المدينة! هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى، فماذا تُغني عنهم؟"، قال جبير⁽¹¹³⁾: فلقيت عبادة بن الصامت؛ قلت: ألا تسمع إلى ما يقول أخوك أبو الدرداء؟ فأخبرته بالذي قال أبو الدرداء؛ قال: صدق أبو الدرداء، إن شئت لأحدثك بأول علم يُرفع من الناس: الخشوع، يوشك أن تدخل مسجد جماعة فلا ترى فيه رجلاً خاشعاً⁽¹¹⁴⁾.

ولقد كان للصحابة رضي الله عنهم من هذه المعاني الوجدانية أعظم نصيب؛ لأن إيمانهم كان أعمق وأكمل من إيمان غيرهم، ولقد تلقوه غضا طريا من النبي صلى الله عليه وسلم، لم يخلق بغبرة الأهواء والغفلات.

على أن ارتباط هذه المعاني العظيمة بالعلم الصحيح المبني على النصِّ والوحي عصمهم بإذن الله من خطرين مُهلكين وقعت فيهما الفرق الهالكة بعد، وحمى الله أصحاب نبيِّه ومَن سار على منهجهم من الفرقة الناجية منهما:

الأول: أن يتحوَّل الأمرُ إلى رهبانيَّة كرهبانية النصارى المُبتدعة، وعزلة عن الحياة، والجهاد بالدعوة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومعالجة شؤون الحياة الدنيا التي لا قوام للإنسان إلا بها.

فكان الصحابة فرسانًا بالنهار، رُهبانًا بالليل، لا يمنعهم علمهم وإيمانهم الحق وخشوعهم لله من القيام بشؤونهم الدنيوية؛ من بيع، وشراء، وحرث، ونكاح، وقيام على الأهل والأولاد وغيرهم فيما يحتاجونه، ولا يمنعهم من الجهاد، والدعوة، والقيام بتكاليف الحكومة الدينية التي أورثهم الله إياها -بجهدهم وجهادهم-.

وهكذا يكون شأن الفرقة الناجية على مدار
الزَّمان، لا تنجُرُّ إلى مضاهاة النصرانية في رهبانيتها
واعتزالها؛ بخلاف الصوفية الهالكين، ومَن شابههم
مِن الحائِدين عَن منهج
النبي
وَالَّذِي سارَ عَلَيْهِ الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ
أَجْمَعِينَ.

الثاني: أن

يتحـل إلى إعجاب بالنفس، يملأ جوانح المتعب

د، فيترتب عليه ازدراء واحتقار لأعمال الآخرين، واستهانة بمجهوداتهم في سبيل الدين، و

من قدرهم، فيصبح المرء في الحقيقة متعب

دًا في محراب (الذات)، معظ

ما للنفس، وهذا مصدر لكل رذيلة خلقية

ة، وسبب لمحق كل عمل صالح.

والذين يُصابون بهذه البلية

ة المردية يشعرون بأنهم -وحدهم- الأوصياء على الدين، ويغلقون عقولهم وأعينهم عن رؤية فضائل الآخرين، فلا يرون إلا العيوب والمساوئ؛ بل تصبح الفضائل عندهم عيوبًا ومساوئ، ويصبح الأمر كما قيل:

إذا محاسني اللائي أدلُّ بها
كانت عيوبًا فقل لي كيف
أعتذرُ؟!

وهذا هو الداء الذي أصيب به الخوارج -إحدى
الفرق الهالكة- حتى أدى بهم إلى تكفير الناس
كافة -حتى الصحابة الذين جاء الدين عن
طريقهم إلى من بعدهم- ومقاتلتهم⁽¹¹⁵⁾.
وما كان ذلك -في الأصل- لنصِّ التبت
عليهم دللته، وإنما كان لشعور منحرف قر في
نفوسهم، وتعاضم أصابهم من العجب بعبادتهم،
والانتقاص لأعمال غيرهم من الناس.

وهكذا _____

تد

أضح أهمية ربط الخصيصتين إحداهما بالأخرى،
وتضافرهما في تكوين سمات الفرقة الناجية من
هذه الأمة، وتمييزها عن الفرق الهالكة التي تأخذ

حظاً

دو

رت به وتنسى حظوظاً أخرى،
فَتُضَخ
م الجانب الذي أخذت تضخيمًا
مَرَضِي
أ منحرفًا، وتهمل غيره حتى لا يرد لها في
حساب.

**3- صياغة الحياة العملية -الفردية
والجماعية- على مقتضى الوحي:**

إن تلك المعاني الراسخة في القلب،
المستقرة فيه، لابدَّ أن تثمر ثمرتها الطبيعية في
سلوك الإنسان، بحيث تتكَيَّف سائر أعماله
ومواقفه وخطراته
وخطواته مع هذا الشعور اليقظ في القلب.

فيتحقَّق للمؤمن؛ من العبادة، والسلوك،
والاستقامة، ولزوم الجادة، ومن البر،
والإحسان، والصلة، والجود، والإيثار، وحسن
الخلق، ومن الجهاد، والدعوة، والأمر
بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومن الصبر،
والثبات، والجرأة في الحق، ومن المترفُّع عن
سفاسف الأخلاق، ومساوئها، والتنزّه عن
الدنيا؛ يتحقَّق له من ذلك كله ما يكون ترجمة
عملية ناطقة لهذا الشعور المستسر في القلب.

وبين هذه الجوانب العملية وغيرها وبين حال القلب علاقة لا يمكن أن تتخلل

ف، وقد شرحها الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله في حديث النعمان ابن بشير رضي الله عنه: " ... ألا

وإنَّ
فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ؛ صَلَحَ
الجَسَدُ كُلُّهُ

ه، وَإِذَا فَسَدَتْ؛ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ
القلب" (116)

فمادة صلاح هذه المضغة هي (الوحي) الذي ينزل عليها نزول المطر على الأرض العطشى، فتروى منه بعد ظمئها، وتثمر الصالح من الاعتقاد والشعور والقول والعمل.

وقد شرح الرسول صلى الله عليه وسلم
الترايط الشديء بين العلم النافع المُقتبس من
الموحي، وما يترتب عليه من المعاني القلبية
الإيمانية، وما ينشأ عنهما من الأعمال الصالحة
المقصورة على صاحبها، أو المتعدية إلى
الآخرين، وبين ذلك بمثل عظيم.

فعن أبي موسى رضي الله عنه، عن النبي
صلى الله عليه وسلم، قال: "مَثَلُ مَا بَعَثَنِي
اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ
الْكَثِيرِ؛ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا
نَقِيٌّ

سَوِيٌّ، قَبِلَتِ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ
الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبٌ، أَمْسَكَتِ الْمَاءَ،
فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرَبُوا وَسَقَوْا
وَزَرَعُوا، وَأَصَابَ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، إِنَّمَا
هِيَ قَيْعَانٌ، لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً،
فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَهَمَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ
مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلِمَ، وَمَثَلُ مَنْ
لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ
الَّذِي أَرْسَلْتُ بِهِ" (117).

قال القرطبي[ؒ](118): "ضرب النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء به من المدين مثلاً بالغيث العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم إليه، وكذا كان حال الناس قبل مبعثه، فكما أن الغيث يحيي البلد الميِّت، فكذا علوم الدين تحيي القلب الميت.

ثم شبه السامعين له بالأرض المختلفة التي ينزل بها الغيث، فمنهم العالم العامل المعلم، فهو بمنزلة الأرض الطيبة: شربت فانتفعت في نفسها، وأنبتت فنفعت غيرها.

ومنهم الجامع للعلم، المستغرق لزمانه فيه، غير أنه لم يعمل بنوافله، أو لم يتفقه

فيه فيما جمعه، لكننه

أه لغيره، فهو بمنزلة الأرض التي يسر فيها الماء، فينتفع الناس به.

ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه، ولا يعمل به، ولا ينقله لغيره، فهو بمنزلة الأرض السبخة أو الملساء التي لا تقبل الماء، أو تُفسدُهُ على غيرها" (119).

وبتأمل وصف النوع الأول من الأرض بالنقاء، والمقارنة بينه وبين ما سبق تقريره من ضرورة تفريغ القلب من كل هوى أو ميل بإزاء النفس، وجعل النفس وإماماً، والقلب والعقل تابعين له؛ يتبين بوضوح وصف الفرقة الناجية بقبول الوحي، وتشرب الأرض الماء، وسريان روح الإيمان والعلم الصحيح في قلوب أفرادها؛ كسريان الماء في الأرض الطيبة، حيث يمنحها الخصب، والحياة، والنماء.

وهذا القدر من المثل يقابل احتفال الفرقة
الناجية -الصحابة ومن بعدهم- بالوحي
السماوي، وفرحهم به، وإقبالهم عليه: بالتعلم،
والتأثر، والإيمان، حتى يفعل في قلوبهم الظمأى
إليه فعل المطر النازل من السماء في الأرض
الطَّيِّبَةَ القابلة للإخصاب.

وهذا يتعلق بالخصيصتين: الأولى والثانية،
وهما: العلم الصحيح المبني على النص،
والأعمال القلبية المترتبة على هذا العلم.

ثم يشير المثل إلى الأثر الظاهر للعلم النافع،
المتَّمِّدُ
لـ في الأعمال الصالحة القاصرة
والمتَّعِدُ
ية، حيث قال صلى الله عليه وسلم: "فَأَنْبَتَتْ
الكلأ والعشب الكثير"، فخرج الكلأ والعشب
من هذه الأرض الطيبة بعدما مُطِرَتْ هو نتيجة
طبيعية، وكذلك صدور الأعمال الصالحة من
المؤمن ذي القلب النقي غير
المتلـ
ت بالأهواء والأخلاق - بعد سماعه الوحي، وعلمه
بـه - هـ و نتيجة
طبيعي
ة أيضًا.

وفي المثل عناية ظاهرة جدًا بأعمال
التعليم، والجهاد، والدعوة، والأمر بالمعروف،
والنهي عن المنكر، وغيرها مما يتعدى نفعه
للناس؛ إذ إن طيب هذه الأرض ونقاءها ظهر
أثره في الكلأ والعشب الكثير الذي ينتفع به
الناس والأنعام.

وكذلك صلاح قلب المؤمن، ونقاؤه، وتأثيره العميق بالوحي، يطهر في جهاده بالقرآن، وتعليم الناس الوحي والذكر، والقيام بتكاليف الدعوة إلى الله.

وهذا يؤكد أن من صفات الفرقة الناجية وخصائصها ألا تعيش لنفسها فحسب، وتدع الناس وشأنهم؛ بل تعمل بجد على تحقيق الخيرية التي وُصِفَتْ بها هذه الأمة في قوله تعالى: **(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)** (120).

إذ إن المهمة الربانية التي اتُّدبَت لها هي مهمة على مستوى الإنسانية كلها؛ بهداية البشرية إلى الحق السماوي المتمثل بالإسلام، وإقامة الحكومة الدينية التي ترعى هذه المهمة، وتدفع عنها العوادي، وتزيل الظلم عن المستضعفين، حتى تكون هذه الفئة جديرة بقوله تعالى: **(وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ)** (121).

فيكونون رسل هداية، ودعوة، وإيمان،
وأئمة عدل في الحكم والقضاء والسلطان.

وسياتي في فصل الطائفة المنصورة مزيد
إيضاح لهذا المعنى، إذ إن الجهاد بالدعوة هو
أليق بخصائص الطائفة المنصورة وأقرب، ولكنّه
يدخل في خصائص الفرقة الناجية؛ باعتبار أن
الطائفة المنصورة هي (جزء) من الفرقة
الناجية، وهي تقوم بفروض الكفايات التي قصر
فيها غيرها، ومن حولها الفرقة الناجية؛ تؤيدها
وتؤازرها.

أما العنصر الثاني في المثل -وهي الأرض
الجدباء، التي أمسكت الماء، فنفع الله بها
الناس، فشربوا، وسقوا منها، وزرعوا-؛ فهذه
الأرض غير قابلة للحياة والنماء والخصب، وإنما
نفعها حفظ الماء للناس، وهي تقابل من يحمل
المعرفة بالوحي والشرع، ولا يكون لديه من
الإيمان واليقين والشعور القلبي المتيقظ ما
يتناسب مع هذه المعرفة، ولا يقوم بالأعمال
الصالحة التي تُنتظر من مثله، وإنما هو حافظ
لعلم الشريعة، مبلغ هذا العلم إلى من هو أفقه
منه به، وأكثر انتفاعًا وتقبلاً وإيمانًا.

ولا بد
من
تص
ر و جود (قدر) مشترك من
التأثر
ر عند هذه الطائفة بالعلم الذي تحمل؛ لأن حامل
علم الشريعة
لابد
أن يكون -على أقل تقدير- مسلمًا، بعيدًا عن أن
يُزَن
بوصمة شرك أو ارتداد، وإنما المعنى -والله
أعلم- أن
هم

هذه الفئة انصرفت إلى حفظ علم الشرع
وإيصاله للناس أكثر من انصرافها إلى العمل،
ولم تكن كالفئة الأولى التي تفاعلت مع النصوص
تفاعلاً حياً مباشراً وهي تدرك أنها المخاطبة بها
قبل غيرها.

ولا يعني هذا أن الفرقة الناجية ملائكة في جثمان إنس! كلا؛ بل لقد كان الصحابة -وهم أعظم صور الفرقة الناجية وأكملها- بشرًا من البشر؛ يعترهم ضعف البشر، ويحسون -أحيانًا- بثقل الطين، وجاذبية الأرض، ولكنهم كانوا أفضل البشر -بعد الأنبياء-، حتى وهم يخطئون، إذ سرعان ما ينتفض الإيمان في قلب أحدهم، ويندفع اندفاع السيل إلى منحدره، فتتكسر أمام

قته سَوْرَةُ الشهوة، ويُصلح الفردُ ما ساء من حاله، ويستدرك أمره، ويعرض نفسه لأشدَّ العقوبات الشرعية -إن كان قد قارف ما يوجبها-، ومما قصصه ماعز⁽¹²²⁾ والغامديّ

ة⁽¹²³⁾ ببعيدة عن الأذهان.

وكان من خير ما عزمنا

صَح

عن عدد من الصحابة، منهم أبو هريرة رضي الله عنه حيث قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلٌ من الناس وهو في المسجد، فناداه: يا رسول الله! إني زنيت -يريد نفسه- فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم،
فتنحَّ

ى لثيق وجهه الذي أعرض قبّله، فقال: يا رسول الله! إني زنيت. فأعرض عنه، فجاء لثيق وجه النبي صلى الله عليه وسلم الذي أعرض عنه، فلما شهد على نفسه أربع شهادات؛ دعاه النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "أبك جنون؟". قال: لا يا رسول الله! قال: "أحصنت؟". قال: نعم يا رسول الله! قال: "اذهبوا فارجموه" (124).

وكان من خبر الغامدية ما رواه جمع من الصحابة؛ منهم بريدة بن الحصيب الأسلمي رضي الله عنه، قال: فجاءت الغامدية، فقالت: يا رسول الله! إني قد زينتُ، فطهَّ

رني. وإنه

ها، فلما كان الغد؛ قالت: يا رسول الله! لم تردُّ

ني؟ لعلَّ

ك أن تردُّ

ني كما رددتَ ما عَزَّ! فوالله إني لحبلى! قال: "أما لا، فذهبي حتى تلدي". فلما ولدت؛ أتته بالصبي في خرقة، قالت: هذا قد ولدته. قال: "اذهبي فأرضعيه حتى تفطميه". فلما فطمته؛ أتته بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت: هذا - يا نبي الله! - قد فطمته، وقد أكل الطعام!

فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ
أَمَرَ بِهَا، فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ
فَرَجَمُوهَا، فَيُقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ فَرَمَى
رَأْسَهَا، فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ، فَسَبَّهَا،
فَسَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَّهُ إِيَّاهَا،
فَقَالَ: **"مَهْلًا يَا خَالِدُ! فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**
لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكَّسٍ
لَغُفِرَ لَهُ"، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا،
وَدُفِنَتْ ⁽¹²⁵⁾.

■ الفرقة الناجية وأهل الحديث وأهل السنة والجماعة:

روى الخطيب البغدادي بسنده عن الإمام أحمد أنه ذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "تفترق الأمة على نبي"

في سبعين فرقة؛ كلها في النار؛ إلا فرقة"، فقال: "إن لم يكونوا أصحاب الحديث؛ فلا أدري من هم" (126).

فهل يعني هذا -إن صحَّ عن الإمام أحمد- أنه يعدُّ (أهل الحديث) هم الفرقة الناجية؟ ومن هم أهل الحديث المقصودون بهذه الكلمة؟

أهل الحديث:

فأما أهل الحديث، أو أصحاب الحديث؛ فإن المقصود بهم كما قال الحاكم النيسابوري: "القوم الذين سلكوا محجَّة الصالحين، وأتبعوا آثار السلف من الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين لسنن رسول الله صلى الله وسلم عليه وعلى آله أجمعين...، وآثروا قطع المفاوز والقفار على التنعم في الدمن والأوطار، وتنعَّموا بالبؤس في الأسفار مع مساكنة العلم والأخبار... قد رفضوا الإلحاد الذي تتوق إليه النفوس الشهوانية، وتوابع ذلك من البدع، والأهواء، والمقاييس، والآراء، والزيغ..."⁽¹²⁷⁾.

ووصفهم الخطيب البغدادي بأنهم: "... حفظة الدين وخرتُّه، وأوعيةُ العلم وحمَلتُّه... ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعقادهم يتظاهر وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر..."⁽¹²⁸⁾.

ووصفهم الإمام ابن قتيبة بأنهم: "التمسوا
 الحـق مـن وـجـهـتـه،
 وتتبَّ
 عـو مـن مـظـانـه،
 وتقرَّ
 بوا من الله تعالى باتباعهم سنن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم، وطلبهم لآثاره وأخباره... ثم لم
 يزالوا في التنقيب عن الأخبار، والبحث لها، حتى
 فهموا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها،
 وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي،
 فنـبَّ
 هـوا على ذلك، حتى نَجَمَ
 الحـق
 بعد أن كان عافياً، وبَسَقَ بعد أن كان دارساً،
 واجتمع بعد أن كان
 متفرِّ
 قًا، وانقـاد
 للـس
 ن من كان عنها معرضًا، وتنبَّه عليها من كان
 عنها غافلاً، وحكم بقول رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بعد أن كان يحكم بقول فلان وفلان

وإن كان فيه خلافٌ على رسول الله صلى الله عليه وسلم... " (129)

وإذا تأملتَ هذه الأقوال وغيرها مما يشبهُها أو يقارُبُها⁽¹³⁰⁾؛ وَجَدْتَ أن لفظ (أهل الحديث) كان يطلق في مقابل:

1- أهل الكلام الذين "يقولون على الله ما لا يعلمون، ويفتنون الناس بما يأتون، ويُبصرون القذى في عيون الناس وعيونهم تطرف على الأجداع⁽¹³¹⁾، ويتَّهمون غيرهم في النقل ولا يهتمون آراءهم في التأويل" (132).

والذين اختلفوا "في التوحيد، وفي صفات الله تعالى، وفي قدرته، وفي نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار، وعذاب البرزخ، وفي اللوح، وفي غير ذلك من الأمور التي لا يعلمها نبيُّ إلا بوحى من الله تعالى" (133).

وهؤلاء المتكلمون المعتمدون على عقولهم
الملوثة بفلسفة اليونان الوثنية لا يمكن لهم أن
يدَّعوا أنهم كانوا على ما كان عليه النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه، ولا يمكن أن يدَّعي
أحدٌ لهم ذلك، ولا يمكن أن يدَّعوا أنه يجب حمل
الكافة من المسلمين؛ من علماء وعامة، وشيوخ
وأحداث، على فهم قواينهم العقلية، وأقيستهم
المنطقية، التي لا يتفق على معظمها منهم
اثنان، حتى قال الإمام ابن قتيبة ناعياً عليهم:

"وقد كان يجب -مع ما

يد
عونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر- ألا
يختلفوا؛ كما لا يختلف

الحُسب

أب

والمُسب

أح والمهندسون؛ لأن آلتهم لا

تدل

إلا على عدد واحد،

والأ

على شكل واحد، وكما لا يختلف

حُذ

أق

الأطب

أء في الماء، وفي نبض العروق؛ لأن الأوائل قد

وقفوهم من ذلك على أمر واحد، فما بالهم أكثر

الناس اختلاقًا؛ لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على

أمر واحد في الدين؟! "(134)!"

"ولو أردنا أن نتقل عن أصحاب الحديث،
ونرغب عنهم إلى أصحاب الكلام... لخرجنا من
اجتماع إلى تشُّت، وعن نظام إلى تفرُّق، وعن
أنس إلى وَحْشَة، وعن اتفاق إلى اختلاف" (135).

ولو تصوَّرنا أن بعض رؤساء أصحاب الكلام
قام بين ظهرائني أصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم، وقرَّر الآراء والمقالات التي ينتحلها كما
يقرُّها في كتبه ومجالسه؛ ما ارتدَّ إليه طرفه إلا
مع خروج نفسه.

2- كما يطلق لفظ (أهل الحديث) في مقابل
(أهل الرأي)؛ ممَّن يقدِّمون آراءهم الضالَّة
وأقيستهم الفاسدة على الكتاب والسنة،
ويُعملون في الرويات التي تخالف ما هم عليه
معاول التضعيف والتأويل، حتى يقول قائلهم:
"كل نصٍّ خالف مذهبنا فهو منسوخ أو
مؤول" (136).

ثم يأخذون بالحديث إذا وافقهم ولو كان
ضعيفًا، ويبلغ بهم التعصب إلى حد أن يقول آخر
منهم:

"ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة، والحديث الصحيح، والآية، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضالٌّ مضلٌّ، وربما أدّاه ذلك إلى الكفر؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر"⁽¹³⁷⁾!

وهذه الأقوال وأمثالها تأتي على الإسلام من أصوله، إذ لا يمكن معرفة الحق من الباطل، ولا الإسلام من الكفر؛ إلا من خلال النصوص، فإذا كان الأخذ بظواهر النصوص التي تدلُّ عليها في لغة العرب -دون تأويل- من أصول الكفر... فماذا بقي من قيمة النص؟ اللهم إلا التعب في صرفه وتأويله!

وإذا كان مصطلح (أهل الحديث) يُطلق في
مقابل هذا وذاك؛ فإنه ينبغي فهمه بصورة أوسع
مما يوجد عند كثير من الناس -في الأزمنة
المت_____أخرة-

م

ن يطلقون هذه الكلمة، ويقصدون بها فئة

معي

ن_____ة

م

ن يعنون بدراسة الحديث النبوي رواية ودراسة، أو
رواية_____ فحسب، أو

م

ن ينتسبون إلى هذا الأمر ويجتمعون عليه

نظري

أ، ولو لم يكن لهم نصيبٌ يُذكر من العلم بالحديث
النبوي الشريف.

وينبغي التنبية إلى تغير المصطلحات بمرور
الأزمنة، واختلاف مدلولها بين عصر وعصر عند
كثير من الناس.

وإذا كان الأئمة رحمهم الله يطلقون على أهل الحديث -في الماضي- أنهم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة؛ فإن اصطلاح (أهل الحديث) قد ضاقت دائرته عند الكثيرين، حتى صار (عَلَمًا) على فئات قد تكون من أهل الحديث، ولكنها ليست أهل الحديث.

ولذلك لا يحسن إطلاق (الفرقة الناجية) على فئات محدّدة تتسمّى بأهل الحديث، وإن كانت هي -فعلاً- من أهل الحديث؛ بل ينبغي إعادة هذا الاصطلاح إلى مفهومه الواسع الصحيح -كما سيأتي-.

والأسباب التي تدعو إلى عدم إطلاق اسم (الفرقة الناجية) على فئة بعينها ممّن يحمل اسم (أهل الحديث) أو ما شابهه هي:

أولاً: أنه يقتضي أن يكون غيرها من الفرق الهالكة، ولو كان موافقاً لها في منهجها ومعتقداتها وأصولها، ما دام لا يحمل نفس الاسم الذي تحمله، ولا يجتمع حول الراية التي تجتمع حولها.

وهو على أحسن الأحوال قصرٌ للشيء على
بعض أفرادِه.

وعلى سبيل المثال: يوجد في زماننا هذا
فئات شتى تحمل أسماء عديدة، تختلف باختلاف
البلدان؛ بل تختلف في البلد الواحد؛ بل ويقع
بينها أحيانًا شيء من الشحناء والاختلاف وتنافر
القلوب - كما يقع بين غيرها⁽¹³⁸⁾ -، ولكنها متقاربة
في منهجها، متفقة على الأصول التي تقوم عليها
وتدعو إليها، وهؤلاء يمثلون في الجملة منهجًا
واحدًا - على ما بينهم من تفاوت -، ولو ادعى مدّع
إطلاق لفظ (الفرقة الناجية) على بعضهم دون
بعض، أو عليهم دون غيرهم من أهل السنة،
العاملين بها، مهما اختلفت أسماؤهم؛ لحرّم من
هذه الميزة العظيمة فئات وطوائف أخرى في
بقاع شتى من الأرض ممن لا يحملون هذه
الأسماء.

فالعَدل والإنصاف يقتضي أن لا تكون
(الفرقة الناجية) أشخاصًا محدَّدة فحسب؛ بل
خصائص وسمات ينبني عليها منهجٌ يتَّبَعُ، وطريقٌ
يُسَلَكُ، وأصولٌ يُلتزم بها، بحيث يكون الموافق
لهذه الأصول، المتَّبَع لهذا المنهج، المتحلِّي بهذه
الخصائص والسمات، ممَّن يُرجى دخوله فيها؛
فردًّا كان أو جماعة، وبأي اسم تسمَّى، ما دام لا
يدين ببدعة، ولا يتعمد مخالفة الكتاب والسنة.

أما الكلمة السابقة المنسوبة إلى الإمام
أحمد؛ فعلى تقدير ثبوتها؛ فإنه يُقصد بهذا
الاصطلاح - (أهل الحديث) -: القومُ الدائنون
بالمعتقد الذي كان عليه النبي صلى الله عليه
وسلم وأصحابه، الملتزمون بالنصوص،
المجانبون لطرائق أهل الكلام، التابعون للحق
والدليل متى استبان لهم - ولو كان على خلاف ما
عهدوه، وورثوه، وتعلَّموه -، فيدخل في هذا
المعنى فئات كثيرة من جنس مَن ذكر، ويدخل
فيه غيرهم؛ مثل:

ولذلك قال القاضي عياض: "إنما أراد أحمد:
أهل السنة والجماعة، ومَن يعتقد مذهب أهل
الحديث" (139).

ثانيًا: ومما يمنع قصر الفرقة الناجية على
المنسوبين إلى الحديث - فحسب - في
الأزمة المتأخرة - حين ضاق الاصطلاح وتغيَّر -:
أن الخير والفضل قد قلَّ في هذه الأمة بعد
القرون الثلاثة الفاضلة، وتفرَّق، حتى عزَّ وجود
الأفراد المستجمعين للصفات الفردية التي كان
عليها السلف الأولون، وحتى لا تكاد توجد فئة
مستجمعة للصفات الجماعية والفردية التي
كانوا عليها، أو لا توجد ألبتة، فالخير - في الأمة -
موجودٌ، ولكنه لا يخلو من دَخَن.

وهذه الفئات التي ترى أنها أحقُّ بالنبى صلى
الله عليه وسلم، وأجدُرُّ بوصف (النجاة) فيها
عيوبٌ وأخطاء، وفيها خللٌ وتقصير - حتمًا -، وفي
غيرها فضائل لا توجد فيها - قليلة كانت أو كثيرة

.-

وإذا كان من المتوقع أن يكون التجرد في هذا الزمان قليلاً؛ فيجب أن نتوقع -لذلك- أن ثمة عيوباً في هؤلاء ستتحوّل -في نظرهم- إلى محاسن، وفروعاً ستتحوّل إلى أصول؛ لأنها صارت خصائص لهم تميّزهم عن غيرهم، ويجب أن نتوقع أن ثمة جوانب مشرقة عند غيرهم ستلقى منهم الصدود والإعراض والتهوين من شأنها؛ لأنها اقترنت -عندهم- بفتة عيوبها كثيرة، وأخطاؤها فاحشة.

وعلى سبيل المثال: فإن من المألوف لدى الحريصين على أتباع السنة في هذا الزمان أن يعتنوا بالجوانب العلمية -والحديثية خاصة-، ويحرصوا على تجنب التقليد ومحاربة المحرم منه، ويهتموا بسلامة المعتقد.

وهذه الجوانب الإيجابية قد يسيء بعضهم
أخذها،

فيتحول جانب العناية بالحديث ونبذ التقليد إلى فوضى
تشريعية لا أول لها ولا آخر، ويصبح مَنْ لا يحسن
قراءة الآيَّة، ولا نطق الحديث
مـ

مَنْ يستظل بظل القوم - (مجتهدًا)، لا يعبأ بقول
أحمد ولا مالك ولا الشافعي ولا أبي حنيفة،
ويزعم أنه سيأخذ من حيث أخذوا!

وقد يتطور الأمر إلى (الاجتهاد) في أمور
العقائد؛ بناء على تصحيح حديث، أو تضعيف آخر،
أو فهم لظاهر نصٍّ، أو نحو ذلك... وهنا يقع
الخطر الكبير، حيث تتحول الفوضى إلى الأصول
بعد الفروع.

وقد تتحوَّل العناية بسلامة المعتقد إلى رمي
للآخرين بالضلال، أو الكفر، أو النفاق، أو
الفسق، أو البدعة؛ بلا بَيِّنَة، مع ظنِّ اختصاص
النفْس بالكمال، والسلامة مما وقع فيه
الآخرون.

حتى لقد وُجِد من يَوْمئِ إلى اختصاصه
بمسمى (الفرقة الناجية) و(الطائفة المنصورة)،
ويقول: إن الطائفة تصدق على الواحد!

وقد يتحوَّل الحرص على السنة وكرهية
البدعة إلى إعراض عن منجزات العصر
ومبتكراته النافعة، وعزوف عن استخدامها
والإفادة منها في نشر دعوة الإسلام، وإلى
تضخيم بعض الأعمال والسنن والمأثورات، حتى
تصبح كأنها من الأصول، وإلى التهوين من شأن
بعض الأصول المتَّفَق عليها بين سائر الطوائف،
حتى تصبح كأنها من الفروع.

وهذه الانحرافات وغيرها، وإن كانت لا

تعدُّ

بـ على الأصل عند العقلاء المنصفين، فلا تمنع
البحث والتحقيق العلمي، ولا تمنع الاجتهاد وترك

التقليد

كليًّا

أو

جزئيًّا

أ- بحسب ملكة المجتهد-، ولا تمنع محاربة البدع
ونشر السنن؛ إلا أنها قد تصبح -بدون وعي-
مدرجة ضمن خصائص (الفرقة الناجية) عند
هؤلاء القوم، فإذا رأوا مَنْ ينكرها، أو يعمل
خلافها، أو ينتقدها؛ أسأؤوا به الظن، واعتقدوا أنه
يحارب العلم، والسنة، والحديث.

ولو أنصفوا؛ لعلموا أن (الفرقة الناجية) هي:
منهج، ومشرع، وصفات، وخصائص، وليست
اسمًا ينتحل، ولا دعوى تدعى.

وفي مقابل ذلك: يوجد عند كثير من طوائف المسلمين -المقصرة أو الواقعة في بعض الانحرافات العقدية أو السلوكية- جوانب مفيدة -وإن لم تكن متكاملة- لا توجد لدى أولئك القوم، فحصر الفرقة الناجية فيهم قد يُفهم منه أن تلك الفضائل والصفات ليست من خصائص الفرقة الناجية؛ بل من خصائص المنحرفين، وبهذا تقع فيما وقع فيه أهل الكتاب الذين كان من أسباب اختلافهم أنهم نسوا حظًا مما دُكِّروا به؛ كما قال تعالى: **(وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)** (140).

ومن أمثلة ذلك: أن الجوانب العبادية والسلوكية قد ترتبط أحيانًا في أذهان كثير من الناس بالاتجاهات الصوفية أو المتأثرة بالصوفية، فتصبح العناية بها، والاحتفال بشأنها، والحديث عنها، شيئًا غريبًا غير مألوف في بعض البيئات والتجمُّعات الأثرية المحاربة للتصوُّف.

ويرجى لكل مسلم -فردًا أو جماعة- من النجاة بقدر قربه من تلك الصفات، وتحققه بها، ويُخاف عليه من الهلاك بقدر تقصيره، أو ضعفه، أو إخلاله بها.

ويتفاوت الناس تفاوتًا عظيمًا في قدر تحقيقهم للصفات، أو قربهم منها، أو بعدهم عنها، ولكل قوم بحسبهم، وليس من اللازم أن يصبح اسم (الفرقة الناجية) لفظًا صوريًا تتنازعه بعض التجمعات وبعض الطوائف، وتحرم غيرها منه بلا برهان جليٍّ صريح.

وهذا يعطي لـ (الفرقة الناجية) مفهومًا أوسع، ويجمع قدرًا كبيرًا من الآراء التي يوجد بينها قاسم مشترك، وليس بينها خلافٌ عميقٌ.

وإذا كان الأئمة السابقون يعدُّون الفرقة
الناجية أهل الحديث -لسعة هذا الاصطلاح
وشموله في وقتهم-؛ فإنه ينبغي أن يوسع
مفهوم هذا المصطلح، ويُعاد إلى ما كان عليه
في السابق، بحيث يصبح مشابهًا لمصطلح (أهل
السنة والجماعة)، أما أن يطلق على تجمُّعات
معينة من أهل السنة، سمَّت نفسها أهل الحديث
-أصلًا-، ويُقصر عن غيرها ممن هو على طريق
أهل الحديث والسنة سائر، ولأهل البدع والأهواء
مخالف؛ فهو قصرٌ للعامِّ على بعض أفرادهِ بغير
دليل.

أهل السنة والجماعة:

والمراد بـ(السنة): "طريقة النبي صلى الله عليه وسلم التي كان عليها هو وأصحابه، السالمة من الشبهات والشهوات... ثم صار -في عرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم- عبارة عم

أسلم من الشبهات في الاعتقادات، وخاصة في مسائل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وكذلك في مسائل القدر، وفضائل الصحابة..." (141)

و(أهل السنة) هم أهل الإسلام والتوحيد، المتمسكون بالسنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في العقائد، والنحل، والعبادات الباطنة والظاهرة، الذين لم يشوبوها ببدع أهل الأهواء وأهل الكلام في أبواب العلم والاعتقادات، ولم يخرجوا عنها في باب العمل والإرادات...

فإن السنة في الأصل تقع على ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما سُمِّيَ به أو أمر به من أصول الدين وفروعه، حتى الهَدْيِ والسمت...⁽¹⁴²⁾.

وهذا التعريف لأهل السنة، يلتقي مع ما سبق في تعريف (أهل الحديث).

ولذلك قال الإمام ابن حزم⁽¹⁴³⁾: "وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق، ومَن عداهم فأهل البدعة؛ فإنهم الصحابة رضي الله عنهم، وكلُّ مَن سَلَكَ نَهْجَهُم من خيار التابعين رحمهم الله تعالى، ثم أصحاب الحديث، ومَن اتَّبَعَهُم من الفقهاء، جيلًا فجيلًا إلى يومنا هذا، ومَن اقتدى بهم من العوامِّ في شرق الأرض وغربها..."⁽¹⁴⁴⁾.

ومثله قول الإمام أبي المظفر الإسفراييني⁽¹⁴⁵⁾: "... وليس في فرق الأمة أكثر متابعة لأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم، وأكثر تبعًا لسُنَّتِهِ من هؤلاء، ولهذا سمو أصحاب الحديث، وسموا بأهل السنة والجماعة..."⁽¹⁴⁶⁾.

إن ما انتهى إليه البحث من الحكم على جملة الطوائف والفرق الهالكة بأنها داخلية في اسم الإسلام -من حيث الأصل، وإن كان قد يبلغ الانحراف ببعضها إلى حد الكفر-، وما انتهى إليه من توسيع مفهوم أهل الحديث؛ ليشمل طوائف عديدة، وأفرادًا كثيرين، قد لا يتناولهم الاصطلاح لأول وهلة؛ إن هذا وذاك لا يعني أن (الفرقة الناجية) قد صارت هي جمهور المسلمين -على مدار الزمان-، وخفت عنها حدة الغربة كما قد يتبادر إلى الأذهان.

كلا؛ فالفرقة الناجية هي فرقة واحدة من بين ثلاث وسبعين فرقة، وكفى بهذه غربة!

وكون الفرق المنحرفة حولها

مَنْ لَا يُحْكَم عَلَيْهِمْ جَمِيعًا بِالْخُرُوجِ عَنِ الْمَدِينِ لَا
يعني أنها لم تعد غريبة بينهم.

بل إنها قد تُعاني من المنسوبين إلى المدينة،
والمحسوبين عليه؛ أشد مما تُعاني من الكفار
الظاهرين المعلنين.

وَظَلَمُ ذَوِي الْقُرْبَى أَشَدُّ مَضَاضَةً

عَلَى الْمَرَّةِ مِنْ وَقَعِ الْحُسَامِ الْمُهَنْدِ

والدليل على هذا أننا نجد -في أحيان كثيرة- أن أعداء الإسلام يسعون إلى هدم حصون المسلمين من داخلها بواسطة المنافقين المتظاهرين بالإسلام، ولقد كان كثير من زعماء النحل الضالة، وأصحاب المقالات الزائفة، من هذا النوع.

وما ذاك إلا لإدراكهم أن العدو البعيد الظاهر يسهل التحرز منه، وتوقع كيدته، أما العدو الملابس في الدين والبلد، المتظاهر بالموافقة؛ فمما لا يتيسر الحذر منه، ولا تعريف الناس بمقاصده.

فأهل الفرقة الناجية يجدون من هؤلاء ومن غيرهم ممن ليس على طريقتهم من الكيد والحرب والسخرية ما يجعلهم في غربة حقيقية. وكلما تقادم العهد، وقشّت الانحرافات؛ ازدادت غربتهم، واستحكمت، حتى ليكونون في بعض الأزمنة وفي بعض الأمكنة أفراداً يُشار إليهم بالأصابع.

وَعُرْبَتُهُمْ غَرْبَةٌ مَحْمُودَةٌ، وَ"هُمْ أَهْلُ اللَّهِ حَقًّا؛
فَإِنَّهُمْ لَمْ يَأْوُوا إِلَىٰ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَنْتَسِبُوا إِلَىٰ غَيْرِ
رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَدْعُوا إِلَىٰ
غَيْرِ مَا جَاءَ بِهِ، وَهُمْ الَّذِينَ فَارَقُوا النَّاسَ أَحْوجَ مَا
كَانُوا إِلَيْهِمْ، فَإِذَا انْطَلَقَ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ
آلِهِتِهِمْ؛ بَقُوا فِي مَكَانِهِمْ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَلَا
تَنْطَلِقُونَ حَيْثُ انْطَلَقَ النَّاسُ؟ فَيَقُولُونَ: "فَارَقْنَا
النَّاسَ وَنَحْنُ أَحْوجُ إِلَيْهِمْ مَنَا الْيَوْمَ، وَإِنَّا نَنْتَظِرُ
رَبَّنَا الَّذِي كُنَّا نَعْبُدُهُ" (147).

"فهذه الغربة لا وحشة على صاحبها؛ بل هو
أزس ما يكون إذا استوحش الناس، وأشد ما
تكون وحشته إذا استأنسوا، فويله الله ورسوله
والذين آمنوا، وإن عاداه أكثر الناس
وجفوه" (148).

وهؤلاء الغرباء "هم القابضون على الجمر" (149)

حَقُّ

أ، وأكثر الناس -بل كلهم- لائمٌ لهم، فلغربتهم
بين هذا الخلق يعدونهم أهل شذوذ، وبدعة،
ومفارقة للسواد الأعظم" (150)!

"وكيف لا تكون فرقة واحدة قليلة جدًا،
غريبة بين اثنتين وسبعين فرقة ذات أتباع
ورئاسات، ومناصب وولايات، ولا يقوم لها سوق
إلا بمخالفة ما جاء به الرسول صلى الله عليه
وسلم" (151).

إن الفرقة الناجية غريبة بالنظر إلى كثرة
الفرق المخالفة لها، وأفرادها غرباء بالنظر إلى
كثرة المنحرفين والهالكين، ولهذه الغربة أسباب
عديدة؛ منها:

1- كثرة الأقاويل والمعتقدات والآراء
المخالفة للكتاب والسنة، وكثرة
الـ
عاه إلى تلك الآراء والمعتقدات والأقاويل،
فيلتبس على كثير من الناس
الـ
بالباطل، والسنة بالبدعة، ويصبح كثير منهم
يـ
بـعـون البدعة
يـظن
ونها سنة، ويحاربون السنة
يـظن
ونها بدعة، فيغدو المؤمن
المـ
بـع للسننة، السائر على
البيـ
نـ
الربـ
انيسة، غريباً بينهم؛
لايـ
باعه وبدعتهم، وعلمه وجهالتهم،

وقلّ

ته وكثرتهم، وتعظم الغربية حين تصبح هذه الآراء
المبتدعة والعقائد المنحرفة دينًا يدين به الكبراء؛
من السلاطين، والرؤساء، والمنسويين إلى
العلم والشرع، فيطبق على العامة الجهل
بالسنة، والإنكار على أهلها، وما يزالون يتوارثون
ذلك، يتواصون به، حتى يصبح عُرقًا جاريًا، من
خالفه؛

تع

ض

للس

ب

والث

نقيص، والزراية،

والأث

هام.

2- أتباع الهوى، وانتشار العصبية للمذاهب والآراء، حتى ليصبح الداعي إلى السنة كأنه يدعوهم -فيما يحسبون ويظنون- إلى اتباعه، وترك أشياخهم ومقدميهم، وليس يدعوهم إلى اتباع السنة وهجر البدعة، فتتحرك في النفوس العصبية للشيخ والمذهب والطريقة، وتمنع كثيرًا من الناس من سماع الحق -أصلاً- فضلاً عن أتباعه.

وكم حال الهوى دون أتباع النصِّ المحكم المنزل، وأضلَّ عن سبيل الله! قال تعالى: (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ) (152).

3- قلة الإنصاف بين الناس، وضعف الخوف من الله، مما يجعل بعضهم يحمل على المخالف، ويجلب عليه بخيله ورجله، وينسب إليه كلَّ نقيصة، ويَجْحَدُ ما يعلم فيه من الفضل، ويفرِّع على أقواله فروغًا ليست صحيحة؛ ابتغاء تنفير الناس عنه، وعن منهجه:

فإذا كان هذا المخالف لهم مُتَّبِعًا للكتاب
والسنة، وأنكر ما عليه مُدَّعُو التَّصَوُّفِ من
الأحوال المنافية للشرع؛ نسبوه إلى معاداة
أولياء الله، وحرَبهم وبغضهم.

وإذا أنكر ما عليه السلاطين من مخالفة
الشرع، أو اتَّبَعَ المناهج الوضعية، أو ظلم
الرعية، أو موالاة أعداء الدين؛ رُمِيَ بأنه من
الخوارج المارقين، والبغاة الضالين.

وإذا أنكر ما عليه العوام من البدع والعوائد
والمحدثات التي قامت فيهم مقام العُرْفِ الذي
يتوارثونه خلقًا عن سلف؛ رُمِيَ بأنه متشدد
متنطع ملزم الناس بالحرَج في دينهم.

ليس هذا فحسب؛ بل إن كثيرًا من الناس لا
يجدون حرجًا من اختراع الأقاويل، وتزوير
الحكايات التي ليس لها أصل، وترويجها بين
الناس؛ لصدِّهم عن دعاة الحق والخير والسنة.

وإنه لأمر صعب أن يصبح الداعي إلى منهج
الفرقة الناجية، وإلى ما كان عليه الرسول صلى
الله عليه وسلم وأصحابه، وإلى اتِّبَاعِ الكتاب
والسنة، مَنَّهُمًا بين الناس، تشير إليه الأصابع
بالرَّيبة، وتتناوله الألسنة بالبهتان.

4- ويستحكم طوق الغربية حول متبعي السنة إذا كانت الدولة لأهل البدع، والتفَّ حول السلطان علماء السوء الذين يزينون له الباطل، ويأمرونه به، ويبغضون له الحق، وينهَوْنَه عنه، حتى يُشرب قلبه حبَّ البدعة وأهلها، وبغضَ السنة وأهلها، فيؤلِّي أهل البدع، ويستعملهم، ويقربهم، ويستنصح لهم، فيحمل هؤلاء الناس على بدعتهم وضلالهم، ويمكنون لمن كان على مثل حالهم، ويضيِّقون على أهل السنة، وقد يخيفونهم ويفتنونهم؛ كما حدث للإمام أحمد، وابن تيمية، وغيرهما.

ومثل ذلك أن تكون الدولة لأهل الإلحاد والكفر بالله من منتحلي المذاهب الوضعية البشرية؛ كالعلمانية⁽¹⁵³⁾ وغيرها؛ فإن هؤلاء لا يرضون أن يكون للدين موقعٌ في المجتمع، ولا أن يكون لأهله مكانةٌ بين الناس، ويعدُّون تحكيم الشرع في الأنفس، والأموال، والأعراض، والدماء، وسائر شؤون الحياة، نوعًا من المزج بالدين في أمور لا علاقة له بها أصلاً، إذ الدين -في عقدهم- علاقة بين الخالق والمخلوق، تقتصر على أداء شعائر معينة في المسجد، أو الكنيسة، وينتهي الأمر عند هذا الحد.

وهؤلاء - وإن كانوا حربًا على الدين كله- إلا أن حربهم لأهل السنة والأثر أشد ، وعداوتهم لهم أعظم، لأنهم يجدون كثيرًا من أهل البدع يوافقونهم فيما يريدون من عزّل المدين عن الحياة؛ كما هو منهج الطرق الصوفية -مثلًا-.

فهذه الأسباب -وغيرها- تضاعف غربة (الفرقة الناجية) -سواء من الناحية الفردية أو الجماعية-، وتحيطها بنوع خاص من الغربة، يضاف إلى الغربة العامة الشاملة التي تواجهها هذه الفرقة لأنها فئة من المسلمين، والمسلمون بين أهل الأرض غرباء، وللمستقيمين على الجادة، السالكين الطريق المستقيم، من هذه الغربة أوفاهها وأكملها.

فالفرقة الناجية تعيش غربة المسلمين بين أهل الملل والأديان الأخرى في سائر أقطار الأرض، وتعيش غربتها الخاصة بين المسلمين، والتي تُحكّم خيوطها أيدي المسلمين أنفسهم!

ومع ذلك؛ فهذه الفرقة مطالبة بالقيام بأمر الله، ونشر دينه ودعوته، والصدع بما لديهم من علم وفهم، ومعالجة لهذه الغربية، والقيام بتجديد الدين بين المسلمين، وإقامة الحجّة على أهل العصر، وعدم الاستسلام لليأس، أو الرُّكون إلى الدّعة، ويتولّى عظم هذا الأمر وجملته الطائفة المنصورة -كما سيأتي-، وهي من الفرقة الناجية.

فوصفهم بالغربة ليس

حذ

أعلى الاعتزال، ولا أمرًا بالعودة؛ بل هو دعوة إلى

التمي

ز بالمنهج المستقيم، والصبر عليه، وإعلانه،

والدعوة إليه، والاجتماع حوله، إذ إن ذلك كله من

أسباب اندفاع الغربة وزوالها، ومن أسباب

الاستمساك بالحق الذي يحمله المغترب،

فالمض

ي في سبيل شيء ما

يع

عليه أن

يتخل

ي عنه، وحين يكون هذا الشيء هو الحق؛ يكون

ذلك من سعادة المسلم وتوفيقه.

وإذا كان الشعور بالغرابة، وكثرة المخالفين
والمناوئين، شعورًا صحيحًا لدى الفرقة الناجية،
بحيث لا يَعيبُهُم نَبْزُ الناس لهم

بالش

ذوذ،

وَأُت

همهم بتفريق

الص

فوف؛ فإنه يجب التفريق بين هذا وبين الشعور
المنحرف الذي يتعاضد

ويش

لدى بعض الغلاة، الذين لا يجدون مَن يوافقهم
في غلوهم وانحرافهم، فَيَعَزُّون أنفسهم بأنهم
يعيشون زمن غربة الإسلام، فيزيدهم هذا

تمس

كًا بما هم عليه، وإعراضًا عن المراجعة، وتصحيح
المنهج، واتهام النفس.

والفيصل في هذا هو النص المحكم الذي
يجب الرجوع إليه فيما يشتجر بين المسلمين من
الخصومة، وفهمُ السلف الصالح لهذا النص من
الصحابة ومن بعدهم من أئمة المسلمين، والأئمة
والعلماء العاملين المعاصرين

من عُرف بالتزام السنة، ومجانبة البدعة،
والإعراض عن
النيا ومطامعها، وهم أهل الذكر الذين أقامهم الله
حجة على عباده.

فليس كل من شعر بالغرابة وأدعأها صادقاً
موفقاً مهتدياً.

ولقد كان الخوارج -حين ظهورهم- غرباء
بين الصحابة والتابعين، وما زالوا كذلك إلى يوم
الناس هذا، وغربتهم هذه غربة مذمومة، غير
محمودة؛ لما فيها من مفارقة الجماعة، وترك
السبيل والسنة، والاعتداد بالنفس، وتحمل
مخالفة الأئمة الأفاضل المشهود لهم بالعلم
والصلاح.

والله المستعان.

الهوامش

- 1 (1) الحشر: 18.
- 2 (2) الأحزاب: 22.
- 3 (3) وذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب.
- 4 (4) رواه: أبو داود في: 34- كتاب السنة، 1- باب شرح السنة، (رقم 4596)، (5/4)، وهذا لفظه.
- والترمذي في: 41- كتاب الإيمان، 18- باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، (رقم 2640)، (5/25)، وقال: "... حديث حسن صحيح".
- وابن ماجه في: 36- كتاب الفتن، 17- باب افتراق الأمم، (رقم 3991)، (2/1321).
- والإمام أحمد في "المسند": (2/332)؛ دون ذكر النصارى.
- والحاكم في "مستدرکه" في: كتاب الإيمان، (1/61)، وقال: "هذا حديث كثر في الأصول...".
- وفي: كتاب العلم، (1/128)، وقال: " هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.
- وابن حبان؛ كما في "الموارد": 31- كتاب الفتن، 4- باب افتراق الأمم، (رقم 1834)، (ص 454).
- وأبو يعلى الموصلي في "المسند": مسند أبي هريرة (ل: 541-542).
- وابن أبي عاصم في كتاب "السنة": 19- باب فيما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أن أمته ستفترق، (رقم 66)، (1/33).
- والمروزي في "السنة": (ص 17).
- وابن بطة في "الإبانة الكبرى": باب ذكر افتراق الأمم في دينها، وعلى كم تفترق الأمة؟ (رقم 252)، (1/228).
- والآنري في "الشريعة": باب ذكر افتراق الأمم، (ص 15).

ومدارهم جميعًا على: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ومحمد بن عمرو: هو ابن علقمة بن وقاص الليثي: قال أبو حاتم: "صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال مرة: "ثقة"، وتكلم فيه ابن معين، والجوزجاني، وقال الذهبي: "شيخ مشهور حسن الحديث"، وقال ابن حجر: "صدوق، له أوهام".

انظر: "التهذيب" (9/375)، "الجرح والتعديل" (8/31)، "الميزان" (3/673)، "التقريب" (2/196).

أما أبو سلمة؛ فهو ابن عبد الرحمن بن عوف، ثقة مكثر.
انظر: "التهذيب" (12/115)، "التقريب" (2/430).

فالحديث -بهذا الإسناد- حسن؛ لحال محمد بن عمرو، ولكنه صحيح لشاهداه، و

ص

حه: الترمذي، والحاكم، وابن حبان -وسبقوا-

وص

حه أيضًا: الشاطبي في "الاعتصام" (2/189)، والسيوطي في "الجامع الصغير" (2/20 - المطبوع مع فيض القدير).

(5) الكلب -بالتحريك- هو داء يعرض للإنسان من عض الكلب الكلب، فيصيبه شبه الجنون، وتعرض له أعراض رديئة، ولا يشرب الماء حتى يموت عطشًا.

هكذا ذكر صاحب "النهاية" (4/195)، وغيره.

(6) رواه: أبو داود في: 34- كتاب السنة، 1- باب شرح السنة، (رقم 4597)، (5/5).

- والدارمي في: 16- كتاب الجهاد، 75- باب في افتراق هذه الأمة، (رقم 2521)، (2/158).

- والإمام أحمد في "المسند": (4/102)، وهذا لفظه.
- والحاكم في "مستدرکه" في: كتاب العلم، وقال بعد سياقه وسياق حديث أبي هريرة: "هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث"، ووافقه الذهبي (1/128).
- والآجري في "الشريعة": باب ذكر افتراق الأمم، (ص 18).
- وابن أبي عاصم في "السنة": 1- ذكر الأهواء المذمومة، (رقم 1 و 2)، (1/7).
- وفي: 19- باب فيما أخبر به النبي عليه السلام أن أمته ستفترق، (رقم 65)، (1/33).
- والمروزي في "السنة": (ص 14 و 15)، بإسنادين، في أولهما زيادة بعد قوله: "وهي الجماعة"؛ قال: "فاعتصموا بها، فاعتصموا بها"، وليس فيها ذكر الأهواء.
- واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد": سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحث على اتباع الجماعة، (رقم 150)، (1/101).
- وابن بطة في "الإبانة الكبرى": باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، (رقم 245)، (1/221)، و(رقم 247)، (1/223).
- وقوَّام السنة الأصبهاني في كتاب "الحجة في بيان المحجة": فصل في ذكر الأهواء المذمومة، القسم الأول، (رقم 107)، (ص 177).
- ومدارهم جميعاً على صفوان بن عمرو، قال: حدثني أزهر بن عبد الله الحرّازي، عن أبي عامر الهوزني، عن معاوية.
- وصفوان بن عمرو: هو ابن هرم السكسكي، وثقّه العجلي، ودحيم، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، وابن المبارك، وغيرهم، وقال الذهبي: "وثقوه"، وقال ابن حجر: "ثقة".

- انظر: "تهذيب التهذيب" (4/428)، "الجرح والتعديل" (4/422)، "التقريب" (1/368)، "الكاشف" (2/27).
- وأزهر بن عبد الله الحرازي: وثقه العجلي، وابن حبان، وقال الذهبي: "تابعي حسن الحديث، لكنه ناصبيُّ ينال من علي -رضي الله عنه-"، وقال في "المغني": "صدوق"، وقال ابن حجر: "صدوق تكلموا فيه للنصب".
- انظر: "الميزان" (1/173)، "التقريب" (1/52)، "ثقات العجلي" (ص 59)، "الثقات" لابن حبان (4/38)، "المغني" (1/65).
- وأبو عامر الهوزني: هو عبد الله بن لُحيّ -بضم اللام وفتح الحاء-: قال أبو زرعة والدارقطني: "لابأس به"، ووثقه العجلي، وابن حبان، وغيرهم، وقال الذهبي: "ثقة"، وقال ابن حجر: "ثقة مخضرم".
- انظر: "الجرح والتعديل" (5/145)، "تهذيب التهذيب" (5/373)، "التقريب" (1/444)، "الكاشف" (2/109).
- فالحديث -بهذا الإسناد- حسنٌ؛ لحال أزهر بن عبد الله، لكنه صحيح بشواهده.
- وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي -وسبقا-.
- وجوّده العراقي في "تخريج الإحياء" حيث قال: "ولأبي داود من حديث معاوية، وابن ماجه من حديث أنس وعوف بن مالك: "وهي الجماعة"، وأسانيدھا جيداً".
- "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" (3/230).
- وحسنه ابن حجر، حيث قال: "وإسناده حسن".
- "الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف" (ص 63).
- وقال ابن تيمية: "هذا حديث محفوظ من حديث صفوان بن عمرو، عن الأزهر بن عبد الله الحرازي، عن أبي عامر عبد الله بن لحي، عن

معاوية؛ رواه عنه غير واحد؛ منهم: أبو اليمان، وبقية، وأبو المغيرة...".

"اقتضاء الصراط المستقيم" (1/118).

(7) رواه: ابن ماجه في: 36- كتاب الفتن، 17- باب افتراق الأمم، (رقم 3992)، (2/1322).

- وابن أبي عاصم في: 19- باب فيما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أن أمته ستفترق، (رقم 63)، (1/32).

- واللالكائي في: سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحث على اتباع الجماعة، (رقم 149)، (1/101).

وعلقه الحاكم في: كتاب الإيمان، (1/6).

ورواه

ق
أم السنة الأصبهاني في كتاب "الحجة في بيان المحجة": فصل في ذكر الفرقة الناجية، القسم الأول، (رقم 19-20) (ص 26).

- كلهم من طريق عمرو بن عثمان، حدثنا عباد بن يوسف، حدثني صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عوف، به.

وعمر بن عثمان: هو ابن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي: ثقة.

انظر: "التهذيب" (8/76).

وعباد بن يوسف: لم يرو عنه من الستة إلا ابن ماجه، روى عنه هذا الحديث فحسب، وقس

ع
ه ابن حبان في الثقات، ووثقه ابن ماجه، وابن أبي عاصم، وقال عثمان بن صالح: "حدثنا إبراهيم بن العلاء، حدثنا عباد بن يوسف؛

صاحب الكرابيسي، ثقة"، وقال ابن عدي: "روى عن صفوان وغيره أحاديث ينفرد بها".

والذي يترجّح - والله أعلم - أنه صدوق، حسن الحديث.

انظر: "التهذيب" (5/110)، "الميزان" (2/380)، "المغني" (1/32) (8)، "التقريب" (1/395)، "الكاشف" (2/7)، "الكامل" (4/1652).

وصفوان بن عمرو: ثقة.

وراشد بن سعد: ثقة.

انظر: "التهذيب" (3/225)، "التقريب" (1/240)، "الكاشف" (1/231).

فالحديث - بهذا الإسناد - حسن؛ لحال عباد بن يوسف.

وقد سبق ما يشهد للزيادة التي فيه - وهي: "الجماعة" - في رواية المروزي لحديث معاوية.

(8) رواه البزار؛ كما في "كشف الأستار": كتاب العلم، باب التحذير من علماء السوء، (رقم 172)، (1/98).

8

وعزاه الهيثمي له وللطبراني في "الكبير"؛ قال: "ورجاله رجال الصحيح".

"المجمع": كتاب العلم، باب في القياس والتقليد، (1/179).

ورواه ابن عدي في "الكامل": في ترجمة نعيم بن حماد الخزاعي، (7/2483).

والبيهقي في "المدخل": باب ما يذكر من ذم الرأي، (رقم 207)، (ص 188).

وأبوزرعة الدمشقي في "تاريخه" في: (فقرة رقم 1783)، (1/622).

وابن بطة في "الإبانة الكبرى": باب ذكر افتراق الأمم في دينها، رقم (251)، (1/227).

والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد": في ترجمة نعيم بن حماد، رقمها (7285)، (13/307 و308).

والحاكم في "المستدرک": كتاب الفتن والملاحم، (4/430)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله": باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والقياس، (2/133 و134).

ومداره على نعيم بن حماد، عن عيسى بن يونس.

ونعيم بن حماد: وثقه أحمد، وابن معين، وغيرهم، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيراً..."، وقد تتبّع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: "وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً".

انظر: "التهذيب" (10/458)، "التقريب" (2/305)، "الكامل" (7/2485).

وقال عبد الغني بن سعيد: "وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث، إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب، بل كان ينسبه إلى الوهم". "التهذيب" (10/461).

وقد تابع نعيماً في روايته عددٌ منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، وسويد الأنباري، وأبو صالح الخراساني، والحكم بن المبارك، والنضر ابن طاهر.

وانظرها في: "تاريخ بغداد" (13/310-311)، و"الكامل" (3/1264 و7/2483)، وغيرهما.

وقال عبد الغني: "كل من حدّث به عن عيسى بن يونس غير نعيم ابن حماد؛ فإنما أخذه من نعيم".

وقال ابن عدي: "وهذا إنما يُعرف بنعيم بن حماد، ورواه عن عيسى ابن يونس، فتكلّم الناس فيه بجرّاه".

- مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه".
- وابن وضَّاح في "البدع والنهي عنها": باب فيما يُدال الناس بعضهم من بعض، (ص 85).
 - والآجري في "الشريعة": باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، (ص 15 و 16).
 - والمروزي في "السنة": (ص 18).
 - واللالكائي في: سياق ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحث على أتباع الجماعة، (رقم 145-147)، (1/99).
 - والعقيلي في "الضعفاء الكبير" في: ترجمة عبد الله بن سفيان الخزاعي، رقمها (815)، (2/262).
 - والحاكم في: كتاب العلم، (1/128)، وأشار إلى أن إسناده لا تقوم به الحجة.
 - وابن بطة في "الإبانة الكبرى": باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، (رقم 443 - 244)، (1/219-221).
 - وقوَّام السنة الأصبهاني في كتاب "الحجة في بيان المحجة": فصل في ذكر الفرقة الناجية، القسم الأول، (رقم 16-17)، (ص 24 و 25).
- ومداره على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، عن عبد الله ابن يزيد، عن عبد الله بن عمرو.
- وعبد الرحمن: وثقه يحيى القطان مرة، وضعَّفه أخرى، ووثَّقه أحمد ابن صالح المصري، وقال البخاري: "مقارب الحديث"، وقال في "الضعفاء الصغير": "في حديثه بعض المناكير"، وضعَّفه يحيى بن معين، والإمام أحمد، والنسائي، وغيرهم، وقال الذهبي: "ضعفوه"، وقال ابن حجر: "ضعيف في حفظه".

انظر: "التهذيب" (6/173)، "الضعفاء الصغير" (ص 142)،
"الكاشف" (2/146)، "التقريب" (1/480).

وعبد الله بن يزيد: هو المعافري: ثقة.

انظر: "التهذيب" (6/81)، "التقريب" (1/462).

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن في حفظه
وروايته للمناكير.

- وقد حسنه الترمذي؛ كما في طبعة "السنن" مع "تحفة
الأحوزي" (3/368)، طبعة دار الفكر، بمراجعة عبد الرحمن محمد
عثمان (7/400)، وكما نقله العراقي في "تخريج الإحياء" (3/230).

ولعل الترمذي حسَّنه لشواهدة الكثيرة، وليس لتقويته للإفريقي،
إذ إنه لم يحسِّن حديث: "من أدن فهو يقيم" عن زيادة بن الحارث
الصدائي، وقال عقبه: "وحديث زياد إنما نعرفه من حديث
الإفريقي، والإفريقي ضعيف عند أهل الحديث، ضعَّفه يحيى ابن
سعيد القطان وغيره، وقال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي". قال:
"ورأيت محمد بن إسماعيل يقوِّي أمره، ويقول: هو مقارب
الحديث".

"سنن الترمذي" (1/384).

(11) رواه ابن ماجه في: 36- كتاب الفتن، 17- باب افتراق
الأمم، (رقم 3993)، (2/1322).

وابن أبي عاصم في "السنة": 19- باب فيما أخبر به النبي صلى
الله عليه وسلم أن أمته ستفترق، (رقم 64)، (1/32).

من طريق هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا أبو عمرو،
حدثنا قتادة، عن أنس.

وهشام: روى له الستة إلا مسلماً، ووثقه ابن معين وغيره، وقال العجلي: "صدوق"، وقال أبو حاتم: "لما كبر هشام تغيّر"

ر، فكل ما دُفع إليه قرأه، وكل ما لُقِّن تلقَّن"، وقال ابن حجر: "صدوق".

"التهذيب" (11/51)، "التقريب" (2/32).

والوليد بن مسلم: هو القرشي، أبو العباس الدمشقي: ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية، وذكر أبو مسهر والمدارقطني أن أكثر تدليسه عن الأوزاعي - وهو شيخه هنا -.

وأبو عمرو: هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: ثقة جليل. "التقريب" (1/493).

وقتادة: هو ابن دعامة السدوسي: ثقة، ثبت، لكنه مدلس، من الطبقة الثالثة.

انظر: "الميزان" (3/385)، "التقريب" (2/123)، "تعريف أهل التقديس" (ص 102).

- فهذا الحديث -بهذا الإسناد- ضعيف؛ لأن الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، وهو أن يسقط ضعيفاً بين ثقتين، وهو شر أنواع التدليس، فلا يقطع باتصال السند إلا إذا صرح هو ومن فوقه من الرواة بالتحديث، وها هنا لم يصرِّح قتادة، مع أن قتادة نفسه مدلس.

- ولكنه حسنٌ بشواهده:

- ورواه الخطيب من طريق أخرى عن الوليد في "شرف أصحاب الحديث": 7- قوله: "ستفترق أمتي"، رقم (41)، ص (24).

- وذكره الجورقاني في "الأباطيل": 4- كتاب الفتن، 1- باب افتراق هذه الأمة، برقم (284)، (1/303) معلقاً إلى الوليد.

- والحديث جاء عن أنس من طرق أخرى كثيرة:
- أ- فرواه اللالكائي في: سياق ما روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في الحث على اتباع الجماعة، برقم (148)، (1/100)، وهو من طريق الأوزاعي، أن يزيد الرقاشي حدّثه، أنه سمع أنس بن مالك: (فذكره نحوه).
- وكذلك أخرجه قوَّام السنة الأصبهاني في كتاب "الحجة في بيان المحجة": فصل في ذكر الفرقة الناجية، القسم الأول، رقم (18)، ص (26).
- ويزيد: هو ابن أبان الرقاشي، وهو ضعيف.
- انظر: "التهذيب" (11/309)، "التقريب" (2/361).
- ب- ورواه الإمام أحمد في "المسند" (3/120) من طريق وكيع، حدثنا عبد العزيز -يعني: الماجشون-، عن صدقة بن يسار، عن العميري، عن أنس، بنحوه.
- ورواه ثقات، عدا العميري.
- قال الشيخ الألباني: "والعميري هذا لم أعرفه، وغالب الظن أنه محرّف من (النميري)، واسمه زياد بن عبد الله، فقد روى عن أنس، وعنه صدقة بن يسار، وهو الذي روى هذا الحديث عنه، فالنميري ضعيف، وبقية رجاله ثقات".
- "سلسلة الأحاديث الصحيحة" رقم (204) (1/3/16).
- وانظر في ترجمة النميري هذا: "التهذيب" (3/378)، "الكامل" (3/1044).
- فإن كان هو؛ فالإسناد -أيضاً- ضعيف.
- ج- ورواه الإمام أحمد أيضاً من حديث حسن، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن أنس بنحوه: (3/145).

وحسن: هو ابن موسى الأشيب، ثقة.

انظر: "التهذيب" (2/323)، "التقريب" (1/171).

وابن لهيعة: سبق الكلام فيه في الرسالة الأولى، وأن رواية العبادة عنه مقبولة -حسب-.

وخالد بن يزيد: هو الجمحي، وهو ثقة.

انظر: "التهذيب" (2/139)، "التقريب" (1/220).

وسعيد بن أبي هلال: وثقه ابن سعد، والعجلي، والدارقطني، وغيرهم، وضعفه ابن حزم بغير حجة، وذكر الساجي عن الإمام أحمد أنه اختلط، وقال ابن حجر: "صدوق"، وقال الذهبي: "ثقة، معروف، حديثه في الكتب الستة".

انظر: "التهذيب" (4/94)، "التقريب" (1/307)، "الميزان" (2/162).

ولكن روايته عن أنس مرسلة؛ كما في "التهذيب"، وروايته هنا عن أنس.

فهذا مرسل ضعيف؛ لحال ابن لهيعة.

د- ورواه أسلم بن سهل الواسطي في "تاريخ واسط": تسمية القرن الرابع من أهل واسط، ص (196): من طريق وهب بن بقية، قال: أخبرني عبد الله بن سفيان الواسطي، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس... وقال: "تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة..."، وفيه: "ما كان على ما أنا عليه اليوم وأصحابي".

ومن طريقه أخرجه العقيلي في "الضعفاء"، في: ترجمة عبد الله ابن سفيان الخزاعي، رقم الترجمة (815)، (2/262).

والطبراني في "معجمه الصغير": فيمن اسمه عيسى، (1/256).

والجورقاني في "الأباطيل": 4- كتاب الفتن، 1- باب افتراق هذه الأمة، برقم (283)، وقال: "هذا حديث عزيز حسن مشهور، ورواته كلهم ثقات أثبات، كأنهم بدور وأقمار!"

وأسلم بن سهل، وإن لينه الدارقطني؛ فقد وثقه غيره، وقال خميس الحوزي: "ثقة ثبت، إمام جامع، يصلح للصحيح، وكان لا مزيد عليه في الحفظ والإتقان"، وقال المذهبي: "هو الحافظ الصدوق".

انظر: "سؤالات السلفي للحوزي"، ترجمة رقم (98)، ص (111)، "تذكرة الحفاظ" للذهبي (2/664)، لسان الميزان (1/388).

ووهب بن بقية: ثقة.

انظر: "التهذيب" (11/159)، "التقريب" (2/337).

وعبد الله بن سفيان الواسطي: قال العقيلي: "لا يُتابع على حديثه"، ثم ذكر حديث الافتراق، ثم قال: "ليس له من حديث يحيى بن سعيد أصل، وإنما يُعرف هذا الحديث من حديث الإفريقي".

"الضعفاء الكبير" ترجمة (815)، (2/262)، ونقله كله الذهبي في "الميزان" (2/430).

ويحيى بن سعيد الأنصاري: ثقة، ثبت.

انظر: "التهذيب" (11/321)، "التقريب" ص (591) تحقيق محمد عوامة، وقد سقطت عبارة التوثيق من الطبعة المصرية.

فالإسناد ضعيف لحال عبد الله بن سفيان الواسطي.

هـ- ورواه الآجري في "الشریعة": باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، ص (16): عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن زيد بن أسلم، عن أنس، وذكر حديثاً طويلاً فيه اختلاف اليهود ثم

النصارى، ثم قال: "وتعلو أمتي على الفريقين جميعاً بملة واحدة".

ورواه أيضاً ابن مردويه؛ كما في "تفسير ابن كثير": سورة المائدة، (77-2/76)، وقال ابن كثير: "هذا حديث غريب جداً من هذا الوجه بهذا السياق...".

ورواه أبو يعلى؛ كما في "المطالب العالية": كتاب الإيمان، باب افتراق الأمة، (ل:202- المسندة).

وابن بطة في "الإبانة الكبرى": باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، رقم (248)، (1/224).

وأبو معشر: هو نجيح بن عبد الرحمن السندي: ضعيف، مختلط.

وانظر: "التهذيب" (10/419)، "التقريب" (2/298).

ويعقوب بن زيد بن طلحة: ثقة.

"التهذيب" (11/385).

وزيد بن أسلم: ثقة، فقيه، عالم، وكان يرسل.

"التهذيب" (3/395)، "التقريب" (1/272).

فهذا الإسناد ضعيف لضعف أبي معشر.

و- ورواه الآجري - أيضاً: - من طريق شبابة بن سوار، قال: أخبرنا سليمان بن طريف، عن أنس، بمعناه، ص (17).

وابن بطة في "الإبانة الكبرى": باب ذكر افتراق الأمم، رقم (249)، (1/225).

وشبابة بن سوار: ثقة، حافظ.

"التقريب" (1/345).

أما سليمان بن طريف - أو طريف بن سليمان -؛ فهو مشهور بكنيته: أبي عاتكة، ولذلك قال الشيخ الألباني في "سلسلته

الصحيحة" (1/3/16): "لم أجد له ترجمة"، وهو مترجم في "التهذيب" وغيره: قال البخاري: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث ذاهب الحديث"، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً"، وقال الدارقطني: "ضعيف".

"التاريخ الكبير" (4/357)، "الجرح والتعديل" (4/494)، "المجروحين" (1/382)، "التهذيب" (12/141).

ز- ورواه -أيضاً- من طريق سويد بن سعيد، قال: حدثنا مبارك بن سحيم، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس، وفيه: "وإن أمتي ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم".

ورواه ابن بطة في "الإبانة الكبرى": باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، رقم (250)، (1/226).

والجورقاني في الأباطيل: 4-كتاب الفتن، 1-باب افتراق هذه الأمة، برقم (285)، (1/303).

وسويد: مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب.

انظر: "الكامل" (3/1263)، "التهذيب" (4/272).

ومبارك بن سحيم مولى عبد العزيز بن صهيب: متروك.

انظر: "التهذيب" (10/27)، "التقريب" (2/227).

فهذا إسناد ضعيف جداً لحال مبارك.

ح- ورواه ابن عدي في: ترجمة خلف بن ياسين الزيات، (3/934): من طريق خلف، حدثنا الأبرد بن الأشرس، عن يحيى ابن سعيد، عن أنس، وفي متنه اضطراب، حيث قال: "تفترق أمتي على إحدى وسبعين فرقة؛ كلها في النار؛ إلا واحدة" قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: "الزنادقة وهم أهل القدر".

وبنحوه رواه الجورقاني في "الأباطيل": 4-كتاب الفتن، 1- باب افتراق هذه الأمة، برقم (277-280)، (1/96).

والحديث بهذا الإسناد موضوع؛ فإن خلفاً عدّه العقيلي في المجهولين، وقال ابن عدي: "لم أر لخلف غير هذا الحديث... ورواياته عن مجهولين".

"الضعفاء" للعقيلي (2/23)، "الكامل" (3/4).

والأبرد بن الأشرس: قال ابن خزيمة: "كذاب وضّاع".
"المغني" (1/32).

وقال ابن حجر بعد سياقه الحديث كما سقته: "هذا موضوع، وهو -كما ترى- متناقض".

"لسان الميزان" (2/405).

- وقال الجورقاني: "هذا حديث لا يُرجع منه إلى صحة، وليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى بن سعيد، ولا من حديث سعد بن سعيد...".

ط- ورواه الخطيب البغدادي في "شرف أصحاب الحديث": 7- قوله صلى الله عليه وسلم: "**ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة**" (رقم 40)، (ص 24): من طريق الحجّاج بن يوسف بن قتيبة ابن مسلم الأصبهاني، قال: حدثنا بشر بن الحسن، قال: حدثنا الزبير ابن عدي، عن أنس.

والحجاج بن يوسف بن قتيبة هو: أبو محمد الأزرق: له ترجمة في "تاريخ أصبهان" (1/301).

وبشر بن الحسين: قال البخاري: "فيه نظر"، وقال الدارقطني: "متروك"، وقال أبو حاتم الوازي حين سئل عن أحاديثه عن الزبير عن أنس؛ قال: "هي أحاديث موضوعة"، وقال ابن حبان: "يروى عن الزبير بن عدي نسخة موضوعة، ما لكثير حديث منها أصل...".

روى عنه حجاج بن يوسف بن قتيبة تلك النسخة"، وقال الدارقطني: "يروى عن الزبير بواطيل".

"الجرح والتعديل" (2/355)، كتاب "المجروحين" (1/190)، "الميزان" (1/315)، "التهذيب" (3/317).

فقد حكم الأئمة على هذه النسخة -ومنها هذا الحديث- بأنها باطلة موضوعة.

- فإذا استبعدنا الطرق الأربع الأخيرة؛ بقي لدينا ست طرق كلها ضعيفة ضعفاً منجبراً، وهي تؤكد ثبوت الحديث عن أنس رضي الله عنه.

(12) رواه ابن أبي عاصم في "السنة": 19- باب فيما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أن أمته ستفترق، (رقم 68) (1/34).
ومحمد بن نصر المروزي في "السنة": (ص 16 و 17).

- والطبراني في "الكبير": برقم (8035 و 8051 و 8054)، (8/32 و 1 و 327 و 328).

- واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد": سياق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحث على اتباع الجماعة، (رقم 151 و 152)، (1/102-104).

- وابن أبي زمنين في "أصول السنة": باب النهي عن مجالسة أهل الأهواء، (ل: 36-37).

- والحارث بن أبي أسامة؛ كما في "المطالب العالية": كتاب الإيمان والتوحيد، باب افتراق الأمة (ل: 202 - المسندة).

- وأبو نعيم الأصبهاني في "ذكر أخبار أصبهان"، في: ترجمة حزور الأصبهاني أبي غالب، (1/286).

- ورواه البيهقي في "السنن": كتاب قتال أهل البغي، باب الخلاف في قتال أهل البغي، (8/188).

- ورواه أبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن": باب ما جاء في ظهور البدع والأهواء، (ل: 24 / ب).

ومدار أسانيدهم جميعًا على أبي غالب، عن أبي أمامة.

- فرواه ابن أبي عاصم، عن أبي بكر بن أبي شيبة، حدثنا قطن بن عبد الله، عن أبي غالب.

- وأبو بكر بن أبي شيبة: هو الإمام عبد الله بن محمد بن إبراهيم: ثقة، حافظ.

"التهذيب" (6/2)، "التقريب" (1/445).

أما قطن بن عبد الله، أبو مُرِّي -بضم الميم، وتشديد الراء-؛ فذكره البخاري، ثم ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وكذلك مسلم، والدولابي في "الكنى"، وقد روى عنه اثنان، فهو مستور.

"التاريخ الكبير" (7/189)، "الجرح والتعديل" (7/137)، "الكنى" لمسلم (2/833) -ووقع فيه مطبوعًا ومخطوطًا: "قطري"-، "الكنى" للدولابي، (1/112).

أما أبو غالب؛ فهو حزور؛ كما سماه مسلم، ويحيى بن معين، وابن عدي، والطبراني، والدولابي، وابن عبد البر، وغيرهم: قال يحيى بن معين: "ثقة"، وفي رواية: "صالح الحديث"، وقال المدارقطني: "ثقة"، ووثقه موسى ابن هارون،

وض

فه أبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، وقال ابن عدي: "... ولم أر في حديثه حديثًا منكرًا جدًّا، وأرجو أنه لا بأس به"، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"، وقال الذهبي: "صالح الحديث".

"تاريخ الدارامي عن يحيى بن معين" (ص 236)، "الجرح والتعديل" (3/316)، "الكنى" للدولابي (2/79)، "الكنى" لمسلم (2/665)، "الاستغناء" لابن عبد البر (2/871)، "الكامل" (2/860)، "التهذيب" (12/197)، "التقريب" (2/460)، "الكاشف" (3/322).

فالحديث بهذا الاسناد ضعيف؛ لجهالة قطن بن عبد الله.
لكنه لم ينفرد به؛ بل تابعه عدد من الرواة؛ منهم:
حماد بن زيد عند: البيهقي، وابن أبي زمنين، والطبراني، والداني.
وحماد: ثقة، ثبت، فقيه.

انظر: "التهذيب" (3/9)، "التقريب" (1/197).

وقريش بن حبان عند الطبراني.

وسلم بن زهير عند: الطبراني، واللالكائي.

وداود بن السليك عندهما.

وداود بن أبي الفرات عند المروزي.

فالحديث - بهذا - إسناده حسن.

وقد قال فيه الهيثمي: "رواه الطبراني، ورجاله ثقات".

"المجمع" (6/234).

وقال في موضع آخر: "رواه الطبراني في "الأوسط" و"الكبير"
بنحوه، وفيه أبو غالب، وثقه ابن معين وغيره، وبقية رجال
"الأوسط" ثقات، وكذلك أحد إسنادي (الكبير)".

"المجمع" (7/258).

(13) رواه الآجري في "الشريعة": باب ذكر افتراق الأمم، (ص
17).

والمروزي في "السنة" (ص 17).

والبزار؛ كما في "كشف الأستار": كتاب الفتن، باب افتراق الأمم،
(رقم 284)، (4/97)، وقال: "لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا
الوجه، ولا نعلم روى (عبد الله) ابن عبيدة [كذا، والذي في السند
المطبوع: موسى بن عبيدة، وقد عدّه المحقق الشيخ الأعظمي
خطأ، ونبه عليه، وفي تخطئه نظر؛ لما ذكرته في إسناده هذا

الحديث] عن عائشة عن أبيها إلا هذا".

وابن بطة في "الإبانة الكبرى": باب ذكر افتراق الأمم في دينهم،
(رقم 242 و 245-246)، (1/218 و 221-222).

كلهم من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس، عن أبي بكر بن
عياش، عن موسى ابن عبيدة، عن عائشة بنت سعد.
وأحمد بن عبد الله بن يونس: ثقة، حافظ.

"التقريب" (1/19).

وأبو بكر بن عياش: هو ابن سالم الأسدي الكوفي المقرئ: ثقة،
عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه.

انظر: "تهذيب الكمال" (3/1586)، "التقريب" (2/399).

- وموسى بن عبيدة: هو الربذي، ضعيف.

"التقريب" (2/286).

وعائشة بنت سعد: ذكرها ابن حبان في "الثقات"، وقال العجلي:
"تابعية، ثقة، مدنية".

"الثقات" لابن حبان (5/288)، "ثقات" العجلي (ص 521)،
وانظر: "تهذيب التهذيب" (12/36).

فالإسناد ضعيف لضعف موسى بن عبيدة الربذي.

وفي إسناد المروزي وإحدى طرق ابن بطة دخل بين موسى
وعائشة: عبد الله ابن عبيدة، وهو الربذي، أخو موسى بن عبيدة.

وهذا الصنيع يفسر قول البزار السابق، ويضيف إلى الحديث علة
أخرى؛ فإن عبد الله هذا وثقه يعقوب بن شيبه، والدارقطني، وقال
النسائي: "ليس به بأس"، وقال أحمد عنه وعن أخيه: "لا يشتغل
بهما"، وقال ابن معين: "حديثهما ضعيف"، وقال عن عبد الله:
"ليس بشيء"، وقال ابن عدي: "تبين على حديثه الضعف"، وقال

ابن حجر: "ثقة"، وقال الذهبي: "صدوق، فيه شيء".

"التهذيب" (5/309)، "الكاشف" (2/95)، "التقريب" (1/431).

مع دلالة على اضطراب موسى أو غيره في روايته للحديث، فمرة يرويه عن عبد الله ومرة عن عائشة.

(14) الحديد: 27.

(15) رواه الطبراني في "الكبير": برقم (10357)، (10/211).

وابن أبي حاتم في "تفسيره"؛ كما ساقه ابن كثير في "التفسير": تفسير سورة الحديد، (4/315).

وابن أبي عاصم في "السنة": 19 - باب فيما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أن أمته ستفترق، (رقم 71)، (1/35).

كلهم من طريق هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثني بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان، عن القاسم بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن جده.

وهشام: صدوق.

والوليد: ثقة يدلس تدليس التسوية، فيلزم للحكم باتصال السند أن يصرح هو وجميع من فوقه بالتحديث.

وبكير بن معروف: هو الأسدي: قال أحمد وأبو حاتم والنسائي وابن عدي: "لا بأس به"، ووثقة ابن حبان وغيره، وتكلاً

م فيه ابن المبارك، وأحمد في رواية، وقال ابن حجر: "صدوق، فيه لين".

"التهذيب" (1/495)، "التقريب" (1/108)، "الميزان" (1/351).

ومقاتل بن حيان: ثقة.

انظر: "التهذيب" (10/277)، "التقريب" (2/272).

- والقاسم بن عبد الرحمن: ثقة.
- انظر: "التهذيب" (8/321)، "التقريب" (2/118).
- وأبوه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود: ثقة.
 - انظر: "التهذيب" (6/15)، "التقريب" (1/448).
 - فالإسناد ضعيف؛ لما سبق من تدليس الوليد.
 - لكنه جاء من طريق أخرى:
 - عند الطبراني في "الكبير" برقم (10531)، (10/271).
 - وفي "الصغير": من اسمه عبد الله، (1/223).
 - والمروزي في "السنة": (1)، ص (16).
 - وابن أبي عاصم في: 19- باب فيما أخبر به -عليه الصلاة والسلام-، رقم (70)، (1/35).
 - والطبري في "التفسير": تفسير سورة الحديد (27/239).
 - وأبي يعلى؛ كما ذكره ابن كثير في: تفسير سورة الحديد، (4/316).
 - والحاكم في: كتاب التفسير، تفسير سورة الحديد، (2/480)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وتعقبه الذهبي بقوله: "ليس بصحيح؛ فإنه الصعق وإن كان موثقاً؛ فإن شيخه منكر الحديث. قاله البخاري".
 - كلهم من طريق الصعق بن حزن، حدثنا عقيل الجعدي، عن أبي إسحاق الهمداني، عن سويد بن غفلة.
 - والصعق: صدوق، يهم؛ كما في "التقريب" (1/367)، وسبق قول الذهبي فيه.
 - أما عقيل؛ فقال البخاري: "منكر الحديث"، وقال ابن حبان: "منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث

الأثبات، فبطل الاحتجاج بما روى، وإن وافق فيه الثقات".

- "التاريخ الكبير" (7/53)، "كتاب المجروحين" (2/192).

- وبهذا يتبين أن قول ابن كثير في "التفسير" (4/316) عقب سياقه للطريق الثانية: "فقوي الحديث من هذا الوجه" فيه نظر؛ فإن رواية عقيل وأضرابه لا يكتسب الحديث بها قوة.

¹⁶- وقد قال السيوطي في "الدر": "أخرج عبد بن حميد والحكيم الترمذي في "نوادير الأصول" ... وابن المنذر ... وابن مردويه، والبيهقي في "شعب الإيمان"، وابن عساکر من طرق عن ابن مسعود (فذكره)" (8/64).

(16) رواه الطبراني في "الكبير": برقم (7659)، (8/178).

- وابن حبان في "المجروحين": في ترجمة كثير بن مروان الشامي (2/225).

والحديث - بهذا الإسناد - باطل؛ لأنه من طريق كثير بن مروان الشامي، وهو ضعيف جدًا - كما سبق في الرسالة الأولى - عن عبد الله بن يزيد الدمشقي، وهو أشد ضعفًا منه؛ بل قد قال الإمام أحمد: "أحاديثه موضوعة"، وسئل أبو حاتم عنه وعن حديث رواه، فقال: "لا أعرفه، وهذا حديث باطل".

وانظر طرف الحديث المتعلق بغربة الإسلام في الرسالة الأولى من هذه السلسلة.

(17) كذا في "المستدرک"، ولعلها: "ثم إنكم تكونون".

17

(18) رواه الحاكم في "مستدرکه" في آخر كتاب العلم، (1/129)،

18

وقال قبل روايته: "وقد رُوِيَ هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعمرو بن عوف المزني بإسنادين، تفرد بأحدهما عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، والآخر كثير بن عبد الله المزني، ولا تقوم بهما الحجة.

- وهذا الإسناد ضعيف جدًا؛ لحال كثير بن عبد الله، وقد سبق بيان حاله في تخريج حديث الغربة في الرسالة الأولى.

(19) الجالوت: اسم أعجمي؛ كما في "القاموس" (1/151).

ولم أقف على تعريف برأس الجالوت، لكن من الواضح في سياق الرواية أنه من كبار زعماء اليهود في بلاد الإسلام.

(20) الأسقف: بضم الهمزة والقاف وتشديد الفاء أو تخفيفها، رئيس النصارى، وقيل: هو فوق القسيس، ودون المطران. "القاموس" (3/157).

ولعله المعبر عنه في الحديث الآتي بالجاثليق.

(21) الأعراف: 159.

(22) المائة: 66.

(23) الأعراف: 181.

(24) رواه الإمام المروزي في كتاب "السنة": (ص 18-19): من طريق يونس ابن عبد الأعلى، أنبأ ابن وهب، أخبرني أبو صخر، عن أبي معاوية البجلي، عن سعيد بن جبير، عن أبي الصهباء البكري، قال: سمعت علي بن أبي طالب: (فذكره).

ويونس بن عبد الأعلى: ثقة، ثبت.

انظر: "التهذيب" (11/440)، "التقريب" (2/385).

وابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي: ثقة، حافظ، عابد.

وأبو صخر: هو حميد بن زياد المدني، أبو صخر الخراط، صاحب العباء: قال أحمد وابن معين: "ليس به بأس"، وضعفه النسائي، وابن معين في رواية، وذكر ابن عدي بعض مناكيره، ثم قال: "وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيمًا"، وقال ابن حجر: "صدوق يهم".

"تهذيب الكمال" (7/366-المطبوع)، "التقريب" (1/202).

وأبو معاوية البجلي اختلفوا فيه: من هو؟ قال ابن حجر في
"التقريب": "هو عمـار
الـ

هني، وإلا فمجهول الحال"، والذي يظهر أنه هو، روى عمار عن
سعيد بن جبير، وروى عنه أبو صخر حميد بن زياد، ووثقه أحمد،
ويحيى بن معين، وأبو حاتم، وقد قيل: إنه لم يسمع من سعيد.

انظر: "الجرح والتعديل" (6/390)، "تهذيب التهذيب" (7/406)،
"التقريب" (2/474)، وانظر: "التاريخ الكبير" (7/28)، "الكنى"
لمسلم (2/758)، "الاستغناء" (2/683).

وسعيد بن جبير: ثقة، ثبت.

"تهذيب التهذيب" (4/11)، "التقريب" (1/292).

وأبو الصهباء البكري: هو صهيب مولى ابن عباس:
و

قه أبو زرعة، وابن حبان، والعجلي، وضعفه النسائي.

انظر: "الجرح والتعديل" (4/444)، "تهذيب التهذيب" (4/439)،
"الاستغناء" (2/781)، (3/1362)، "ثقات العجلي" (ص 230).

- فالإسناد ضعيف؛ لحال أبي صخر، واحتمال الانقطاع بين عمار
وسعيد.

- وقد رواه ابن وهب في "جامعه"؛ كما ذكر الشاطبي في
"الاعتصام" (2/242).

- وقد روى ابن وضّاح في "البدع والنهي عنها" عن علي بن أبي
طالب - رضي الله عنه - أنه قال: "لا تقوم الساعة حتى تكون
هذه الأمة على بضع وسبعين ملّة، كلها في الهاوية، وواحدة في
الناجية" (ص 85).

- رواه عن أبي مروان عبد الملك بن حبيب البزار، أخبرنا إبراهيم ابن محمد الفزاري، عن العلاء بن المسيب، عن معاوية العبسي، عن زاذان، عن علي.

- ورواه ابن بطة في "الإبانة الكبرى": باب ذكر افتراق الأمم في دينها، (رقم 253)، (1/228).

- وعبد الملك بن حبيب: هو أحد الأئمة، كثير الوهم، اشتدَّ ابن حزم عليه، وجهَّله بعضهم، قال الذهبي: "الرجل أجلُّ من ذلك، لكنه يغلط".

والذي يظهر أن الرجل كانت له عناية بالفقه والأدب ومجالسة الكبراء، ولم يكن مشتغلاً بالحديث، أما اتهامه بالكذب فمطَّرح مردود.

انظر: "ميزان الاعتدال" (2/652)، "تهذيب التهذيب" (6/38)، وانظر ترجمة مطولة له في "ترتيب المدارك" للقاضي عياض (142-4/122).

- أما إبراهيم بن محمد الفزاري؛ فهو ثقة إمام حافظ، يكنى أبا إسحاق.

انظر: "تهذيب التهذيب" (1/151)، "التقريب" (1/41).
والعلاء بن المسيب: ثقة.

انظر: "تهذيب" (8/192)، "التقريب" (2/94).

- أما معاوية العبسي أو القيسي؛ كما في "الإبانة الكبرى" لابن بطة، فإنني لم أجده في كتب التراجم المطبوعة التي وقفتُ عليها.

- وزاذان: ثقة.

"تهذيب التهذيب" (3/302)، "الكاشف" (1/246)

- وروى المروزي في "السنة" (ص 19) عن إسحاق بن إبراهيم،
أنبأ عطاء بن مسلم الحلبي، قال: سمعتُ العلاء بن المسيب،
يحدث عن شريك البرجمي، قال: حدثني زاذان أبو عمر، قال:
قال علي: يا أبا عمر: أتدري كم افتقرت اليهود؟ قال: قلت:
الله ورسوله أعلم. فقال: افتقرت على إحدى وسبعين فرقة
كلها في الهاوية إلا واحدة، وهي الناجية. والنصارى على ثنتين
وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة، وهي الناجية... يا أبا
عمر! أتدري على كم تفترق هذه الأمة؟ قلت: الله ورسوله
أعلم. قال: تفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا
واحدة، وهي الناجية...

- وإسحاق بن إبراهيم: هو ابن راهويه، الإمام، الثقة، الحافظ،
المجتهد.

انظر: "التهذيب" (1/216)، "التقريب" (1/54).

- وعطاء بن مسلم الحلبي هو الخفاف، رجل صالح في أحاديثه
بعض النكارة، وقال ابن حجر: "صدوق، يخطيء كثيراً".

"تهذيب التهذيب" (7/11)، "التقريب" (2/22).

- وشريك البرجمي ذكره البخاري ثم ابن أبي حاتم دون جرح ولا
تعديل، روى عنه العلاء بن المسيب، فهو على هذا مجهول.

انظر: "التاريخ الكبير" (4/240)، "الجرح والتعديل" (4/365).

- والعلاء بن المسيب وزاذان: سبقا قبل قليل.

- فالإسناد ضعيف لحال شريك، وعطاء - وإن كان يخطيء كثيراً -
إلا أنه قد توبع في الطريق السابقة.

- فهذه ثلاث طرق عن علي - رضي الله عنه - ولكنها ضعيفة لا
تثبت.

- وقد جاء في رواية حديث أنس - رضي الله عنه - في الافتراق قول يعقوب بن زيد - أحد رجال السند - : وكان علي بن أبي طالب إذا حدث بهذا الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تلا منه قرآناً : (وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ) (الأعراف:159)، ثم ذكر أمة عيسى ، فقال: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاَهُمْ جَنَّاتٍ النَّعِيمِ) (المائدة:65) ثم ذكر أمتنا، فقال: (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ) (الأعراف:181).²⁵ وسبق تخريج الحديث.

- ويعقوب بن زيد، وإن كان ثقة - كما سبق -؛ إلا أنه لم تذكر له رواية عن الصحابة، فحديثه عن عليٍّ مرسل.

(25) كذا، ولعلها: الجائليق - بفتح المثناة، وآخره قاف، وهو رئيس النصارى في بلاد الإسلام.
"القاموس" (3/224).

(26) رواه ابن بطة في "الإبانة الكبرى": باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، وعلى كم تفترق الأمة؟ (رقم 254)، (1/1229)، قال: حدثنا أبو علي إسماعيل بن العباس الوراق، قال: حدثنا الحسن بن محمد الصباح الزعفراني، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا سواده بن سلمة أن عبد الله بن قيس قال: (فذكره).

وأبو علي إسماعيل بن العباس الوراق: روى عنه الدارقطني ووثقه، وقال الذهبي: "المحدث الإمام الحجة"، وذكره يوسف بن عمر القواس في جملة شيوخه الثقات.

انظر: "تاريخ بغداد" (6/300)، "المنتظم" لابن الجوزي (6/278)، "سير أعلام النبلاء" (15/74).

- والحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، ثقة.

"تهذيب التهذيب" (2/318)، "التقريب" (1/170).

- وشبابة هو ابن سوار الفزاري: ثقة، مرجئ.

انظر: "تهذيب التهذيب" (2/318)، "التقريب" (1/170).

أما سواده بن سلمة؛ فلم أقف له على أثر بعد البحث.

وعبد الله بن قيس: هو أبو موسى الأشعري رضي الله عنه.

فرجال الإسناد ثقات، عدا سواده هذا، وهو يشبه حديث علي رضي الله عنه وقصته مع رأس الجالوت وأسقف النصارى.

- ورواه في "الشرح والإبانة" تعليقًا بلفظ: "تفترق هذه الأمة على نبي

سـ ف وسبعين فرقة، شرها فرقة تتحلل

نا، وتخالف أمرنا"، (رقم 229) (ص 169).

(27) رواه أسلم بن سهل الواسطي في "تاريخ واسط"، في ترجمة محمد بن الهيثم السمسار، (ص 235)، قال: حدثنا محمد بن الهيثم، قال: حدثنا شجاع بن الوليد، عن عمرو بن قيس، عن جدته، عن جابر.

ومحمد بن الهيثم السمسار: ثقة حافظ.

"تهذيب التهذيب" (9/498)، "الكاشف" (3/92)، "التقريب" (2/215).

- وشجاع بن الوليد: أبو بدر الكوفي: قال أحمد: "كان شيخًا صالحًا صدوقًا"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه أبو حاتم"، وقال الذهبي: "الحافظ الصالح".

"الضعفاء الكبير" (2/184)، "تاريخ بغداد" (9/247)، "تهذيب التهذيب" (4/313)، "الكاشف" (2/5)، وانظر: "التقريب" (1/347).

- وعمرو بن قيس: لم أقف عليه، وكذا جدته، وقد ذكروا ممَّن
يسمى بهذا الاسم: عمرو بن قيس بن يسير بن عمرو الكوفي سمع
أباه.

وانظر: "التاريخ الكبير" (6/364)، "الجرح والتعديل" (6/254).

- وقد ذكر الحافظ ابن حجر رواية جابر، ثم قال: "وفي إسناده راو
لم يُسَمَّ".

"الكافي الشاف" (ص 63)، (حديث رقم 17).

(28) عند ابن ماجه وابن أبي عاصم، وإسنادها ضعيف كما سبق،
وعند أحمد بسند ضعيف أيضًا، وعنده من طريق أخرى ضعيفة.

(29) عند أسلم بن سهل في "تاريخ واسط"، والعقيلي في
"الضعفاء"، والطبراني في "الصغير"، وعند الأجرى في
"الشريعة" من طرق.

(30) كما في "المسند" (3/145)، وهي مرسله ضعيفة كما
سبق.

(31) يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني: كان من
عبد

سَاد أهل الشام وقرائهم، وكان لا يأكل إلا الحلال، قال العجلي:
"صاحب سنة وخير". ووثقه ابن معين، وابن حبان، توفي سنة
خمس وتسعين ومائة.

انظر: "سير أعلام النبلاء" (9/169)، "تهذيب التهذيب" (11/407)،
"حلية الأولياء" (8/237).

(32) عبد الله بن المبارك: الإمام، شيخ الإسلام في زمانه، أبو عبد
الرحمن الحنظلي المروزي، ولد سنة ثمان عشرة ومائة، ومات سنة
إحدى وثمانين ومائة، ومن سادات المسلمين وحفاظهم وشجعانهم
وأجوادهم، له أخبار عجيبة.

انظر: "سير أعلام النبلاء" (8/378)، "تهذيب التهذيب" (5/382)،
"الحلية" (8/162).

33

(33) كلمة ابن أسباط رواها ابن أبي عاصم في "السنة": 177-
باب في الإرجاء والمرجئة، (رقم 953)، (ص 449).

34

(34) "فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية" (3/350)، "الاعتصام" (2/220)،
وانظر: "الحوادث والبدع" للطرطوشي (ص 31).

والروافض: هم الذين رفضوا إمامة أبي بكر وعمر رضي الله
عنهم

وآد

عَـ
الذ

ص
عل
وكف

روا الصحابة إلا أفرادًا معدودين،
وآد

عَـ
ش

ي، أوصلها بعضهم إلى ثلاث وسبعين، وحمل بعض الرافضة
الحديث عليها، باعتبار أن غيرهم ليسوا من أمة الدعوة، وأوصلها
بعضهم إلى ثلاث مئة!

انظر: "مقالات الإسلاميين" لأبي الحسن الأشعري، (ص 16-
وما بعدها)، "التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع" لأبي الحسين
الملطي (ص 18-وما بعدها)، "خطط المقريني" (2/351).

والخوارج: هم الذين يكفرون أهل المعاصي كفرًا أكبر، بعضهم يكفرون
أهل الكبائر، وكان أول ظهورهم في عهد علي بن أبي طالب عام

(37هـ)، حيث خلعوا بيعته إذ قبل التحكيم وقتلوه، وهم فرق شتى.

انظر: "المقالات" (ص 86-وما بعدها)، "التنبيه والرد" (ص 47- وما بعدها)، "تاريخ الطبري" (5/64).

والقدر

ة: هم الذين يزعمون أن العبد يخلق أفعال نفسه، وأن الله لم يقدر شيئاً، وأول من قال بها معبدُ الجُهَني، وقيل: غيلان الدمشقي، وقيل: سوسن النصراني.

وقد ظهرت هذه البدعة بعد منتصف القرن الأول، ووجد من القدرية من ينكر علم الله بالأشياء قبل وقوعها، ولكنهم انقرضوا كما يقول النووي رحمة الله.

انظر: "شرح أصول الاعتقاد" للالكائي (1/23 - مقدمة المحقق) و(3/534- وما بعدها)، "شرح صحيح مسلم" (1/153-154).

والمرجئة: اشتهر إطلاق هذا الاسم على الذين أخرجوا العمل من مسمى الإيمان، وكان ظهورهم في أواخر القرن الأول، وقيل: إن أول من قال به هو غيلان الدمشقي، وهم اثنتا عشرة فرقة.

³⁵انظر: مقدمة "شرح أصول الاعتقاد" (1/25)، "التنبيه والرد" (ص 145-وما بعدها).

(35) "تلييس إبليس" لابن الجوزي، (ص 19)، وانظر: "الفتاوى" (3/351).

والجهمية: أتباع جهم بن صفوان أبي محرز السمرقندي الترمذي المقتول سنة (128هـ)، وقد أخذ عن الجعد بن درهم بدعة نفي الصفات، وأضاف إليها القول بالجبر، والقول بأن الإيمان المعرفة فحسب، والقول بفناء الجنة والنار، وهم ثمان فرق.

انظر: "مقدمة شرح أصول الاعتقاد" (1/30-31)، "المقالات" (ص 279-280)، "التنبيه والرد" (ص 96-وما بعدها)، وانظر:

"المقالات" (ص 279-280)، "الملل والنحل" للشهرستاني (1/85-86)، "نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام" للدكتور علي سامي النشار (1/343 - وما بعدها).

³⁶(36) "الاعتصام" (2/206).

والمعتزلة: هم أتباع واصل بن عطاء البصري المولود عام (80هـ)، والمتوفى عام (131هـ)، وكان تتلمذ على الحسن البصري، ثم أحدث بدعة المنزلة بين المنزلتين، واعتزله وأصحابه.

والمعتزلة يقولون بالأصول الخمسة: المنزلة بين المنزلتين، والعدل، والتوحيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنفاذ الوعيد.

انظر: "المقالات" (ص 155-وما بعدها)، "العقيدة الطحاوية" (ص 588- وما بعدها)، "نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام" (1/373 - وما بعدها).

والمشبهة: هم الذين يبالغون في إثبات الصفات حتى يشبهون الله بخلقه، وهم من الشيعة الغالية، وممن اشتهر بذلك: داود الجواربي، وهشام بن الحكم الرافضي، وبعض أهل البدع ينبر أهل السنة بالتشبيه، وهم منه براء.

³⁷انظر: "المقالات" (ص 221 و 491 و 518 و 521 و 564)، "الملل والنحل" (1/103- وما بعدها)، "البرهان في عقائد أهل الأديان" لعباس بن منصور السكسكي، (ص 20).

والدَّ

جَّ

ارية: هي إحدى فرق المرجئة، وتنسب إلى الحسين بن محمد النجار، وهم يعتقدون أن الإيمان هو المعرفة والخضوع، وينفون الصفات.

انظر: "المقالات" (ص 135-136)، "البرهان" (ص 20).

(37) انظر: (ص 12-13).

(38) انظر: (1/15). 38

(39) انظر: (ص 4). 39

(40) انظر: (ص 19). 40

(41) انظر: (ص 7-8). 41

وانظر كتاب "دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين"، للدكتور أحمد محمد أحمد جليبي، (ص 4).

(42) فقد عد شيوخ الرافضة فرق الرافضة ثلاثًا وسبعين فرقة، ونزل الحديث عليها، وذلك لأنه يعد سائر فرق الأمة - ومنهم أهل السنة - ليسوا من أمة الإجابة، وإنما هم من أمة الدعوة!! 42

انظر: "مروج الذهب" للمسعودي (3/221)، "اعتقادات فرق المسلمين والمشركين" للرازي (ص 85)، "دائرة المعارف الإسلامية" (14/67).

(43) والقاديانية: هم أتباع ميرزا غلام أحمد القادياني، وهي نحلة حركها الاستعمار الإنجليزي في صفوف المسلمين بالهند لترويضهم على التسليم بحكم المستعمر، وإخماد روح الجهاد في نفوسهم، وقد ادَّعى زعيمهم النبوة، وأنه المسيح الموعود، وأول العبادات تأويلًا باطنيًا، وكفر كل من لم يؤمن بمذهبه الفاسد. 43

وقد ألف العلماء كتبًا عديدة في بيان حقيقة مذهبهم، والرد عليه.

انظر: "القاديانية" لإحسان إلهي ظهير، "ثلاث رسائل عن القاديانية" للندوي والمودودي ومحمد الخضر حسين.

والبهائية: هم أتباع ميرزا حسين علي المازندراني، نشأت نحلتهم في إيران في ظل العقيدة الرافضية، والطريقة الصوفية، وكانت - أيضًا - وفيه للاستعمار الروسي، وعلى علاقة صريحة بمحافله ومؤسساته، وكذلك الاستعمار الإنجليزي.

الـ

وجميعهم يقولون بالبداء، وأن الله قد يبدو له الأمر، وهذا يعني وصفهم له بالجهل عيادًا بالله...

أَم الْقَرَامِطِ
فَعَرُّ

فَهُمْ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ نَسُورٌ
عَلَى

تَوَلَّى

د منه نور الأنبياء والأئمة، ولذلك فهم يعلمون الغيب، ويقدرون على كل شيء، ولا يعجزهم شيء.

وأنهم لا يوجبون شيئًا من العبادات، وينكرون الجنة والنار، والبعث والنشور... ومنهم من يقول بتناسخ الأرواح.

أما التناسخية؛ فهم -كما يقول الملطي- فرقة من هؤلاء الحلولية، يزعمون أن أرواحهم متولدة من الله، وأن الإنسان الخير إذا مات صار روحه إلى حيوان ناعم، ثم يرجع إلى بدن إنسان بعد مدة، وأن الإنسان الشرير إذا مات؛ صار روحه إلى بدن حمار دبر!! أو كلب

جَرَّبَ

ب فيه بمقدار أيام عصيانه، ثم يرد إلى بدن الإنسان.

ولأصحاب الفرق وأرباب كتب المقالات أقوال وتفصيلات أخرى في هذه الطوائف، وإنما أردت التمثيل بمنهج إمام من متقدمي الأئمة المصنِّفين في أهل الفرق، وكيف

عَدَّ

هم من الطوائف الثلاث والسبعين مع ما هم عليه من الكفر.

(45) سيأتي تخريج الحديث بعد قليل.

(46) الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي: أبو عبد الله، الإمام حقاً، وشيخ الإسلام صدقاً، ولد سنة (164هـ)، وطلب العلم صغيراً، فحفظ وحدث وبرع في الفقه والحديث والزهد والصبر، ومواقفه في حفظ السنة معروفة، مات رحمه الله سنة إحدى وأربعين ومئتين، وله أخبار طويلة.

انظر: "سير أعلام النبلاء" (11/177-358)، "حلية الأولياء" (9/ 161-233)، "مناقب الإمام أحمد" لابن الجوزي، وغيرها.

الأجـ
ي: هو الإمام أبو بكر محمد بن الحسين
الأجـ
ي البغدادي، كان إماماً عاملاً صاحب سنة
وإـ
باع، له مصنفات في الشريعة، وأخلاق العلماء، وأخلاق حملة
القرآن، وغيرها، توفي سنة (360هـ).

انظر: "تاريخ بغداد" (2/243)، "طبقات الحفاظ" (3/139)،
"وفيات الأعيان" (4/292).

(48) اللالكائي: هو هبة الله أبو القاسم بن الحسن بن منصور الرازي الطبري اللالكائي، من مشاهير أئمة أهل السنة، صنف كتاب "شرح أصول اعتقاد أهل السنة"، وكتاب "السنن"، وغيرها، وتوفي رحمة الله سنة (418هـ).

انظر: "تاريخ بغداد" (14/70-71)، "سير أعلام النبلاء" (17/419)،
"تذكرة الحفاظ" (3/1083).

(49) ابن بطة: هو أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي، ولد سنة (304هـ) في عكبرا، وهي

بليدة على دجلة فوق بغداد بخمسة فراسخ، وطلب، ورحل،
وحدّث، وألّف، ومن أشهر مؤلّفاته: "الإبانة الكبرى"، و"الإبانة
الصغرى"، المعروف بـ"الشرح والإبانة"، توفي سنة (387هـ).
انظر: "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى (2/144-153)،
"المنتظم" (7/193-197)، "المنهج الأحمد" للعليمي (2/81-86).
(.

(50) انظر في تفصيل هذه المسألة: "الاعتصام" (2/246- وما
بعدها)، "فتح الباري" (12/294 و 299-303)، "فتاوى شيخ
الإسلام" (3/350-354 و 7/217-218)، "شرح النووي على
مسلم" (7/158-174)، "الحوادث والبدع" للطرطوشي (ص 35-
وغيرها).

(51) شيخ الإسلام: هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية
الحراني، المولود سنة (661هـ) بحران، قدم دمشق مع أهله، وتلقى
العلم عن الأكابر، وسمع "المسند" والكتب الستة و"معجم الطبراني
الكبير" وغيرها، وحفظ القرآن، وكان آية في الحفظ والذكاء وسيلان
الذهن، وانتهت إليه الإمامة في العلم والعمل والزهد والمورع
والشجاعة والكرم والجلالة، والمهابة والأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر.

له مواقف مشهورة مع التتر والمصيريين وسائر المبتدعة.
وله مصنّفات عظيمة حافلة؛ منها: "درء تعارض العقل والنقل"،
و"الجواب الصحيح"، و"الاستقامة"، وغيرها.

توفي رحمه الله في سجن القلعة سنة (728هـ).
انظر: "العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية" لابن عبد
الهادي.

(52) "الفتاوى" (7/217).

(53) ابن بطال: هو الإمام أبو الحسن علي بن خلف المغربي المالكي، أصله من قرطبة، روى عن الإمام أبي عمر الطلمنكي، وعُني بالحديث عناية تامة، وألّف شرح البخاري، وتوفي سنة (444هـ)، وقيل سنة (449هـ).

انظر: "الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب" لابن فرحون المالكي، (ص 203)، "الصلة" لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال (2/414) (رقم 891).

(54)⁵⁴ "فتح الباري" (12/301).

والكلام أصلاً جاء في سياق الحديث عن الخوارج، والمقصود من نقله تقرير القاعدة...

(55)

التَّ

جَّ

انية: طريقة صوفية تنسب إلى أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن المختار

التَّ

جَّ

اني - بكسر التاء المثناة وبالجيم المشدود

دة - المولود سنة (1150هـ) في الجزائر.

وهو يقولون بوحدة الوجود، ويدعون في شيوخهم علم الغيب، ويفضون بعض أدعيتهم وأذكارهم على القرآن الكريم، ويزعمون أن الوحي لم ينقطع، ويطلبون حوائجهم من النبي صلى الله عليه

وسلم، ومن أحمد التَّجَّاني، ويقولون: إن الجنة مضمونة للتَّجَّاني وأتباعه.

انظر: "التجانية" دراسة لأهم عقائد التجانية على ضوء الكتاب والسنة" للشيخ علي بن محمد آل دخیل الله، وكتاب "الهداية الهادية إلى الطائفة التجانية" للدكتور محمد تقي الدين الهلالي.

(56) شاع استعمال هذا المصطلح وإطلاقه على المنسوبين إلى البدع الاعتقادية والعملية الغليظة ممن

56

س_____ون الأولياء، والسادة،
وبعض

م_____ونهم،
وبحج

ون إلى القبور، ويطوفون حولها، وقد
يص

ون إليها، ويسكبون عندها العبرات! ويصفون على النبي صلى الله عليه وسلم بعض صفات الألوهية؛ كعلم الغيب - بما في ذلك المعيّ

بات الخمس التي لا يعلمها إلا الله - بالإضافة إلى عنايتهم بإحياء البدع العملية؛ كالموالد وغيرها.

57 (57) الأحزاب: 67 و68.

58 (58) غافر: 47 و48.

59 (59) البقرة: 166 و167.

60 (60) الأحزاب: 62.

(61) وقد يتخلى بعض الناس عن طُرُق مسائل الخصومة التي بعث الأنبياء بيان الحقائق فيها، وبر

61

-ب)، وغيرها.

65 (65) عند البيهقي (8/188)، والمروزي (ص 16)، والطبراني (329-8/320)، والحارث؛ كما في "المطالب" (ل 202)، وسيأتي حديث عائشة في المعنى.

66 (66) آل عمران: 7.

67 (67) "الاعتصام" (2/262).

68 (68) "الاعتصام" (2/261)، "فتح الباري" (13/37).

69 (69) "سنن الترمذي" (4/467).

- ورواه البغوي تعليقاً في "شرح السنة": كتاب الإيمان، باب رد البدع والأهواء، (1/216).

70 (70) "صحيح البخاري" (8/156).

71 (71) انظر: "شرح أصول الاعتقاد" للالكائي (109-1/108)، "الحوادث والبدع" لأبي شامة (ص 12).

72 (72) انظر: "الاعتصام" (2/260 و 264)، "فتح الباري" (13/37).

73 (73) رواه مسلم في...

74 (74) سيأتي في أواخر هذا المبحث الحديث عن أهل الحديث، وأهل السنة والجماعة، باعتبارهما مسميين للفرقة الناجية.

75 (75) المأمون: هو عبد الله بن هارون الرشيد العباسي القرشي الهاشمي، أبو جعفر، ولد سنة (170هـ)، وتولى الخلافة بعد مقتل أخيه الأمين سنة (198هـ)، واستمر فيها عشرين سنة وأشهر، وكان في

تشيع واعتزال وجهل بالسنة، وفي عهده اشتهرت مسألة القول بخلق القرآن، وفتن عليها العلماء، ومع هذا كله كان فيه شهامة وقوة ومصابرة للأعداء من الروم وغيرهم، توفي سنة (218هـ)

بطرسوس.

انظر: "البداية والنهاية" لابن كثير (10/311).

⁷⁶(76) الدّخن: هو الكدورة وعدم الصفاء.

"النهاية" (2/109).

(77) رواه البخاري في: 61- كتاب المناقب، 25- باب علامات النبوة في الإسلام، (4/178).

77

وفي: 92- كتاب الفتن، 11- باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، (8/93).

ومسلم في: 23- كتاب الإمارة، 13- باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، (رقم 51-52)، (3/1475-1476).

وابن ماجه في: 36- كتاب الفتن، 13- باب العزلة، حديث (رقم 3979) (2/1317) مقتصرًا على قوله: "يكون دعاة على أبواب جهنم..." الحديث.

وحديث (رقم 3981)، (2/1317) بلفظ: "تكون فتن على أبوابها دعاة إلى النار، فأَن تموت وأنت عاضٌّ على جذل شجرة خير لك من أن تتبع أحدًا منهم".

وأبو عوانة في "الصحيح المسند": كتاب الأمراء، باب الخبر الموجب الاعتصام بالإمام والجماعة في الفتنة، (4/474 و475).

ورواه بلفظ آخر، وإسناد مختلف، وفي أوله قصة: أبو داود في: 29- كتاب الفتن والملاحم، 1- باب ذكر الفتن ودلائلها، (رقم 4244-4247)، (4/444-448).

والنسائي في "الكبرى" في: 47- فضائل القرآن، 27- الأمر بتعليم القرآن واتباع ما فيه (ل: 105/أ).

وفي: 28- الأمر بتعليم القرآن والعمل به (ل: 105/أ).

وهو في "الفضائل" المطبوع، في البابين المذكورين، برقم (57) و (58)، (ص 84-85).

وأحمد في "المسند" (5/386 و 403)، وفي (406) مختصراً. وعبد الرزاق في: باب لزوم الجماعة، (رقم 20711)، (11/341). وابن أبي شيبة في: كتاب الفتن، (2449)، من كره الخروج في الفتن

وتع
ذ منها (رقم 18960-18961)، (15/908)، و(رقم 18980) (15/17) مختصراً.

والحاكم في "المستدرک" كتاب الفتن والملاحم (4/432)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

(78) سيأتى الحديث عن العزلة -مفصلاً- في الكتاب الرابع من هذه السلسلة بإذن الله.

(79) الأحزاب: 36.

(80) جاء في الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به"**.

ذكره الإمام النووي في "الأربعين"، وقال: "حديث حسن، رويناه في كتاب "الحجة" بإسناد صحيح".

ويعني بكتاب "الحجة" على تاركي سلوك طريق المحجة"، للشيخ أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي رحمة الله وهو في عقائد أهل السنة.

ونسبه ابن رجب الحنبلي في "جامع العلوم والحكم"، لأبي نعيم في الأربعين، وعنه الطبراني، ثم لأبي بكر بن عاصم.

وقال ابن رجب: "تصحيح هذا الحديث بعيد جداً من وجوه:

منها: أنه حديث ينفرد به نعيم بن حماد المروزي.

ومنها: أنه قد اختلف على نعيم في إسناده: فروي عنه الثقفى عن هشام، وروي عنه عن الثقفى حدثنا بعض مشيختنا حدثنا هشام أو غيره، وروي عن الثقفى حدثنا بعض مشيختنا حدثنا هشام أو غيره.

ومنها: أن في إسناده عقبه بن أوس السدوسي البصري: قال الغلابى فى "تاريخه": "يزعمون أنه لم يسمع من عبد الله بن عمرو، وإنما يقول: قال عبد الله بن عمرو، فعلى هذا تكون روايته عن عبد الله بن عمرو منقطعة...".

انظر: "جامع العلوم والحكم" (ص 281-282).

(81) سورة القتال: 8-9.

81

(82) الأعراف: 179.

82

(83) انظر: "تفسير الطبرى" (9/133-134)، "تفسير البغوى" (2/218).

83

(84) الأعراف: 180.

84

وسياتى حديث عائشة وغيره فى ذلك.

(85) الأعراف: 181.

85

(86) انظر: "تفسير الطبرى" (9/135).

86

(87) آل عمران: 7.

87

(88) رواه البخارى فى: 65- كتاب التفسير، 3- سورة آل عمران، 1 - (منه آيات مُحْكَمَاتُ)، (5/166).

88

- ومسلم فى: 47- كتاب العلم، 1- باب النهى عن اتباع متشابه القرآن، (رقم 1)، (4/2053).

- وأبو داود فى: 34- كتاب السنة، 2- باب النهى عن الجدل واتباع المتشابه من القرآن، (رقم 4598)، (5/6).

- والترمذي في: 48- كتاب تفسير القرآن، 4- باب ومن سورة آل عمران، (رقم 2993 و2994)، (5/222)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

- والدارمي في: المقدمة، 19- باب من هاب الفتيا وكره التنطع والبدع، (رقم 147)، (1/51).

- وأحمد في "المسند": (6/124 و132).

- والآجُرِّي في "الشريعة": باب ذكر السنن والآثار، (ص 26)، بلفظ: "إذا رأيتم الذين يجادلون فيه فهم الذين عنى الله...".

- وأبو داود الطيالسي في: مسند عائشة، (ص 203)، وفيه: "قالها ثلاثاً".

- والطبري في "التفسير": سورة آل عمران، (3/178-180).

- واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد": سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن مناظرة أهل البدع، (رقم 187)، (1/118).

- وأبو نعيم في "الحلية": ترجمة القاسم بن محمد بن أبي بكر، ورقمها (172)، (2/185)، وفيه: "إذا رأيتم الذين يسألون عمَّ ما تشابه فيه...".

- والبغوي في "التفسير": سورة آل عمران، (1/279).

- والبيهقي في "دلائل النبوة": باب ما جاء في إخباره باتباع من كان في قلبه زيغٌ متشابهات الكتاب، (6/545 و546).

- وذكره ابن كثير في: "تفسيره"، ونسبه لابن أبي حاتم وابن المنذر في "تفسيريهما" (1/345).

- ونسبه السيوطي في "الدر المنثور" أيضًا لعبد الرزاق وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن حبان (2/148).

الرّ
فِي

ة: بكسر الميم وتشديد الياء: فعيلة بمعنى مفعولة، وهي الصيد المرمي، شبه مروّقههم من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد، فيدخل فيه، ويخرج منه، ومن شدة سرعة خروجه لقوة الرامي لا يعلق بالسهم من جسد الصيد شيء، لا فرث ولا دم!

انظر: "فتح الباري" (6/618).

90 (90) النصل: هو حديدة السهم.

"الفتح" (6/618).

91 (91) الرصاف: بكسر الراء، ثم صاد مهملة، ثم فاء موحدة - أي:

عصبه الذي يكون فوق مدخل النصل، والرصاف جمع، مفرد: رصفة؛ بحركات.

92 (92)

النّ

ضِيّ: بفتح النون وكسر الضاد المعجمة وبعدها ياء مشددة، فس

ره في الحديث بالقِدْح - بكسر القاف وسكون المدال-؛ أي: عود السهم قبل أن يراش وينصل، وقيل: هو ما بين الريش والنصل.

قال ابن فارس: "سمي بذلك لأنه بُرِيَ حتى عادِ نَضُوءًا؛ أي: هزيلةً، وعليه؛ فالنضي: فعيل بمعنى مفعول".

انظر: "الفتح" (6/618-619).

93 (93) القذذ: بضم القاف، بعدها زال معجمة مفتوحة، جمع: قذة،

وهي ريش السهم. "الفتح" (6/619).

(94) أي: أن السهم لسرعته خرج من الصيد، وسبق الفرث الذي في كرشه، والدم الذي في عروقه، فلم يظهر لهما فيه أثر.

انظر: "عمدة القاري" للعيني (16/143).

(95) الحديث رواه البخاري في: 61- كتاب المناقب، 35- باب علامات النبوة في الإسلام، (4/179).

وفي: 60 - كتاب الأنبياء، 6- باب قوله تعالى: **(وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمُ هُودًا)**، (4/108).

وفي: 64- كتاب المغازي، 61- بعث عليُّ بن أبي طالب وخالد ابن الوليد رضي الله عنهما إلى اليمن، (5/110).

وفي: 66- كتاب فضائل القرآن، 36- باب من رأى بقراءة القرآن، (6/115).

وفي: 88- كتاب استتابة المرتدين، 7- باب من ترك قتال الخوراج للتألف، (8/52).

وفي: 97- كتاب التوحيد، 23- باب قول الله تعالى: **(تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ...)**، (8/177).

- ومسلم في 12- كتاب الزكاة، 47- باب ذكر الخوراج وصفاتهم، (رقم 143-149)، (2/740-746).

- وأبو داود في: 34- كتاب السنة، 31- باب في قتال الخوراج، (رقم 4764)، (5/121).

- والنسائي في: 22- كتاب الزكاة، 79- المؤلفة قلوبهم، (5/87).

- وفي: 37- كتاب تحريم الدم، 26- من شهر سيفه ثم وضعه في الناس، (7/118).

- وابن ماجه: المقدمة، 12- باب ذكر الخوراج، (رقم 169)، (1/60).

- ومالك في "الموطأ": 15- كتاب القرآن، 4- باب ما جاء في القرآن، (رقم 10)، (1/204).
- وأحمد في "المسند" (3/5 و15 و33 و52 و60 و64 و68 و73).
- وأبو داود الطيالسي في "مسنده": الأفراد عن أبي سعيد، (ص 296).
- 96 (96) انظر: "عمدة القاري" (16/143)، "فتح الباري" (6/618-619).
- 97 (97) "فتح الباري" (6/618).
- 98 (98) البقرة: 81.
- 99 (99) الجن: 23.
- 100 (100) الليل: 14-16.
- 101 (101) النساء: 48.
- 102 (102) النساء: 31.
- 103 (103) الحجرات: 9.
- 104 (104) انظر: "الإيمان" لأبي عبيد، (ص 84-102)، وغيره من كتب عقائد أهل السنة.
- 105 (105) انظر: "فتح الباري" (6/618).
- 106 (106) مقدمة "صحيح مسلم" (1/13).
- 107 (107) مقدمة "صحيح مسلم" (1/13).
- 108 (108) هذه رواية أبي عوانة (5/106)، وسيأتي الحديث، ورواياته في الفصل الثاني، من هذا الكتاب.
- 109 (109) عافسنا-بالفاء والسدين المهمة-؛ أي: عالجناه، ومارسناه، واشتغلنا به.

انظر: "شرح النووي" (17/66).

110

(110) الضيعات: جمع ضيعة، وهي معاش الإنسان؛ من مال، أو حرفة، أو صناعة، أو غيرها.

انظر: "شرح النووي" (17/66).

111

(111) الحديث رواه مسلم في: 49- كتاب التوبة، 3- باب فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة والمراقبة، وجواز ترك ذلك في بعض الأوقات والاشتغال بالدنيا، (رقم 12-13)، (2106-4/2107).

- والترمذي في: 38- كتاب صفة القيامة، 20- باب، (رقم 2452)، (4/634)؛ مقتصرًا منه على قول النبي صلى الله عليه وسلم دون قوله: "**ساعة وساعة**"، وقال: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه".

- وابن ماجه في: 37- كتاب الزهد، 28- باب المداومة على العمل، (رقم 4239)، (2/1416) بتمامه.

- وأحمد في "المسند" (4/178 و346).

وله شواهد:

أ- منها حديث أنس بنحوه عند الإمام أحمد (3/174).

ب- ومنها حديث أبي هريرة عند الترمذي: 39- كتاب صفة الجنة، 2 - باب ما جاء في صفة الجنة ونعيمها، (رقم 2526)، (4/672)، وفيه: "... **ولو لم تذبوا لجاؤ الله بخلق جديد كي يذبوا فيغفر لهم**" وفي آخره زيادة.

- قال أبو عيسى: "هذا حديث ليس إسناده بذاك القوي، وليس هو عندي بمتصل، وقد رُوِيَ هذا الحديث بإسناد آخر عن أبي مدله، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم".

وذلك أنه (أي: الترمذي) رواه من طريق زياد الطائي عن أبي هريرة.

- وزياد هذا قال فيه الذهبي: "لا يُعرف... لين الترمذي حديثه" "الميزان" (2/96).

- أما رواية أبي المدله؛ فهي في "المسند" (2/304)، وفيه قوله: "لو لم تذبوا..."، والزيادة بعدها.

(112) البيتان وردا في "العقد الفريد" لابن عبد ربه (1/96، 6/124 و 137).

112

والبيت الأول -فحسب- ورد في: "أسماء المغتالين في الجاهلية والإسلام" لمحمد بن حبيب البغدادي، ضمن نوادر المخطوطات، جمع عبد السلام هارون، (6/161)، و"اللسان"، (مادة: قدر) (5/75)، وغيرهما.

(113) هو جبير بن نفير الحضرمي، تابعي جليل، وأحد رواة الحديث، وستأتي ترجمته.

113

(114) رواه الترمذي في: 42- كتاب العلم، 5- باب ما جاء في ذهاب العلم، (رقم 2653)، (5/31) بهذا اللفظ، وقال: "هذا حديث حسن غريب، ومعاوية بن أبي صالح: ثقة عند أهل الحديث، ولا نعلم أحداً

114

تكلماً

م فيه غير يحيى بن سعيد القطان، وقد روي عن معاوية بن صالح نحو هذا، وروى بعضهم هذا الحديث عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم.

- والدارمي في: المقدمة، 29- باب من قال: العلم الخشية وتقوى الله، (رقم 294)، (1/75).

- والطحاوي في "مشكل الآثار"، في: باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رفع العلم عن الناس،

وقبضة منهم، (1/124).

- وأشار إليه أبو نُعيم في "الحلية" في: ترجمة جبير بن نفير، رقمها (305)، (5/138).

- والحاكم في "مستدرکه": كتاب العلم، (1/99)، وقال: "هذا إسناد صحيح من حديث البصريين"، ووافقه الذهبي.

- كلهم من طريق عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن أبي المدرداء- إلا أنه سقط من إسناد الطحاوي معاوية بن صالح.

- وعبد الله بن صالح هو: كاتب الليث، صدوق كثير الغلط.

- أما معاوية بن صالح؛ فهو: ابن حدير الحضرمي،
و

كفه أحمد، وابن معين -في رواية-، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو زرعنة، والعجلي، والنسائي، وغيرهم،
وض

فه القطان -كما سبق في كلام الترمذي-، وقال الذهبي: "صدوق إمام".

انظر: "التهذيب" (10/209)، "الكاشف" (3/139).

- وعبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي: وثقه أبو زرعة، والنسائي، وابن حبان، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"، وقال ابن سعد: "كان ثقة، وبعض الناس يستنكر حديثه"، وقال الذهبي وابن حجر: "ثقة".

"التهذيب" (6/154)، "الكاشف" (2/142)، "التقريب" (1/475).

- أما أبوه فمخضرم ثقة.

انظر: "التهذيب" (2/64)، "التقريب" (1/126).

- فالحديث بهذا الإسناد فيه ضعف؛ لحال عبد الله بن صالح.

ولكن له شواهد كثيرة؛ منها:

أولاً: حديث زياد بن لييد:

- رواه ابن ماجه في: 16- كتاب الفتن، 14- باب زهاب القرآن
والعلم، برقم (4048)، (2/1344).

- والإمام أحمد (4/218 و219).

- والطحاوي في بيان مشكل ما روي عن رسول الله في رفع
العلم عن الناس، (1/124).

- والحاكم في: كتاب العلم، (1/100)، وقال: "قد ثبت الحديث بلا
ريب فيه، برواية زياد بن لييد، بمثل هذا الإسناد الواضح".

- والبخاري في "التاريخ الكبير": في ترجمة زيادة، ورقمها (1163)،
(3/344).

- كلهم من طريق وكيع، حدثنا الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد،
عن زياد.

- ووكيع: هو ابن الجراح بن مليح الرؤاسي: ثقة، حافظ، عابد.

"التقريب" (2/331)، وانظر: "التهذيب" (11/123).

- والأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي: ثقة، حافظ، مدلس،
وقد احتمل الأئمة تدليسه.

"التقريب" (1/331)، وانظر: "التهذيب" (4/222)، "تعريف أهل
التقديس" (ص 67).

لكن قال البخاري: "قال وكيع: عن الأعمش، عن سالم، عن زياد،
وهو مرسل لا يصح".

"التاريخ الصغير" (1/41)، وانظر: "الكبير" (3/344).

- وهذا الحديث المرسل -على رأي البخاري- يرتقي بالذي قبله
إلى درجة الحسن.

- وقد رواه الحاكم أيضًا من طريق آخر عن سالم عن زياد في: كتاب معرفة الصحابة، ذكر زياد بن ليبي الأنصاري، (3/590)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

- ورواه الحافظ أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي في كتاب العلم، من طريق الأعمش، برقم (52)، (ص 121).

ثانيًا: وله شاهد من حديث عوف بن مالك.

- وفيه: "فلقي جبير بن نفيير شداد بن أوس بالمصلى، فحدثه هذا الحديث عن عوف بن مالك، فقال: صدق عوف. ثم قال: وهل تدري ما رفع العلم؟ قال: قلت: لا أدري. قال: ذهاب أوعيته. قال: وهل تدري أي العلم أول أن يرفع؟ قال: قلت: لا أدري، قال: الخشوع، حتى لا تكاد ترى خاشعًا...".

- رواه النسائي في "الكبرى"، في: 27- كتاب العلم، 41- قوله جل ثناؤه: **(وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)** (ل: 77/أ).

وأحمد في "المسند" (6/26)، ولفظ الزيادة منه.

والبزار؛ كما في "كشف الأستار": كتاب العلم، باب ذهاب العلم وأهله، (رقم 232)، (1/123)، وقال الهيثمي في "المجمع": "وفيه -يعني: لإسناد البزار- عبد الله بن صالح كاتب الليث، قال عبد الملك بن شعيب: كان ثقة مأمونا،

وضفه الباقر".

"المجمع" (1/200).

- ولم يذكر البزار لقاء جبير لشداد بن أوس.

- نسبه الهيثمي للطبراني في "الكبير" -كاملاً-: "المجمع"، كتاب العلم، باب ذهاب العلم، (1/200).

- ورواه أو نعيم في "الحلية" في: ترجمة جبير بن نفير، ورقمها (305)، (5/138).

ثم في: ترجمة إبراهيم بن أبي عبلة، ورقمها (321)، (5/247).

- ورواه الطحاوي في "المشکل"، في: باب بيان مشكل ماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رفع العلم، (1/122-124).

- وابن حبان في "صحيحه"؛ كما في "الموارد": 2 - كتاب العلم، 21 - باب رفع العلم، (رقم 115)، (ص 59).

- والحاكم في "مستدرکه": كتاب العلم، (1/99)، وقال: "هذا صحيح، وقد احتج الشيخان بجميع رواته، والشاهد لذلك فيه شداد بن أوس، فقد سمع جبير بن نفير الحديث منهما جميعاً ومن ثالث من الصحابة هو أبو الدرداء"، ووافقه الذهبي.

- ورواه الخطيب البغدادي في "اقتضاء العلم العمل": باب في التغليظ على من ترك العمل بالعلم، برقم (89) (ص 189).

ثالثاً: ومن حديث ابن عمر.

- رواه البزار، كما في "كشف الأستار": كتاب العلم، باب ذهاب العلم وأهله، رقم (235)، (1/125).

- وقال الهيثمي: "وفيه سعد بن سنان، وقد

ض

فه البخاري ويحيى ابن معين وجماعة؛ إلا أن أبا مسهر قال: حدثنا

صدقة بن خالد، قال: حدثني أبو مهدي سعيد بن سنان مؤذن أهل

حمص، وكان ثقة

مرض

الـ".

"المجمع" (1/200).

رابعًا: ومن حديث وحشي بن حرب.

- رواه الطبراني في "الكبير": فيما أسند وحشي، (رقم 365)، (22/137).

- وقال الهيثمي في "المجمع": "وإسناده حسن" (1/201).

خامسًا: ومن حديث صفوان بن عسال:

- رواه الطبراني في "الكبير": في ترجمة أبي سلمة بن عبد الرحمن عن صفوان، (رقم 7398)، (8/85).

- وقال الهيثمي في "المجمع": "وفيه مسلمة بن علي الخشني، وهو ضعيف" (1/201).

سادسًا: ومن حديث أبي أمامة.

- رواه أحمد في "المسند": (5/266).

- ورواه الطبراني في "الكبير": في ترجمة معان بن رفاعة السلمي، عن علي بن يزيد، من مسند أبي أمامة، (رقم 7867)، (8/256).

- وقال الهيثمي: "وإسناد الطبراني أصح؛ لأن في إسناد أحمد علي بن زييد، وهو ضعيف جداً".

أ، وهو عند الطبراني من طرق، في بعضها الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، صدوق، يكتب حديثه، وليس ممن يتعمد الكذب". "المجمع" (1/200).

- وعلي بن يزيد - وهو الألهاني - هو في إسناد الطبراني في هذا الموضوع.

- ولكن رواه أيضًا: في ترجمة الوليد بن أبي مالك، عن أبي أمامة، برقم (7906)، (8/276)، وفي إسناد الحجاج بن أرطاة.

وانظر كلام الهيتمي السابق.

- فالحديث بهذه الطرق حسن.

(115) سبق التعريف بالخوارج، وعقائدهم، والإحالة إلى المصادر التي تحدّث عنهم.

115

(116) طرف من حديث:

116

- رواه البخاري في: 2- كتاب الإيمان، 39- باب فضل من استبرأ لدينه، (1/19).

- ومسلم في: 22- كتاب المساقاة، 20- باب أخذ الحلال وترك الشبهات، (رقم 107)، (3/1219).

- وابن ماجه في: 36- كتاب الفتن، 14- باب الوقوف عند الشبهات، (رقم 3984)، (2/1318).

- والدارمي في: 18- ومن كتاب البيوع، 1- باب في الحلال بين والحرام بين، برقم (2534)، (2/161).

- وأحمد في "المسند": (4/270 و 274).

(117) رواه البخاري في: 3 - كتاب العلم، 20 - باب فضل من علّم وعلم، (1/28).

117

- ومسلم في: 43- كتاب الفضائل، 5- باب بيان مثل ما بُعث به النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى والعام، (رقم 15)، (4/1787).

- والنسائي في "الكبرى": 27 - كتاب العلم، 4 - مثل من فقه في دين الله تعالى، (ل: 75/ب).

- وأحمد في "المسند": (4/399).

- وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب "الأمثال": برقم (326)، (ص 221).

- وأبو يعلى في "مسنده": مسند أبي موسى الأشعري، (ل: 672).
(.

- والبغوي في "شرح السنة": كتاب العلم، باب التفقه في الدين،
(1/287).

(118) هو: أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس الأنصاري، فقيه
مالكي، ومحدث، يعرف بابن المزين، ولد بقرطبة عام (578 هـ)،
توفي بالإسكندرية عام (656 هـ)، له كتاب: المفهم لما
أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، وهو غير القرطبي صاحب
"التفسير".

انظر: "البداية والنهاية" (13/202)، "الأعلام" (1/186).

(119) نقله ابن حجر في "فتح الباري" (1/177).

(120) آل عمران: 110.

(121) الأعراف: 118.

(122) ما عر: هو ابن مالك الأسلمي رضي الله عنه.

(123) وتسمى الجهنية؛ لأن غامد بطن من جُهينة. انظر: "شرح
النووي على مسلم" (11/201).

(124) رواه البخاري في: 86 - كتاب الحدود، 29 - باب سؤال
الإمام المقر: هل أحصنت؟ (8/24).

وفي: 68 - كتاب الطلاق، 11 - باب الطلاق في الإغلاق، (6/169).

- ومسلم في: 29 - كتاب الحدود، 5 - باب من اعترف على
نفسه بالزنا، (رقم 16)، (3/1318).

- والنسائي في "الكبرى": 40 - كتاب الرجم، 6 - ذكر استقصاء
الإمام على المعترف عنده بالزنا، (ل: 93 / أ).

- (ل: 9/أ) ذكر الاختلاف على الزهري في حديث ماعز (93-أ).
- (ل: 9/ب) ذكر اختلاف الزهري ويحيى بن سعيد على سعيد ابن المسيب، في الحديث (ل: 93/ب).
- وأحمد في "المسند" (2/450 و 453).
- والبيهقي في "السنن": كتاب الحدود، باب ما يستدل به على شرائط الإحصان، (8/213).
- وفي: باب المعترف بالزنا يرجع عن إقراره فيترك، (8/228).
- وفي: باب من قال: لا يقام عليه الحد حتى يعترف أربع مرات، (8/225-227).
- وفي: باب من أجاز ألا يحضر الإمام المرجومين، (8/219).
- (125) رواه مسلم في: 29 - كتاب الحدود، 5 - باب المرأة التي أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - برجمها رقم (4442)، (4/588).
- والنسائي في "الكبرى" في: 40 - كتاب الرجم، 12 - نوع آخر من الاعتراف (ل: 93/ب).
- والدارمي في: 13 - ومن كتاب الحدود، 17 - باب الحامل إذا اعترفت بالزنا، (رقم 2329)، (2/100).
- وأحمد في "المسند": (5/348).
- والبيهقي في "السنن": كتاب الحدود، باب ما يستدل به على شرائط الإحصان، (8/214).
- وفي: باب حفر المرجوم والمرجومة، (8/221).
- وفي: باب من قال لا يقام الحد حتى يعترف أربع مرات، (8/226).
- وفي: باب الحبل لا ترجم حتى تضع ويكفل ولدها (8/229).

- والدارقطني في: كتاب الحدود والديات وغيره، برقم (39)، (3/91).

(126) "شرف أصحاب الحديث" (ص 25).

126

- وفي سنده انقطاع، حيث قال إبراهيم بن محمد بن الحسن: حَدَّثْتُ عَنْ أَحْمَدٍ...

- ولم أقف على تراجم رجال الإسناد؛ إلا إبراهيم بن محمد الحسن، حيث توجد ترجمة بهذا الاسم في "ذكر أخبار أصبهان" (1/189)، "وطبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها" لأبي الشيخ (3/224).

(127) "معرفة علوم الحديث" للحاكم، (ص 2-3).

127

(128) "شرف أصحاب الحديث" (ص 9)..

128

(129) "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، (ص 73-74).

129

(130) انظر المصدرين السابقين، و"ردّ الإمام الدارمي على بشر المريسي" (ص 142 - وما بعدها)، و"معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 3-4)، و"فضل علم السلف على علم الخلف" لابن رجب الحنبلي، و"عقيدة السلف أصحاب الحديث" للإمام الصابوني، (ص 99-100)، ورسالة "مكانة أهل الحديث" للشيخ ربيع بن هادي المدخلي، (ص 10-14)، وغيرها.

130

(131) الجذع أو الجذل: هو أصل الشجرة إذا قطع، وقد يطلق على العود.

131

انظر: "النهاية" (1/251).

(132) "تأويل مختلف الحديث" (ص 13).

132

(133) "تأويل مختلف الحديث" (ص 15).

133

(134) "تأويل مختلف الحديث" (ص 14).

134

(135) "تأويل مختلف الحديث" (ص 16).

(136) نقلها الشيخ الخضري عن القاضي الكرخي في كتاب:
"تاريخ التشريع الإسلامي" (ص 332).

(137) قاله أحمد الصاوي في "حاشيته على الجلالين": سورة
الكهف، عند تفسير قوله تعالى: **(وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي**
فَاعِلٌ ذَلِكَِ عَدَاً إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ)، (الآية 23) (3/10).

(138) وانظر ما سبق في آخر خصائص الفرقة الناجية.

(139) نقله النووي في "شرح على مسلم" (13/67).

(140) المائة: 14.

(141) ابن رجب في: "كشف الكربة في وصف حال أهل
الغربة"، (ص 26-28).

(142) الألويسي في "غاية الأمان في الرد على النبهاني")
(1/428).

(143) هو: الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
الظاهري، المولود بقرطبة عام (384هـ)، والمتوفى عام (456
هـ)، صاحب التصانيف النافعة، ومن أعظمها كتاب "المحلى" في
الفقه.

له ترجمة حافلة في "السير" (184/18-212)، وفي "الصلة")
(2/415-417).

(144) "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (2/271).

(145) هو: شهبور بن طاهر بن محمد الإسفراييني، الإمام،
الأصولي، الفقيه، المفسر، أخذ الحديث عن أصحاب أبي العباس
الأصم، له تصانيف منها: "تاج التراجم في تفسير القرآن
للأعاجم"، طبع بإيران، وكتاب: "التبصير في الدين"، وغيرها.

انظر: "طبقات الشافعية" (5/11)، "تبيين كذب المفتري" لابن عساكر (ص 276).

(146) "التبصير في الدين" (ص 185).

146

(147) جاء هذا المعنى في أحاديث الرؤية عن عدد من الصحابة؛ منها: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه:

147

"إذا كان يوم القيامة؛

ن مؤذن: تتبع كل أمة ما كانت تعبد، فلا يبقى من كان يعبد غير الله من الأصنام والأنصاب إلا يتساقطون في النار... حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من

أو فاجر؛ أتاهم رب العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها، فيقال: ماذا تنتظرون؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد. قالوا: فارقنا الناس في الدنيا على أفقر ما كنا إليهم، ولم نصاحبهم، ونحن نتظر ربنا الذي كنا نعبد...".

- رواه البخاري في: 65 - كتاب التفسير، 4 - سورة النساء، 8 - باب إن الله لا يظلم مثقال ذرة، (5/181).

ورواه في: 97 - كتاب التوحيد، 24 - باب قول الله تعالى: **(وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ...)** (8/181).

- ومسلم في: 1 - كتاب الإيمان، 81 - باب معرفة طريق الرؤية، (رقم 302)، (1/167).

(148) "مدارج السالكين" لابن القيم (3/196).

148

(149) سيأتي تخريج حديث: **"يأتي على الناس زمان: القابض فيه على دينه كالقابض على الجمر"**، في الكتاب الثالث، الفصل الثاني: الصبر والثبات، ضمن سلسلة الغرباء.

149

(150) "مدارج السالكين" (3/197).

150

(151) "مدارج السالكين" (3/198).

151

(152) ص: 36.

152

(153) هي الفصل الكامل بين المدين والحياة، وصرف الناس عن الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالحياة الدنيا وحدها.

153

وليس بين (العلمانية) و(العلم) الذي تنسب إليه صلة ما سوى التضليل والخداع.

انظر: "العلمانية وأثرها في الحياة الإسلامية" لسفر الحوالي، "مذاهب فكرية معاصرة" لمحمد قطب، (ص 445).

* * *